جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالبتين:
شبيرة أحلام/ غربية فيروز

يوم: 19/ 06/ 2023

الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية في الولاية التاريخية الأولى 1956- 1962

لجنة المناقشة:

د. وافية نفطي	جامعة بسكرة- محمد خيضر	رئيسا
د. نصيرة براهمي	جامعة بسكرة- محمد خيضر	مشرفا ومقررا
د. علي عيادة	جامعة بسكرة- محمد خيضر	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022-2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شـكر وتقـدير

في البداية الشكر والحمدلله جل وعلا الذي أعاننا ووفقنا على إتمام هذا البحث.

نتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير لأستاذتنا المشرفة الدكتورة براهمي نصيرة التي تكرمت علينا بقبولها الإشراف على مذكرتنا، والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها العلمية، ومساعدتها المستمرة خلال فترة إنجاز البحث.

إهـــــداء

الحمدلله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الجامعية بمذكرتي ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى سندي في هذه الحياة ومصدر الأماني الذي أستمد منه قوتي إلى نور عيني أبي الغالي.

إلى من أبصرت بها طريق حياتي، إلى من من كانت ملجأي ويدي اليمنى في دراستي، إلى القلب الحنون امي الغالية

إلى من شددت عضدي بهم "إخوتي"

إلى روح عمي الطاهرة الذي لطالما شجعنا ودعمنا لبلوغ أهدافنا

إلى روح فقيدتي جدتي الغالية طيب الله ثراها

إلى كل من ساندني ودعمني في مشواري الدراسي

أهدي إليكم ثمرة جهدي

أحـــــلام

إهـــــــــــداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة

وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى شهدائنا الأبرار

إلى من علمنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل

إلى أمي الغالية مريم

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل

إلى والدي العزيز ساعد(ادامه الله لنا بصحة وعافية)

إلى اخواتي الغاليات على قلبي علي إيمان دلال والصغيرتان أمل ونور الهدى

إلى أخواي قرة عيني محمد وعادل

إلى خالتي العزيزة فتيحة

وإلى أعز صديقاتي كل باسمه ومقامه

فـــيروز

قائمة الاختصارات:

- د.ب.ن: دون بلد النشر.
- د.م.ن: دون مكان النشر.
- د.س.ن: دون سنة النشر.
- ج. ت. و: جبهة التحرير الوطني.
- ج. ت. و: جيش التحرير الوطني.
- **S A S:** المصالح الإدارية المتخصصة.
- **O S A:** المنظمة العسكرية السرية.
- **O S:** المنظمة الخاصة.
- **G M P R :** المجموعات المتنقلة للشرطة الرئيسية.

مقدمة

يعتبر اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 من بين أبرز الأحداث التاريخية التي عرفتها الشعوب المضطهدة عامة والشعب الجزائري بصفة خاصة، كونها كانت رد فعل قوي على الظلم والاضطهاد والذي مورس في حقها وعلى أرضها من جهة، ومن جهة أخرى عملت على توحيد توجهات مختلف الشرائح الوطنية وذلك من خلال التفافهم حول قضية واحدة تقرر مصيرهم ألا وهي الثورة الجزائرية.

وهذه الأخيرة رغم نقص التموين والتسليح فيها، إلا أنها استطاعت الصمود أمام أقوى الجيوش في العالم، فاختيرت بذلك منطقة الأوراس كنقطة لبداية هذا الحدث الثوري، باعتبارها من بين أقوى المناطق، وأخطرها نظرا لطبيعة سكانها الثورية وتضاريسها الوعرة فكانت بمثابة الحصن المنيع للثورة الجزائرية.

وعلى إثر هذه التحولات وتصاعد المد الثوري بمنطقة الأوراس خاصة بعد اعادة هيكلتها وتنظيمها وأصبحت تعرف بالولاية الأولى من 1956-1962، سارعت السلطات الفرنسية الاستعمارية لكبح جماح الثوار وخنق الثورة وحصارها لمنع توسعها، ذلك عن طريق انتهاجها لاستراتيجية عسكرية مارست من خلالها مختلف أنواع القمع والتعذيب والترهيب لكل فرد وقف في وجه أطماعها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اتبعت سياسة اغرائية حاولت من خلالها مراوغة الشعب وتظليل الرأي العام، وإفراغ الثورة من محتواها وإظهارها كأنها ثورة جياع جاءت على اثر تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأهالي، لا ثورة حرية ولا استرداد حقوق لهم.

فكانت بذلك هاته الاستراتيجية العسكرية والسياسية من بين أبشع وأخبث الاستراتيجيات الاستعمارية التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري والتي حاولت كسره وعزله عن فضائه العربي والعالمي.

1- أهمية الموضوع:

أردنا من خلال موضوعنا المعنون بالاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة في الولاية التاريخية الأولى 1956- 1962م تسليط الضوء عن الاستراتيجيات العسكرية التي مارست من خلالها مختلف أنواع القمع والبطش والاستراتيجية السياسية الإغرائية من خلال مراوغة الشعب وتظليل الرأي العام التي انتهجتها السلطات الفرنسية من أجل قمع الثورة في الولاية التاريخية الأولى.

2- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** من سنة 1956م- 1962م وهي فترة حافلة بالأحداث التاريخية الهامة.
- **الحدود المكانية:** الولاية التاريخية الأولى، والتي تمتد حدودها من الجهة الشرقية من جبال سي صالح شمالا إلى نقرين جنوبا، أما من جهة الغرب تمتد من ولاية برج بوعريريج إلى المسيلة، ومن جهة الشمال تمتد من سطيف إلى العلمة، أما جنوبا فهي تمتد من المسيلة عبر شط الحضنة.

3- دوافع اختيار الموضوع:

من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:

- لقد كان اهتماما بتاريخ الثورة التحريرية هو الحافز والدافع الأساسي في اختيارنا لهذا الموضوع، باعتبار أن المنطقة الأولى مهد الثورة.
- إبراز الدور الفعال الذي لعبته الولاية التاريخية الأولى في توسع وانتشار الثورة ونجاحها عبر كافة ربوع الوطن.
- تسليط الضوء عن السياسة القمعية والترهيبية التي طبقتها السلطات الفرنسية في الولاية الأولى لقمع الثورة وإفشالها.
- إبراز وجه فرنسا الوحشي من خلال ممارستها لمختلف أنواع التعذيب والبطش في حق الشعب الجزائري.

4- الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية الرئيسية الآتية:

فيما تمثلت الاستراتيجية الفرنسية لعزل الثورة في الولاية التاريخية الاولى والقضاء عليها باعتبار هذه الأخيرة مهد العمل المسلح؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف كانت انطلاقة الثورة بالأوراس النمامشة؟
- ماهي التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الولاية التاريخية الأولى؟

- كيف تم تنظيم جيش التحرير الوطني في الولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام وماهي نماذج نشاطه ونتائجه؟
- كيف طبقت فرنسا الأساليب السياسية والدعائية في الولاية الأولى وإلى أي مدى ساهمت هذه الأساليب في مواجهة الثورة وتهيب وقمع المدنيين؟
- لماذا راهنت فرنسا على الحل العسكري رغم اعتمادها أيضا استراتيجيات أخرى وماهي مظاهر هذا الحل في الولاية التاريخية الأولى فترة انطلاق الثورة؟ ثم في مرحلة المجابهة العسكرية؟ وكذا مرحلة الإبادة؟
- كيف تصدت الثورة الجزائرية لهذه الاستراتيجية ذات الترسانة الحربية الضخمة؟
- لماذا استخدمت السلطات الفرنسية الترهيب والقمع في أوساط المدنيين وهل نجحت في عزلهم عن الثورة وإلى أي مدى أثرت هذه الأساليب في عرقلة نشاط جيش وجبهة التحرير الوطني للولاية الأولى؟

5- خطة الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية اعتمدنا على خطة مكونة من أربعة فصول ويتضمن كل فصل مجموعة من المباحث وخاتمة تحتوي على نتائج البحث:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان نشأة وتطور الولاية التاريخية الأولى 1954- 1962، تطرقنا فيه إلى الإطار الجغرافي (حدود المنطقة الأولى) والهيكلي (التقسيمات والنواحي)، أهم القادة الذين قادوا المنطقة، كما تضمن توسع وانتشار نشاط الثورة السياسي والعسكري

بالمناطق الأولى 1954-1956، وكذلك أزمة القيادة التي حصلت في المنطقة بعد وفاة مصطفى بن بولعيد وشيهاني بشير والخلاف بين الأوراس والنمامشة بإضافة تنظيم الولاية الأولى وهيكلتها 1956- 1962 أي بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956، التعرف على حدود الولاية الأولى، أهم المناطق التي نظمت النواحي، كذلك النشاط السياسي والعسكري للثورة في الولاية 1956- 1962 ومدى مساهمة الشعب في دعم الثورة.

الفصل الثاني: والموسوم بالاستراتيجية السياسية والدعائية 1954- 1962، والذي تناولنا فيه سياسة الإصلاحات الفرنسية (المشاريع الإصلاحية)، كذلك جاء فيه الحرب النفسية حيث تطرقنا إلى مفهومها وأجهزتها ووسائلها، كذلك كيف واجهت الثورة الحرب النفسية والدعائية من خلال وسائل الإعلام و المرشدين السياسيين.

الفصل الثالث: والمعنون بالاستراتيجية العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة 1954-1962 حيث تناولنا الإجراءات والتدابير العسكرية 1954-1962 الفرنسية من خلال تنظيم الجيش والعتاد الحربي...الخ، ومرحلة المجابهة العسكرية 1956- 1958، أيضا مرحلة الإبادة 1958- 1962 وفي الأخير تناولنا مواجهة الثورة للآلة العسكرية الفرنسية.

الفصل الرابع: وتم التطرق في الفصل الأخير المعنون بالاستراتيجية القمعية والزجرية، وجاء فيه فرض الرقابة على المدنيين، تهجير المدنيين وسلب الممتلكات وحرق القرى والجبال، إضافة إلى المداهمات والتفتيش والاعتقالات، كذلك التعذيب والتقتيل الذي مورس في حق الشعب الجزائري.

فالخاتمة التي تناولنا فيها النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لمختلف جوانب البحث.

6- منهج الدراسة:

لمعالجة إشكالية الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية وكذلك المنهج السردي الوصفي في وصف مدى شناعة المستعمر الفرنسي من خلال عرض الاستراتيجيات القمعية التي مارسها في حق الشعب.

7- مصادر الدراسة ومراجعها:

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- التقارير الولائية والتقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من الفاتح جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، أحداث الثورة التحريرية بالأوراس.
- كذلك اعتمدنا على الشهادة الحية للمجاهد عبد القادر سرياني الذي يعد من بين المجاهدين الأوائل في المنطقة الأولى والذي زودني بتفاصيل عن التعذيب ووسائله في المعتقلات.

- إضافة إلى المذكرات الشخصية خاصة فيما يتعلق بمذكرات بعض قادة الثورة منها: مذكرات الرائد مراردة" ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية 03 بوعريف، مذكرات علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1954-1962.
- كما اعتمدنا على مجموعة الكتب من بينها: كتاب استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956 للدكتور أحسن بومالي، وكتاب الأوراس مهد الثورة للدكتور عثماني مسعود.
- فضلا عن اعتمادنا على الرسائل الجامعية منها: رسالة دكتوراه بعنوان الثورة الجزائرية في المنطقة السادسة من الولاية التاريخية الأولى 1956- 1958 للدكتورة براهمي نصيرة، ورسالة دكتوراه تحت عنوان هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة – الولاية التاريخية الأولى 1954- 1958 للدكتور عمراوي قيرود.
- بالإضافة إلى العديد من الجرائد والمجلات ورسائل الماجستير.

8- الدراسة السابقة:

تنحصر الدراسة السابقة في: هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة- الولاية التاريخية الأولى 1954- 1958، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر للدكتور عمراوي قيرود.

حيث يتطرق موضوعنا المعنون بالاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة في الولاية التاريخية الأولى 1956- 1962 إلى دراسة تنظيم وهيكلة الولاية التاريخية الأولى بالتفصيل، ويعالج الثورة وتنظيمها بالولاية وكذلك تطرق إلى السياسة الفرنسية المطبقة ضد الثورة في الولاية (الحرب النفسية الفرنسية) وكيف تصدت الثورة لها.

9- صعوبات الدراسة:

طبعا لا يخلو أي بحث من صعوبات وفي دراستنا لهذا الموضوع واجهنا مجموعة من الصعوبات منها:

- صعوبة الإلمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لشمولية الموضوع واتساعه.
- صعوبة التنقل إلى بعض الولايات التي تحتوي على التقارير والوثائق الخاصة بالولاية الأولى.

الفصل الأول

نشأة وتطور الولاية التاريخية الأولى 1954-1962

المبحث الأول: الإطار الجغرافي والهيكلي للمنظمة الأولى 1954- 1962م

المبحث الثاني: توسع وانتشار نشاط الثورة السياسي والعسكري في المنطقة الأولى 1954- 1956م

المبحث الثالث: أزمة القيادة في المنطقة الأولى

المبحث الرابع: تنظيم وهيكلة الولاية التاريخية الأولى 1956.1962

المبحث الخامس: النشاط السياسي والعسكري للثورة بالولاية الأولى 1955 -1962 م والدعم الشعبي

المبحث الأول: الإطار الجغرافي والهيكلي للمنظمة الأولى 1954 – 1962 م

المطلب الأول: الإطار الجغرافي للمنظمة الأولى

أطلق اسم الأوراس على مجموعة الجبال الممتدة من جبال بوطالب والحضنة الشرقية غربا حتى حدود تبسة شرقا، ومن وراء بسكرة جنوبا إلى حدود قسنطينة من ناحية الشمال، وشملت منطقة الأوراس البلديات المختلطة وهي: باتنة مقر الدائرة، أريس، بسكرة، خنشلة، عين التوتة، عين القصر، مروانة، الأحواز، والدواوير المختلفة،[1] فهي بهذا التقسيم جعلت من حدودها مضلعا رباعي الشكل.[2]

تتميز منطقة الأوراس عن باقي مناطق الوطن بخصائص تميزها عن غيرها، وذلك من ناحية مناخها القاري وشديد البرودة في فصل الشتاء، وحار في فصل الصيف إضافة إلى صعوبة تضاريسها، فهي منطقة ذات طبيعة جبلية يصعب التنقل فيها وهذا ما أهلها أن تكون الحصن المنيع للثورة،[3] بالإضافة إلى طبيعة سكانها الشجعان الرافضين لذل المحتل.[4]

---

[1] عمار زلماط؛ الطاهر جبلي، **التطور الثوري لجيش التحرير كثيبة المنطقة الثانية للولاية الاولى 1955 – 1962 أنموذجا**، مجلة الناصرية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، م 13، ع 01، جوان 2022، ص19.

[2] هدى مغراوي، **الخارجون عن القانون بمنطقة الأوراس من خلال الكتابات التاريخية وبعض الوثائق الأرشفية الفرنسية حسين برحايل أنموذجا 1918-1955**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 23، ص93.

[3] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج01، الدار العثمانية: الجزائر، 2013، ص206.

[4] عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى**، ج 01، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص11.

المطلب الثاني: تنظيم وهيكلة المنطقة الأولى

ولتسهيل العمل الثوري تم تقسيم المناطق إلى مجموعة من النواحي تتضمنها المنطقة التاريخية الأولى ونوضحها على النحو التالي:

1- ناحية عين لقصر بقيادة الطاهر النويشي ويضم تحت قيادته 144 مجاهدا.

2- ناحية أريس بقيادة عزوي مدور ويضم تحت قيادته 160 مجاهدا.

3- ناحية عين مليلة بقيادة البشير حاجي والذي يضم تحت قيادته 29 مجاهدا.

4- ناحية بريكة بقيادة بالة محمد الشريف تحت تصرفه 12 مجاهدا.

5- ناحية خنشلة بقيادة عباس لغرور يضم تحت إمرته 42 مجاهدا.

6 – ناحية سوق أهراس بقيادة جبار عمر.

7- ناحية يابوس يقودها عمار معاش.[1]

8- ناحية تبسة بقيادة لزهر شريط.[2]

[1] عمراوي قيرود، **هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة الأولى التاريخية 1954-1958**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2021--2022، ص ص 129- 130.

[2] نصيرة براهمي، **الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة السادسة من الولاية التاريخية الأولى 1956-1958**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل،م،د، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص66.

المطلب الثالث: قادة المنطقة الأولى 1954 – 1956

أولا: مصطفى بن بولعيد 1917 – 1956

ولد مصطفى بن بولعيد في 05- 02-1917 بقرية أنيركب (الدشرة) ببلدية أريس بباتنة، عاش في أسرة متوسطة الحال، أبوه محمد بن عمار يمتهن التجارة، ووالدته عائشة أبركان، عرفت عائلته بالخصال الحميدة، فأبوه تميز بالصدق والأمانة وإنتمائه إلى أهل الإصلاح الديني، فقد كان من الذين يشجعون الكاتبة ويدعمونها ماديا ومعنويا، سعى إلى تربية أبنائه تربية إسلامية[1]، كانت أسرته ذات مكانه إجتماعية متميزة حرصت على التمسك بالمقومات الوطنية والمحافظة على تقاليد المجتمع الجزائري الأصيل، وفي هذا الجو تكونت شخصية بن بولعيد، تميز بن بولعيد بالذكاء والرزانة والصرامة، وتلقى تكوينه وتعليمه الأول في مسقط رأسه على يد مشايخ المنطقة، وأبرزهم الشيخ ابن ترمية الذي تعلم منه القرآن الكريم، ثم واصل تعليمه بمدينة باتنة،[2] أين التحق بمدرسة الأهلي لأنديجان، كما تلقى تعليمه بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هاجر إلى فرنسا سنة 1937م وعرف عن قرب أوضاع الجزائريين هنالك[3]، وكون نقابة تدافع عن حقوقهم عام 1939م، كما أدى الخدمة العسكرية الإجبارية، وأعيد تجنيده أثناء الحرب العالمية الثانية "بدأ نشاطه السياسي في صفوف حزب الشعب، فقد كان من بين الرجال الناشطين في منطقة الأوراس النمامشة وعند إنشاء

[1] سليمان بار، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع: الجزائر، د س ن، ص 24
[2] منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد مصطفى بن بولعيد، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954-1962، 2000، ص ص 27- 29.
[3] الطاهر جبلي، **القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني على الجهة الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، 2000، ص ص 27-28.

المنظـمة الخاصـــة*في 1947م، كان له فيها دوراً هامـا من خـلال تكـوين الشباب من الناحية السياسية ودعمهم عسكريا، وساهم مساهمة كبيرة في تدريب المناضلين، بالإضـافة إلى مشاركته في إنتخابات المجلس الجزائري سنة 1948م، وبعد إكتشاف المنظمة الخاصة بدأ في توفير السلاح عن طريق شرائه من ليبيا، كما ساهم في إيواء المناضلين، وقد أنشأ مع رفاقه اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954م، بالإضافة إلى تسجيل مشاركته في اجتماع 22 جوان 1954،[1] وتم تعينه قائدا على المنطقة الأولى، وذلك لما يتصف به من حنكة ومراوغة، كما عين مساعدين له هم البشير شيهاني وعاجل عجول.[2]

كان بن بولعيد من المناضلين القدماء للمنظمة الخاصة، بصفتة عنصر في اللجنة المركزية بالحزب سنة 1954م بدور مسؤول التسليح،[3] وما يجدر به الذكر هو الدور البارز الذي قام به فيها، والذي حضى من خلاله بدقة كبيرة من طرف الجميع فلعب دورا فعالا في الوساطة وإصلاح ذات البين أثناء الخلافات الحزبية بين المركزين والمصاليين،[4] كما كان له دور فعال في الحصول على مساعدة المركزيين في نشر صحيفة الوطن وتقديم مبالغ من المال لشراء المعدات الحربية، كما استطاع بن بولعيد في إطار اللجنة الثورية أن يرفع من

*يعود تشكيل **المنظمة الخاصة** إلى أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1947/02/15، حين وافق الجميع على إنشاء منظمة شبه عسكرية تحت إشراف الحزب، عرفت في الوثائق باسم المنظمة السرية أو المنظمة الخاصة، مهمتها إعداد الثورة ونفخ الروح الثورية في وسط الشعب الجزائري، (الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1958**، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009، ص 59).

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 144.

[2] رابح لونيسي؛ وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج 01 ، دار المعرفة، 2010، ص 28.

[3] عبد السلام كمون، **مجموعة 22 ودورها في تفجير الثورة الجزائرية، 1954**- رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013، ص 36.

[4] بشير ملاح وآخرون، **تاريخ الجزائر 1830_1989**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 58.

معنويات الشعب والعمل على توحيده وتهيئته للثورة فشرع للإعداد الثورة، بعد فشله في محاولة توحيد الحزب،[1] فعقد مصطفى بن بولعيد اجتماع في 25 جوان 1954 ما يسمى باجتماع 22،[2] من أجل إيجاد مخرج من مشكلة تشتت الحزب، تم عقد الاجتماع في منزل إلياس درويش الذي منذ ذلك اليوم أصبح هو العنصر 22،[3] في الإجتماع، وفي أخير الاجتماع قرر المجموعة الإنتقال إلى العمل الجاد والمسلح والدخول الفوري في الكفاح المسلح، وقد ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد،[4] وأشرف على عملية توزيع وهيكلة الأفواج وتنظيمها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بدشرة أولاد موسى وخنقة الحدود،[5] وانطلقت الأفواج تحت إمرته تضرب وبعنف المستعمر الفرنسي بأوكاره ونفذت العمليات الأولى بنجاح في المنطقة الأولى–الأوراس– النمامشة، فشملت هذه العمليات كل من باتنة، خنشلة، مروانة، مشونش، قايس، الولجة، تيفلفال، المصارة، فم الطوب، بسكرة، أريس، أشمول، يابوس،[6] محققا نجاحا باهرا، كما خاض القائد مصطفى بن بولعيد عدة معارك في مشواره القيادي بمنطقة الأوراس النمامشة، منها معركة إيفري البلح في جافي 1956، وفي نفس السنة بعد شهر بالضبط دخل في غمار معركة ثانية معركة جبل أحمر خدو في مارس 1956م، كما

[1] محمد الحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام والتطور التحريري: الوطن الجزائري 1956- 1962 م**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 58.
[2] محمد الشريف ولد الحسين، **عناصر للذاكرة من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال الجزائري في جويلية 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 11.
[3] يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 87.
[4] عبد السلام كمون، **مرجع سابق**، ص 106.
[5] مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد أحداث ومواقف**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 04، 2005، ص 85.
[6] محمد العيد مطمر، **فاتحة النار ـ العقيد مصطفى بن بولعيد**، سلسلة رجال صدقو، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، ص 26.

عقد اجتماع تطرق فيه لوضعية الثورة والتفكير في عقد مؤتمر عام للثورة الجزائرية،[1] لكن لم يكن في عمره بقية لإتمام نضاله، تتفق غالبية الروايات على أن مصطفى بن بولعيد استشهد مع مجموعة من رفقائه يوم 23 مارس 1956م، بدوار نارة في قلب الأوراس في الجبل الأزرق على إثر انفجار جهاز لاسلكي للاتصالات،[2] والذي تم العثور عليه ملقى من طرف السلطات الفرنسية فجاء به المجاهدين للمكان الذي يتم فيه الاجتماع، وفي محاولة تشغيله انفجر الجهاز ووقع على إثره القبض على مصطفى بن بولعيد وخمسة من المجاهدين شهداء وبهذا فقدت الثورة أحد أشد وأقوى رجالها.[3]

ثانيا: شيهاني البشير 1929-1955

ولد البشير شيهاني في 22 أفريل 1929م بمدينة الخروب بولاية قسنطينة، والده هو عبدالله بن الذيب ووالدته صخري حدة، درس في الكتاتيب، حفظ القرآن الكريم منذ صغره بزاوية سيدي حميدة بمسقط رأسه، تلقى المبادئ الأولى للعربية فيها،[4] والتحق بالابتدائية والإعدادية في الخروب بمدرسة الأهالي جول فيري، ثم انتقل الى مدينة تونس لإتمام دراسته بها.

انضم الى المنظمة السرية سنة 1947م، وكان أحد مناضاليها الأشداء، أقام في تلاغمة عند صهره الرقيب سليمان وسط الثكنة، وقد استطاع أن يدخل صهره وعدد من العساكر

[1] عمار ملاح، **الولاية الاولى التاريخية: جيش التحرير الوطني**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2017، ص ص ، 16، 17.
[2] محمد عجرود، **الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015 ، ص 95.
[3] منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، **مرجع سابق**، ص 139.
[4] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 20.

الجزائرين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية،[1] وكان يرتدد عليه في هذه الثكنة كل من مصطفى بن بولعيد وعبد المالك رمضان ولحول حسين والكثير من المناضلين، كما حصل على كميات معتبرة من قطع السلاح والألبسة العسكرية لتمويل الحزب والمنظمة الخاصة (os).

وفي خريف 1953 التحق البشير شيهاني "بسي مسعود" بالأوراس وعين مباشرة تحت قيادة مصطفى بن بولعيد في التحضير للثورة ونشر الوعي الثوري،[2] حيث لازم بن بولعيد خلال مرحلة الإعداد للثورة، كلفه هذا الأخير بالإشراف على الثورة في منطقة الأوراس النمامشة خلال ذهابه الى الشرق سنة 1955م.

وفي سبتمبر من نفس السنة خاض شيهاني البشير معركة من أقوى المعارك، معركة الجرف الشهير "أم المعارك"، دامت هذه المعركة أسبوعا كاملا بلياليه من صمود وتصدي لعدو أراد كسر شوكة الثورة في المنطقة الأولى للأوراس،[3] وكللت هاته المعركة بالنجاح لصالح شيهاني البشير (جيش التحرير الوطني)، ونظرا لغياب مصطفى بن بولعيد وتولي شيهاني منصب القائد على المنطقة الأولى بدأت تدور خلافات بينية بينه وبين أصحابه، أدت هاته الخلافات إلى محاكمة شيهاني بشير والحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم في 30 أكتوبر 1955م.[4]

[1] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 23 .
[2] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 23 .
[3] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 102.
[4] زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر،2007 ، ص 22 .

ثالثا: عاجل عجول 1924م

من مواليد سنة 1924م بدوار كيمل، دائرة أريس بولاية باتنة، وهو من عائلة تنتمي إلى عرش السراحنة، درس العربية والقرآن الكريم بمسقط رأسه في الكتاتيب، ثم انتقل إلى قسنطينة للإلتحاق بمدارس الدين بمدرسة الإمام عبد الحميد ابن باديس، ودرس بها حوالي عامين،[1] بعد تأدية الخدمة العسكرية في فترة الحرب العالمية الثانية، أصبح عضو في جمعية العلماء المسلمين من ناحية آريس،[2] وفي سنة 1948م انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبفضل قدرته على التجنيد أصبح مسؤول فرع،[3] عينه مصطفى بن بولعيد مسؤول على قسم آريس، كما كان نائبا له عند اندلاع الثورة التحريرية 1954م، وعند سفر مصطفى بن بولعيد إلى المشرق تقلد منصب مسؤول سياسي نائبا إلى شيهاني البشير وبعد استخلاف شيهاني البشير مصطفى بن بولعيد، فسبب له هذا الموقف متاعب كثيرة منها محاولة اغتياله، فاستسلم للعدو الفرنسي وأصبحت الأعين عليه تنظر له بصفة خائن، وتخلى عنه الأصدقاء، حتى وافته المنية في باتنة وذلك بعد الإستقلال.[4]

[1] سليمان بار، **مرجع سابق**، ص 85.
[2] محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة: الجزائر، 2010 ، ص 41 .
[3] بار سليمان، **مرجع سابق**، ص 85.
[4] محمد عباس، **مرجع لسابق**، ص 41 .

رابعا: عباس لغرور 1926-1957م

ولد عباس لغرور في 23 جوان 1926م "بدوار نسيغة" بولاية خنشلة حاليا، ينتمي إلى أسرة بسيطة، دخل المدرسة الفرنسية واستطاع الحصول على الشهادة الإبتدائية ثم توجه إلى الحياة العملية للعمل كطباخ لدى حاكم المدينة سنة 1948م، [1] وبعد فترة طويلة من انقطاعه عن الدراسة تحصل على وظيفة عون إداري في ديوان الحاكم لوسال بواسطة أقاربه، حيث جمع عباس لغرور في ذلك الوقت بين العمل والنظام السياسي، وبعد أن تم اكتشاف أمر نضاله قام الحاكم العام لوسال بطرده وفتح محل بيع الخضر بالسوق العامة بخنشلة وكان ذلك المحل وسيلة للإسترزاق من جهة، ومكان للعمل السياسي للإلتقاء بالمناضلين من جهة ثانية،[2] كان من الأعضاء الأوائل للجنة الثورية للوحدة والعمل، كما ساهم مساهمة فعالة وعملية للتحضير للثورة في منطقة الأوراس النمامشة وأوكلت له مهمة شن الهجومات ليلة أول نوفمبر 1954م في منطقة خنشلة، عايش جميع أحداث الثورة في منطقة الأوراس النمامشة وحضر معظم الإجتماعات كما شارك في معركة الجرف 1955م،[3] انتقلت القيادة له بعد استشهاد شيهاني البشير بصفته كان نائبا له هو وعاجل عجول وتم تحويل مركز القيادة من ناحية كيمل وينسق العمل العسكري والسياسي لنواحي الأوراس06، إلا أنه لم يكن يملك السلطة الفعلية الكاملة على منطقة الأوراس حيث انحصر عمله فقط في نواحي معينة

[1] محمد عباس الشريف، **من وحي نوفمبر:"مداخلات وخطب " منشورات وزارة المجاهدين** ، ط 01، الجزائر ، 2000 ، ص 319 .
[2] عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك ياعباس**، ط 20، دار الألمعية، الجزائر،2014 ، ص 9.
[3] مومن العمري، **المسار النضالي والثوري للشهيد عباس لغرور من خلال بعض الشهدات والمذرات المنشورة**، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2012، ص ص 403 -404 .

مثل بني ملول وجبل أحمر خدو بسكرة وصولا إلى شرق زريبة الوادي في هاته الفترة انقسمت منطقة الأوراس النمامشة إلى ثلاث قيادات سياسية:

1 – عمر بن بولعيد انتقل إلى العمارة.

2- عباس لغرور انتقل إلى القلعة جنوب خنشلة التي ضمت المناطق التالية بني ملول وجبل أحمر خدو بسكرة وزريبة الوادي

3- عاجل عجول انتقل إلى ناحية كيمل،[1] بقي في نشاطه الثوري إلى أن ذهب إلى تونس في مهمة نظامية سنة 1957م، ثم تم إعدامه هنالك في ظروف غامضة ونقل جثمانه ودفن في مقبرة العالية في الجزائر العاصمة.[2]

المبحث الثاني: توسع وانتشار نشاط الثورة السياسي والعسكري في المنطقة الأولى 1954- 1956م

المطلب الأول: النشاط الثوري السياسي في المنطقة الأولى الأوراس -النمامشة

أولا: دور المرشد السياسي

أثناء تنفيذ عمر البوقصي لكمين فيتنيس في ماي 1955م واغتنامه لمحفظة الحاكم موريس ديوي وجد بها وثائق تدل على مشروع فرنسا في تأسيس المكتب الثاني لذلك قررت

[1] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 258 .
[2] عمر تابليت، **مرجع سابق**، ص 36.

قيادة الثورة إنشاء منصب المرشد السياسي لمحاربة دعاية وأفكار وبرنامج هذا المكتب وتوعية أفراد الشعب بخطورة هذه المصالح،[1] يتم تعيين المرشد السياسي من قبل قادة الثورة الذي يقوم هذا الأخير باختيار مساعديه وفي الغالب يتم اختيار الطبقة المثقفة مثل الطلاب بصفتهم أكثر الناس وعيا ويستطيعون إقناع الشعب،[2] كما كان يساعده في مهامه المتعددة أعضاء على مستوى الخلايا أو المجالس الشعبية للأعراش والدواوير والمشاتي وخلايا أخرى تعمل بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني وتوجه الشعب الجزائري للإلتفاف حول الثورة وفصله عن الإدارة الفرنسية،[3] من مهامه أيضا القيام بالدعاية والدعاية المضادة للإستعمار الفرنسي بهدف رفع معنويات المجاهدين والمواطنين بحد سواء بالإضافة إلى طبع وتوزيع منشورات الثورة المتضمنة تعليمات وتوجيهات،[4] كما لعب دورا فعالا في الربط بين وحدات جيش التحرير الوطني والجماهير الشعبية،[5] فقد اضطلع المرشد السياسي بعدة مهام تصب كلها في خدمة ودعم جيش وجبهة التحرير الوطني وتحرير وتوجيه الشعب الجزائري للالتفاف حول الثورة وفصله عن الإدارة الإستعمارية ومن مهامه أيضا ذات الطابع العسكري الحرص على تنفيذ العمليات الفدائية وإبداء الرأي في تصفيه الخونة ورفع معنويات جيش التحرير الوطني وتوفير السلاح والتموين.[6]

---

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، 61.

[2] نادية قراوي، **التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، مجلة البحوث التاريخية 30 /2021/06، ص 305.

[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 61.

[4] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص ص 434 - 435.

[5] نادية قراوي، **مرجع سابق**، ص 305.

[6] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 61.

ثانيا: التعبئة الشعبية

تعتبر التعبئة الشعبية وشحذ الإمكانيات البشرية والمادية وتوجيهها نحو الثورة تحت قياداتها من أهم مسائل جبهة التحرير الوطني في مواجهة الإستعمار الفرنسي، وقد عملت جبهة التحرير منذ بدايتها على حث الشعب للإنضمام للثورة وفق إستراتيجية محددة لفرض قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري والإستعمار الفرنسي وإنشاء سلطة وإدارة موازية خاصة في الأرياف تقوم بالتنظيم الشعبي وتوجيهه وتجعل مساهمته في الثورة ضمن الإستراتيجية الكاملة ذات الأهداف المحددة لجبهة التحرير إذ أن الشعب هو عصب الثورة في الشؤون الإجتماعية وسند الجيش في ميادين الحرب،[1] فإن هيكلة الثورة بصفة جيدة تتطلب هذه العملية توعية الشعب فهي تستمد منه الدعم والقوة من أجل الصمود في وجه العدو المشترك ألا وهو العدو الفرنسي، فالهدف الأسمى للثورة هو تحرير هاته الجماهير من العبودية والتسلط والبطش الذي كان يعيشه من طرف الإدارة الإستعمارية لذلك عملت القيادات الثورية على تعبئة الجماهير،[2] ونتيجة لهاته التوعية التي بذلها رجال الثورة لتوصيلها إلى الجماهير نجد إدراك الشعب وإلتفافه حولها ودعمها معنويا وماديا، ومثال على ذلك نجد تبرع أبناء تبسة بأسلحتهم إلى الثورة الجزائرية ومن شواهد ذلك وثيقة تاريخية مؤرخة في 11 -11 - 1954م تذكر أن المجاهد محمد الشريف قد سلم إلى المجاهد عبد الله اليعقوبي مسؤول في

[1] وليد بوستة، **أهمية التعبئة الشعبية في الثورة التحريرية من خلال نصوص جبهة التحرير الوطني**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ـ المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، م03 ـ ع02 . جويلية 2021 ، ص 136.

[2] محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. 2007 ، ص ص 53 - 59.

جيش التحرير الوطني مجموعة من الأسلحة وكذلك الألبسة تتمثل الأسلحة في بندقية حربية ألمانية ومسدد رشاش أمريكي وألبسة متمثلة في أحذية عسكرية وسراويل وأقمصة، وبتاريخ 26-02-1955م تبرع بمئة قطعة من الذخيرة وهذا ليس الأول والأخير فقد كان هنالك كثيرا منهم،[1] من أجل هاته المواقف المنبعثة عن تنظيم جماهير شعبية جعل مؤتمر الصومام يركز على ضرورة تنظيم وتعبئة هذه الجماهير في منظمات تسيير وفق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني وخدمة للثورة وسدا للطريق أمام فرنسا التي قد تلجأ إلى استعمال الشعب لضرب الثورة، ولعب الشهيد عبان رمضان دورا مميزا في بعث وتشكيل بعض هذه الجماهير مساندة للثورة.[2]

المطلب الثاني: النشاط الثوري العسكري بالمنطقة الأولى 1954-1956م

أولا: العمليات العسكرية في المنطقة الأولى

كانت ليلة أول نوفمبر بداية بزوغ فجرا مرعبا على فرنسا وأعوانها في المنطقة الأولى حيث شهدت انطلاقة ثورية انتصار واسعا نتيجة للتحضير الجيد لها تحت قيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه شيهاني البشير حيث تم تقسيم منطقة الأوراس إلى النحو التالي: من ناحية أريس بقيادة عزوي مدور ب160 مجاهدا، من ناحية عين لقصر بقيادة نويشي طاهر يقود

[1] نبيل جابري؛ عبد الوهاب شلالي، **الدعم الشعبي العسكري للثورة الجزائرية بمنطقة تبسة وردود الفعل الفرنسية 1945 - 1958** ، مجلة الدراسات ، م12، ع02 ، جامعة العربي التبسي ، تبسة، الجزائر، 21 / 11 / 2020، ص 195.
[2] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 59.

144 مجاهدا، ناحية عين مليلة بقيادة بشير حاج بها 12 مجاهد،[1] ومن هنا أطلقت الأفواج الأولى التي بلغ عددها في منطقة الأوراس 85 فوج، وتم توزيع العمليات الهجومية في منطقة الأوراس-النمامشة التي تشمل كل من بسكرة، خنشلة، تبسة، سوق أهراس، باتنة وعين مليلة، فمنها من نجحت ومنها من أخفقت، حيث استهدفت هاته الهجومات الثكنات العسكرية وقوات الدرك الفرنسي وضيعات ومزارع المعمرين والقياد ومجمعات توزيع الكهرباء وأعمدة الهاتف ...[2]

في باتنة جرت العمليات العسكرية على النحو التالي: حيث هجم فوج بلقاسم قرين على مقر الشرطة والدرك كما قام بتحطيم محطة الكهرباء، تكللت هذه العمليات بالنجاح بالرغم من الصعوبات، وفي انسحاب المجاهدين قاموا بالهجوم على حراس مدينة سريانة من أجل أخذ السلاح فنتج عنه استشهاد أول المجاهدين عمر مزجي،[3] وفي مدينة خنشلة نفذ المجاهدين بقيادة عباس العزوز في 31 أكتوبر 1954م في عين السلان عمليات عسكرية على راكز الشرطة، كما تمكنوا من الوصول إلى مخزن الأسلحة والذخيرة بخنشلة بعد عملية ناجحة، غير أن السلاح كان مشدودا بالسلاسل والأقفال الأمر الذي صعب من مهمة

[1] هدى مغراوي، **الولاية الأولى والثورة التحريرية من خلال الكتابات التاريخية 1954 - 1956** ، مجلة الأحياء ، م22، ع 30، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2022، ص 25.

[2] سليمة كبير، **مصطفى بن بولعيد بطل الأوراس الشامخ**، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، د س، ص 25.

[3] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 91.

الحصول عليه وفي نفس الوقت تمكن عباس الغرور من جمع كميات من الأسلحة بعد كمائن نصبتها مجموعته رفقة المجاهدين للقوات الفرنسية المتنقلة عبر تراب الوطن.[1]

في مدينة مشونش كان الهجوم بفوج الحسين برحايل على قائد مشونش الصادق والمعلم الفرنسي مانروت وزوجته، إلا أنهم لاذوا بالفرار لكنهم لم يفلتوا من يد الثورة في ممر تبغانمين.[2]

فقد امتدت العمليات العسكرية في المنطقة الأولى، حتى وصلت منطقة بسكرة بحيث كلف حسين برحايل بالقيام بهجومات على محافظة الشرطة والبلدية ومركز الكهرباء، وأسفرت هاته العملية عن إصابة أربعة بجروح، وبلغ عدد العمليات في هاته المنطقة (06) ستة عمليات،[3] وفي منطقة التكوت نذكر العملية التي قام بها المكي عاشور، حيث كلف هذا القائد ومجموعته بالهجوم على مركز الدرك في تابردقة والولجة، وإحراق مكتب قايد الولجة والمدرسة الفرنسية، وتم إطلاق النار في هاته المنطقة على رجال الدرك التابعين لتابردقة والولجة وكذلك القيام بعمليات تخريبية للجسور والطرق وتحطيم أعمدة الهاتف كذلك في الجنوب الشرقي،[4] وفي فم الطوب جرت عمليات تعد من أكبر العلميات، وذلك نتيجة استمرارها لمدة 11 يوم من أول نوفمبر1954م، فهي عبارة عن عدة عمليات مستمرة بقيادة ناجاوي و25 مجاهدا، استهدفت عملية فم الطوب الهجوم على مقر البشاغا ومقر حارس

[1] الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954 - 1962** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008 - 2009 ، ص 100.
[2] هدى مغراوي، **مرجع سابق**، ص 6 .
[3] محمد لحسن ازغيدي، **مرجع سابق**، 76.
[4] محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى -أنموذجا**، دار هومة، الجزائر، 2010 ، ص ص 8 - 10.

الدوار ومركز الدرك والحرس المتنقل، تمكن فيها المجاهدين من قتل العديد من أفراد الجيش الفرنسي وجمع مايزيد عن 20 قطعة سلاح و1200 خرطوشة وعدد من القنابل اليدوية واستمرت هاته العمليات في المنطقة ككل.[1]

هنالك بعض المناطق قررت قيادة المنطقة أن تبقى آمنة من أجل تسهيل عملية التموين بالأسلحة والأغذية، ومن هاته المناطق نجد: وادي سوف، قايس، تامزة، الشمرة وتبسة، لكن بعض المناطق لم يلتزموا بهذا الأمر وقرروا المشاركة في حرب التحرير[2]، وللحديث عن منطقة تبسة نذكر بأن أهلها موقعها الاستراتيجي الذي تميزت به لقربها من الحدود التونسية، لكي تكون معبرا رئيسا لقوافل السلاح والذخيرة، وفي هذا الإطار نشير إلى أن أفواج التسليح التي كلفت بمهمة تأمين مناطق العبور تمكنت من الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة، وبالرغم من أن هذه المنطقة لم تشهد عمليات عسكرية في أول نوفمبر 1954م، فقد كانت متروكة لتتنفس منها المنطقة الأولى، هذا ما أكده مصطفى بن بولعيد عند سؤاله لعدم مشاركة منطقة تبسة في العمليات لثورة نوفمبر 1954م.[3]

[1] محمد لحسن ازغيدي؛ لحسن بومالي، **التحضيرات العلمية للثورة التحريرية**، الجزائر، 1954 م، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 52.
[2] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 11.
[3] الطاهر جبلي، **مرجع سابق**، ص 100.

ثانيا: أهم الكمائن في المنطقة

تعريف الكمين:

عرف الكمين على أنه: "اختفاء بعض الأفراد و المسلحين في مكان غير ظاهر لمفاجأة العدو أثناء سيره والفتك به عند وقوع الاضطراب في صفوفه"، وكلمة كمين ترتبط بما يسمى حرب عند العصابات، ويطبق الكمين باختباء المجاهدين وراء الأشجار والنباتات الكثيفة التي تكون قريبة للطريق الذي يمر منه العدو، وحين اقترابه منهم يقومون بالهجوم عليه فجأة ويستعملون في ذلك الأسلحة الحقيقة مثل : (المتفجرات ، القنابل ... إلخ).[1]

شهدت المنطقة الأولى أوراس النمامشة في المرحلة الأولى من الثورة نشاطا عسكريا متنوعا جمع فيه جميع العمليات العسكرية الظاهرة منها والحقيقية ونذكر نماذج من حرب الكمائن:

1- كمين أغرغر بوادي العرب: في أفريل 1955م وقع جنوب غابة بني ملول، سببه قدوم الرائد ميكانيل لقب ببولحية لتنفيذ عملية عسكرية في المنطقة فتم نصب كمين له من طرف عبد الحفيظ الصوفي وثلاثة وعشرون جندي ونجحت الفرقة الجزائرية في هذا الكمين وتم الاستيلاء على أسلحة العدو ومقتل بولحية وجنوده وكان هذا الكمين ذا أثر كبير في نفوس العدو الفرنسي.[2]

[1] عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2010، ص 134.
[2] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 192.

2- كمين فنتيس: وقع في بلدية قنتيس التابعة للشريعة في 21 ماي 1955م قريبة من جبال النمامشة، وتم نصب الكمين للحاكم فتنيس موريس ديوي من أجل الحد من بطشه، مما جعل قائد المنطقة الأولى شيهاني البشير يستدعي عمر البوقصي وأمره الرد على هذا الحاكم الفرنسي بأقوى عمليات الثورة ونفذ هذا الأخير الأمر وجنوده في 21 ماي 1955م بحيث نصب له كمين، نتيجة لهذا الكمين تم قتل الحاكم موريس ديوي وأحد جنودة بالإضافة إلى أحد رجال القومية واغتنم رشاش من نوع بيام، ومسدسات ومجموعة من ألغام وبندقية بمقابل هاته الغنائم استشهد رواف محمد المدعو تركية، وجرح آخر ويعتبر هذا الكمين من أحسن عمليات جيش التحرير.[1]

3- كمين وادي غرغر الثاني: تم في 09-03-1956م بوادي غرغر الواقع في شرق تبردقة بقيادة عباس لغرور ومشاركة مجموعة من المجاهدين تتكون من 70 مقاتلَ ضد كتيبة محمولة من المرتزقة، مكونة من 30 عنصر، بقيادة النقيب (كوروتوف) تدعمهم طائرتين من طراز تي 6 وبعد إشتباك دام لساعات أسفر عن مقتل قائد الكتيبة (كروتوف) ومساعدة ثلاثة من المرتزقة بينما استشهد أربعة من المجاهدين وأسرة واحدة.[2]

4- كمين عين الحجل (مقرة): وقع هذا الكمين سنة 1956م، قرب جبل واضح وبضواحي بريكة بقيادة المجاهد عبد الحفيظ طورش مع فوجين من جيش التحرير، بقيادة مصطفى رعايلي، أسفر عن مقتل عدد غير محدد من جنود العدو ووقع خسائر جسيمة في معداته

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص81.

[2] لحسن بومالي ، **كمين أغرغر**، مجلة اللسان المركزي للمنضمة الوطنية للمجاهدين ، ع62 ، 1983، ص 31 .

العسكرية، منها حرق شاحنتين واغتنام بعض الأسلحة بندقية من نوع ماس 36، وبعض المؤن العسكرية بالإضافة إلى إستسلام جندي بسلاحه إلى صفوف جيش التحرير.[1]

ثالثا: أهم المعارك في المنطقة الأولى

1- معركة الكماكم: 1955م

تعتبر المعركة أولى المعارك بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية وقعت بتاريخ 23 جويلية 1955 بالمنطقة الأولى بحضور معظم قادة المنطقة منهم البشير شيهاني، وبمشاركة حوالي 3000 مجاهد من جيش التحرير،[2] و40 ألف مقاتل، فكثافة العمل الثوري بهذه المنطقة جعل القوات الفرنسية تزج بقواتها العسكرية عليها،[3] كما شارك في هاته المعركة كل من سيدي خي، فرحي ساعي، الوردي قتال، الجيلالي بن عمر هؤلاء المجاهدين تحت قيادة شيهاني البشير، وكان الجيش الفرنسي بقيادة الحاكم الجديد لمنطقة تبسة، قدمت أعداده من مراكز تبسة المدينة الشريعة، بئر العاتر، تليجان، الماء الأبيض، بكارية مرسط، العوينات، حلوفة، وبدأت المعارك في هاته المناطق على الساعة الخامسة صباحا وانتهت ليلا، حيث أمر شيهاني البشير ووحدات الجيش بالانسحاب إلى واد هلال.[4]

[1] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 193.
[2] علجية مقديش، **معركة الجرف التاريخية الكبرى**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع35، الجزائر 2018 ، ص 61.
[3] علجية مقديش، **المرجع نفسه**، ص 61.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 86.

وقد أسفرت عن هاته المعركة قيام الجيش الفرنسي بحرق عشرات القرى وقتل الأهالي ومصادرة المواشي، وإقامة مراكز للتعذيب في هاته المناطق التي حدثت فيها المعارك، أما عن نتائج الطرفين فقد كان هنالك تضارب في الأرقام.[1]

2- معركة الجرف 1955م

من أشد وأعنف المعارك التي خاضها المجاهدين في المنطقة الأولى أوراس نمامشة معركة الجرف من22 سبتمبر 1955م إلى غاية 28 سبتمبر1955م، بحيث دامت سبعة أيام بلياليها وتعود أسباب وقوع هذه المعركة للإجتماع الذي عقده شيهاني البشير رفقة عباس العزوز وعاجل عجول لتوعية الشعب في منطقة رأس الطرفة شمال وادي الهلال بلقرب من جبل الجرف،[2] جرت أحداث هذه المعركة في اليوم الأول بقصف العدو الفرنسي لمراكز المجاهدين الدفاعية، إلا أن هزيمته جاءت مبكرة لعدم معرفته بالأرض وتحصينات جبل الجرف بصفة خاصة، وبعدما تم محاوطة المجاهدين المجتمعين في المغارات وكهوف الجرف محاولين أن ينجوا بأنفسهم صعب عليهم الأمر، ليأتي اليوم الثاني الذي استعمل فيه الجيش الفرنسي القصف المدفعي بالمدى البعيد،[3] ومع بداية اليوم الثالث أعادت المدفعية الثقيلة وبعيدة المدى الى قصف الجبل طوال ساعات وتمكنت بعض الدبابات عن طريق سلاح الهندسة العسكرية من الدخول إلى الوادي واحتلال موقع استراتيجي مما صعب على

[1] علجية مقديش، **مرجع سابق**، ص 64.
[2] لخضر بوشريط، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954، ص ص 249 - 261.
[3] محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 63.

المجاهدين حماية أماكن تحصنهم وسقط بعضهم شهداء أثناء خروجهم من مواقعهم وأدى دخول الدبابات الى حرمان المجاهدين من تزويدهم بالماء من واد هلال كذلك كانت هنالك نقص في الذخيرة والمؤونة، ونتيجة لهاته الحالة قررت القيادة الانسحاب بشكل أفواج ودفعات،[1] تمكنت أفواج المجاهدين من الانسحاب بمجموعات صغيرة منظمة محدثين ثغرات في قوات العدو والحصار المضروب عليهم مع إطلاق الرصاص في صفوف البشرية العسكرية للجيش الفرنسي،[2] ونتيجة لهاته المعركة أحصي عدد الإصابات التي تعرضت لها الطائرات حوالي 20 طائرة و10 دبابات، وتم اغتنام 150قطعة سلاح فمعركة الجرف انتهت نهاية مشجعة للثورة على التقدم لخوض المزيد من المعارك،[3] فكانت معركة تدرس للجيش الفرنسي في المدارس وكعادة السلطات الاستعمارية بعد فشلها في دحر قوات جيش التحرير الوطني وقادة ومجاهدين الولاية الأولى في الجرف بالقيام بصب فشلها وغضبها وسخطها على المواطنين العزل وقامت بإحراق وإتلاف العديد من القرى والمداشر، وساقت العديد من المواطنين إلى مراكز التجمع ونتيجة لقوة هاته المعاركة سميت بأم المعارك.[4]

3- معركة افري البلح 1956م

وقعت هذه المعركة في يوم 13 جانفي 1956م، بقيادة مصطفى بن بولعيد ومجموعة من المجاهدين نذكر منهم عزوي مدور، ابن عكشة محمد، بن شهابهة علي، عمر بن بولعيد،

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 88.
[2] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 109.
[3] محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 81.
[4] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 109.

رابحي الشريف، جيلالي فوضيل، جوده عمر، حميد اوعمران، شبشوب الصادق ...الخ كما رافقه مايفوق 150 مجاهد[1]، بالإضاقة إلى هؤلاء المجاهدين المشاركين نذكر علي بلحاج، بلقاسم حديدي، ومصطفى بوستة، فقد خصصت القوات الفرنسية لهذه المعركة جيش من المخابرات المدنية والعسكرية ومختلف الفصائل المدربة على عمليات التمشيط والإبادة بالإضافة إلى فرق الجوية لتغطية منطقة افري البلح بناحية غسيرة، وإثر تمركز القيادة المتمثلة في مصطفى بن بولعيد ورفقائه في سفح جبل، في مكان افري البلح،[2] وبدأت الاشتبكات بين السلطات الفرنسية، من عتاد عسكري قوي من طرف السلطات الاستعمارية متمثلة في الدبابات والطائرات، وفي مايقبله بسلاح بسيط للمجاهدين ونجد في هاته المعركة الصمود والقوة لدى المجاهدين، والقنابل في وجه العدو الفرنسي، وفي الليل قام المجاهدين بفك الحصار عنهم والهروب من هذا المأزق، وبعد الخروج من الحصار توجه مصطفى بن بولعيد رفقة المجاهدين إلى جبل أحمر خدو،[3] لكن تم اكتشاف انسحابهم وبدأ الجيش الفرنسي بقصفهم يوما كاملا، استشهد في هاته المعركة 28 شهيد و15مناضلا من بينهم امرأة وابنها،[4] أما خسائر العدو في جيش الفرنسي قدرت بنحو 60 قتيل، وجرح حوالي 50 آخرين.

[1] عمار ملاح، **قادة الجيش التحرير الوطني** ، مرجع سابق، ص 181.
[2] مطمر محمد العيد، **مرجع سابق**، 45.
[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى، **أحداث الثورة التحريرية الاوراس** ـ المقدم للملتقى الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 56 ألى 31 ديسمبر 1958، دار الشهاب، باتنة، ص 113.
[4] ملاح عمار، **مرجع سابق**، ص 182 .

المبحث الثالث: أزمة القيادة في المنطقة الأولى

المطلب الأول: استشهاد شيهاني البشير ومصطفى بن بولعيد

اختلفت الروايات حول مقتل شيهاني البشير وكان ذلك بعد معركة الجرف الشهيرة 1955م، بعد الحكم عليه محاكمة عسكرية، نتيجة الاتهامات تم ادعائها عليه، إلا أن هذه الاتهامات تم إنكارها كل من الحاج لخضر ومحمد زروال وطاهر سعيداني وطاهر زبيري، وكانت حجتهم في ذلك أنه تميز بمستواه الثقافي العالي وإن إعدامه كان لأسباب قيادية ومصالح شخصية، فتم القبض عليه في منطقة أعالي الناس في 22 أكتوبر 1955م، من طرف[1] نابيه عاجل عجول وعباس لغرور،[2] فقد أخضع شيهاني البشير لسلسلة من الاستنطاقات والاستجوابات وخلالها تمت إدانته بعد إلحاح 150 مجاهد من الحاضرين على إعدامه، وتم تطبيق قرار الإعدام من طرف قاضي الحكم عاجل عجول، حيت تم إعدامه في 23اكتوبر 1955م، فوجهت له رصاصتين على بعد 500 متر من مكان الحكم ووضعت جثته في إحدى المغارات.[3]

[1] عمر زيدي، **أزمة القيادة العسكرية في الولاية الاولى -1955 - 1957** م، دراسة مقارنة بين الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية ، مخبر الموسوعة الجزائرية المسيرة، م03، ع01، جامعة باتنة-1- الجزائر، مارس 2021، ص 141-142 .

[2] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 120.

[3] عمر زيدي، **مرجع سابق**، ص 148.

وفي النصف الثاني من سنة 1955م تعرضت منطقة الأوراس النمامشة إلى أزمة قيادية، وقد بدأت هاته الأخيرة باغتيال البشير شيهاني،[1] فقد حدثت فوضى عارمة داخل التشكيلات القيادية في المنطقة الأولى، حيث انتقلت القيادة الى عباس لغرور في ناحية خنشلة وعاجل عجول في ناحية باتنة، وبعد عودة مصطفى بن بولعيد وفراره من سجن الكدية بقسنطينة تم التحاقة بمراكز القيادة بالعطاف في جانفي 1956م كان هذا التاريخ أول لقاء له مع عاجل عجول، حيث تم الاجتماع بمجموعة المجاهدين من الناحية الثانية،[2] كما أشرف بن بولعيد على اجتماع ضم قادة الناحيتين الشرقية والغربية بوادي العطاف 1958م وفي هذا الإجتماع تم مسائلة عاجل عجول وتحميله مسؤولية إعدام شيهاني البشير، وطرح عجول قضية عمر بن بولعيد وانفراده واستئثاره بقيادة بعض النواحي وخروجة عن السلطة فتم استدعائه من قبل مصطفى بن بولعيد وتجريده من مسؤوليته ورتبته العسكرية، وبذلك استطاع مصطفى حل النزاعات وتسوية الخلافات في مدة قصيرة،[3] ثم عقد اجتماع آخر من طرف مصطفى بن بولعيد في المكان المسمى تافرنت بالجبل الأزرق وذلك لتخويفه من انقسام المنطقة الأولى أوراس النمامشة، وكذلك لمناقشة بعض النقاط المتعلقة بالنشاط الثوري وعن كيفية تسيير العمليات العسكرية وبالفعل تمت الإستجابة لدعوته حيث حضر الإجتماع قادة النواحي،[4] ما عاد عاجل عجول وعباس لغرور لم يصلا في الوقت المحدد وفي مساء ذلك اليوم وصل

[1] عبد الله مقلاتي، **مرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 - 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، جامعة المسيلة، 2012، ص 34.
[2] منشورات المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد مصطفى بن بولعيد، **مرجع سابق**، ص 136.
[3] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 85.
[4] عمر بوزيد، **مرجع سابق**، ص 144.

علي بعزي إلى مكان الإجتماع وهو سعيد مبشرا لقادة مصطفى بن بولعيد بجهاز إرسال تم إلقائه من طرف طائرة فرنسية مع طرد بريدي والتقطه المجاهدين فطلب منه مصطفى بن بولعيد أن يخبأه إلى حين تجربته،[1] وبعد وصول جميع قادة النواحي إلى مكان الإجتماع في المساء، كان القائد مصطفى بن بولعيد منشغلا بجهاز اللاسلكي ومحاولة تشغيله انفجر الجهاز محدثا هلعا كبيرا وحول المكان إلى ظلام وانتهى الاجتماع قبل أن يبدأ باستشهاد القائد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى الأوراس النمامشة رفقة سكريتيره عبد الحميد عمراني وعلي بغزي ومحمود بن عكشة والرقيب محفوظ.[2]

المطلب الثاني: الاختلاف بين الأوراس والنمامشة

حسب رواية حسين بن معلم فإن أعضاء المؤتمر لجنة التنسيق والتنفيذ في الولاية الأولى على إثر غياب المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) عن حضور مؤتمر الصومام قرر المؤتمرين إرسال لجنة للأوراس مكونة من القادة زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي وعميروش أيت حمودة وعلى إثر استشهاد زيغود يوسف وانتقال إبراهيم مزهودي إلى تونس تقرر أن يتجه عميروش بمفرده إلى الأوراس فوصل عميروش إلى منطقة النمامشة في منتصف شهر سبتمبر1956م، وكان في استقباله بجبل المعاضيد جنوب برج بوعريريج قادة المنطقة الأولى وهم الطاهر النويتي والحاج لخضر عبيدي وعمر بن بولعيد ومحمد لعموري وأحمد نواورة

[1] **المرجع نفسه**، ص 145.
[2] زهيراحدادن، **مرجع سابق**، ص ص 296 - 298.

وأحمد عزوي وطورش عبد الحفيظ ورعايلي مصطفى وعرعار محمد بوعزة وعلي بن مشيش،[1] وكان مجموعة من المجاهدين يوافقون عميروش وهذه الرحلة وهم حسين بن معلم وعبد الحميد جوادي وكاتبه الخاص رشيد، وحددت لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة عميروش على مرحلتين تبدأ من 04 سبتمبر إلى غاية 28 من نفس الشهر والقضايا التي جاء بها عميروش لمناقشتها مع قادة المنطقة هي:[2]

- تبليغ قرارات مؤتمر الصومام.
- مناقشة موضوع التوكيل الشهير الذي وقعه مصطفى بن بولعيد والذي استخدمه شقيقه عمر بن بولعيد.
- النظر في الخلافات التي تعاني منها منطقته الأوراس وهو مخول إليه اتخاذ القرارات في هذا الشأن.[3]

كثيرة هي الخلفيات والأسباب التي أدت بالقادة النمامشة إلى الاختلاف والشقاق مع قيادة الأوراس نذكر منها الآتي:

قام بوقرة الرشاشي أحد مجاهدي الأوراس الذي قدم في إطار دورية إلى رأس العش بقتل منور الجرفي على أساس أنه خائن في حين أنه كان شخصا مناضلا مخلصا ومسؤول أحد الدواوير وقد كلفه لزهر شريط في إطار مهمة شراء مجموعة أحذية لذلك قام لزهر الشريط

[1] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 22.
[2] عبد الصمد الصادق، **مذكرات المجاهد الملازم الأول الصادق ـ عبد الصمد ـ الولاية الأولى أوراس النمامشة ـ المنطقة الثانية ـ الناحية الثالثة ـ بوعريف** ـ دار قانة للنشر وتوزيع، باتنة، الجزائر، ص 24.
[3] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 298.

بالبحث عن بوقرة وتقييده ووضعه تحت الحراسة إلا أنه تمكن من الفرار والالتحاق بعباس لغرور والتيجاني وبين لهما أن لزهر شريط يريد به الشر،[1] كذلك هنالك من الكتابات التي تذكر شكوك القادة النمامشة حول مقتل بشير شيهاني وأن أصابع الاتهام تتجه إلى قادة الأوراس.[2]

بالإضافة إلى اتهام عمر بن بولعيد لعباس لغرور وعاجل عجول حيث اتهم الأول بالوقف وراء الحصار المضروب على توريد الأسلحة لمنطقة أوراس النمامشة الثاني باغتيال أخيه القائد مصطفى بن بولعيد ومن قبله شيهاني البشير فقد صدق الكثير من المناضلين عمر بن بولعيد وتسبب في بروز ظاهرة الانفصال لعدد كبير من المجاهدين عن سلطة عاجل عجول وتعميق الخلافات في المنطقة الأولى.[3]

وبتاريخ 2 أكتوبر1956م، تقابل عميروش مع عجول في منطقة بسيدي علي بتادميت (كيمل)، وقام بمساءلته عن سبب عدم حضوره للمؤتمر، فأخبره أن المكان غير محدد في الاستدعاء، وكان هذا لقاءا أخويا بينهم إذ أطلعه على قرارات المؤتمر وأمره بالتنحي عن القيادة في منطقة كيمل، لكن سرعان ماأخذت الأحداث منحنى خطير فيما بعد.[4]

وفي خضم تفاقم الأزمات ألمت بها فقد عرفت منطقة الأوراس النمامشة في النصف الثاني من سنة 1956م، تطورات خطيرة قلبت الموازين في المنطقة وأحدثت تغيرات سياسية كبيرة

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 70.
[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 271.
[3] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 272.
[4] عمر بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 151.

ولعل بدايتها كانت بإعدام "جبار عمر"، وانسحاب قادة النمامشة (تبسة) من منطقة سوق أهراس، وعودتهم إلى الجبل الأبيض وهذا يعني فك الارتباط التنظيمي مع القيادة في الأوراس بقيادة عاجل عجول وعباس لغرور،[1] وتعود تفاصيل هذه القضية بعد ظهور الخلاف بين قادة سوق أهراس (الوردي قتال وجبار عمر)، وبين منطقة الأوراس نتيجة إرسال لجنة للتحقيق إلى هذه الناحية بقيادة عبد الوهاب عثماني، أصدرت هذه اللجنة حكمها بإعدام جبار عمر أحد القادة المحبوبين في المنطقة مما أدى إلى سخط كبير،[2] فقد اعتبرها الوردي قتال بأنها عملية تصفية لقادة النمامشة فرد عليه عباس لغرور "كيف لنا أن نغتالك قبل طمس عيون الثورة" ونتيجة لهذا الخلاف ظهرت القيادة الموازية في منطقة نمامشة تضم كل من القادة لزهر شريط بمساعدة الوردي قتال وعضوية كل من زين عباد وعمر البوقسي، فقد تسببت هاته الخلافات في قطيعة بين الأوراس والنمامشة،[3] وتوالت الاختلافات وتضارب الآراء والمصالح بين الأوراس والنمامشة إلى غاية 5 نوفمبر 1956م، حيث قرر عاجل عجول الاستسلام رفقة عائلته بمعسكر زريبة الواد ووضع تحت الإقامة الجبرية باريس وذلك بعد القيام بمحاولة اغتياله من طرف عميروش، وتمت تصفية عباس لغرور نتيجة اعترافه بقتل شيهاني البشير نفذ فيه الحكم من طرف القيادة الجديدة في منطقة الأوراس النمامشة.[4]

[1] محمد عجرود، **أسرار حرب الحدود**، منشورات الشهاب ـ باتنة، الجزائر، 2014، ص ص 72 ـ 73.
[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 272.
[3] الصالح لغرور، **إضاءات في التاريخ الداخلي للولاية الأولى، (الأوراس النمامشة)**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2019، ص 111.
[4] عمر زيدي، **مرجع سابق**، ص ص 151 ـ 152.

المبحث الرابع: تنظيم وهيكلة الولاية التاريخية الأولى 1962.1956

المطلب الأول: الحدود الجغرافية للولاية الأولى

بعد عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، تم على إثره إعادة تسمية وهيكلة المناطق باسم الولايات وتم تقسيم الولاية إلى مناطق،[1] ويقود هذه المناطق مسؤول عسكري برتبة رائد تتضمن نواحي وقسمات،[2] وبهذا قد أصبحت المنطقة الأولى تسمى الولاية الأولى وقسمت إلى ستة مناطق وأربعة نواحي والنواحي كذلك تتضمن مجموعة من القسمات.[3]

أما بالنسبة لحدود الولاية التاريخية الأولى فهي تمتد من الشمال سطيف إلى العلمة، أولاد رحمون، سيقوس، الونزة، المريج، جبل سي صالح للحدود مع القاعدة الشرقية، أما من الجهة الجنوبية تمتد من المسيلة عبر الحضنة، بريكة، بيطان، تيلاطو، معافة، الجبل الأزرق، خنقة بني سليمان، خنقة سيدي ناجي، زريبة الوادي، بونقار، جنوب لقرين بالحدود التونسية بالحدود مع الولاية السادسة، ومن ناحية الشرق تمتد الولاية التاريخية الأولى من جبل بني صالح شمالا إلى لقرين جنوبا على الحدود الجزائرية التونسية ومن جهة الغرب فهي تمتد من برج بوعريريج إلى المسيلة.[4]

---

[1] بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، ط01، بيروت 1999، ص 126.
[2] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 109.
[3] ليلة تيتة، **المراكز والمخابئ ودورها في الثورة الجزائرية بالمنطقة الأولى من الولاية الأولى 1956 - 1959**، مجلة الأحياء، م21، ع29، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة 1، 2021، ص 740.
[4] لخضر بو شريط، **مرجع سابق**، ص ص 145 - 245.

المطلب الثاني: هيكلة الولاية الأولى 1956م-1962م

❖المنطقة الأولى

تمتد المنطقة الأولى غربا من مدينة المسيلة إلى برج بوعريريج، ومن ناحية الشمال من البرج وسطيف، العلمة، بئر الشهداء، سوق نعمان وتلاغمة، وأما من الشرق فتمتد عبر خط سكة الحديد وعين الياقوت، وباتنة وعين التوتة، أما جنوبا تمتد من عين التوتة وبريكة إلى المسيلة، وتحتل المنطقة الأولى معظم الأوراس الغربي وتعتبر أكبر المناطق في الولاية التاريخية الأولى حيث تقدر مساحتها ب 57838 كم^2.[1]

وتتكون المنطقة الأولى من أربعة نواحي ألا وهي:

- الناحية الأولى: ناحية باتنة.
- الناحية الثانية: ناحية عين توتة.
- الناحية الثالثة: ناحية سطيف.
- الناحية الرابعة: ناحية بريكة.

وكل ناحية تتكون من كتيبتين أو ثلاثة ولقد بلغ عدد المجاهدين في هذه المنطقة ألف وثلاثمئة مجاهد، أما بالنسبة لمواد التموين فقد كانت مستمرة فيها، أما من الجانب الاقتصادي فنستطيع القول بأن المنطقة كانت تتوفر بها مبالغ مالية لسد حاجياتها من ألبسة

[1] هدى مغراوي، **مرجع سابق**، ص 740.

وأسلحة وذخيرة،[1] وخلال اجتماع عقد في سبتمبر 1957م، من طرف الحاج لخضر لعبيدي تم فيه الاتفاق عن تعيين قيادة المنطقة الأولى، وتم تعيين حيحي المكي ومساعدان له هما محمد الطاهر عبيدي في الجانب العسكري ويوسف يعلاوي مسؤول عن جانب الاتصالات والأخبار، وكذلك يوجد بالمنطقة أربعة فيالق موزعة على النواحي وكل ناحية تضم مجموعة من القسمات.[2]

❖المنطقة الثانية

تقع المنطقة الثانية من الولاية التاريخية الأولى غربي جبل شيليا والتي تمتد فيها غابة كيمل على مساحة مربعة طول ضلعها ثمانين كيلومتر،[3] وتتكون من أربعة نواحي وهي:

- الناحية الأولى: ناحية أريس.
- الناحية الثانية: ناحية شيليا.
- الناحية الثالثة: ناحية عين لقصر.
- الناحية الرابعة: ناحية جبل كيمل.

وبلغ عدد مجاهديها ألف ومائتي مجاهد ومن بين أهم القادة الذين كانو يسيرون هذه المنطقة (يوسف اليعلاوي، محمد الشريف جارالله، عبد الباقي بن عباس ومحمد حابة)، وهاته المنطقة عانت من نقص الموارد المالية والتموين.

[1] محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 193.
[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص ص 330 - 301.
[3] بسام العسلي، **مرجع سابق**، ص 126.

❖**المنطقة الثالثة**

أصبحت ولاية سادسة (الصحراء).

❖**المنطقة الخامسة**

أصبحت منطقة سوق أهراس.[1]

وفي سنة 1957م، تشكلت الولاية السادسة الصحراء وشملت المنطقة الثالثة والمنطقة الخامسة أصبحت تابعة لمنطقة سوق أهراس ثم القاعدة الشرقية وبالتالي كل منطقة لها أربعة نواحي، وكل ناحية بها أربع قسمات وبالنسبة للتنظيم الجديد للوحدات القتالية لجيش التحرير كما يلي:[2]

- الفوج: مكون من إحدى عشرة فردا.
- الفرقة: مكونة من ثلاث أفواج وعددها 35 فردا.
- الكتيبة: مكونة من ثلاث فرق وعددها 10.
- الفيلق: مكون من ثلاث كتائب وعددها 350 فردا.[3]

وأحدثت رتب عسكرية لجميع القيادات، جندي أول، عريف، عريف أول، مساعد ملازم أول، ملازم ثاني، ضابط ثاني، صاغ أول، صاغ ثاني،[4] وقسمت القاعدة الشرقية إلى ثلاث فيالق.

[1] عمار ملاح، مذكرات الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن ثورة التحرير بالأوراس، **مصدر سابق**، ص 108.
[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في الثورة أول نوفمبر 1954، **مرجع سابق**، ص 163.
[3] عمار ملاح، مذكرات الرائد عمار ملاح ، **مصدر سابق**، ص 108.
[4] **المصدر نفسه**، ص 109.

- الفيلق الأول: الشاذلي بن جديد.
- الفيلق الثاني: بقيادة الرائد عبد الرحمان بن سالم.
- الفيلق الثالث: العقيد الطاهر الزبيري الذي تولى فيها بعد قائد الولاية الأولى وقائد أركان الجيش.[1]

❖المنطقة الرابعة

تضم هاته المنطقة أم البواقي وتتكون من أربعة نواحي وهي كالتالي:

- الناحية الأولى: أم البواقي.
- الناحية الثانية: عين مليلة.
- الناحية الثالثة: عين البيضاء.
- الناحية الرابعة: مسكيانة.

قاد هذه المنطقة حاج علي حامدي وفي سنة 1958م قادها عمار رحال رفقة الملازم عيسى بوحفص وحميدة قرحاتي ومسؤول المخابرات الملازم سعودي بوعزارة وكان بها حوالي 330 مجاهد،[2] ويعود سبب نقص عدد المجاهدين في هذه المنطقة لأرضها المنبسطة والمكشوفة وهم موزعين في مجموعات صغيرة ويتمركزون في الناحية الأولى والثانية وكانت تعاني من سوء التأطير، أما من الناحية المالية كان يرسل الفائض منه إلى مقر الولاية وأما

[1] علي زغدود، **ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية الدوحة، 2004 ، ص 210.
[2] عمراو قيرود، **مرجع سابق**، ص 338.

من ناحية الإمداد فنجد أن المنطقة كانت مكتفية ويعود ذلك إلى غنى أرضها وعدد المجاهدين القليل.[1]

❖المنطقة الخامسة:

وتتكون المنطقة الخامسة من أربعة نواحي كالتالي:

- الناحية الأولى: سدراته.
- الناحية الثانية: مرسط.
- الناحية الثالثة: مونسيكيو.[2]

وتضم ناحية سدراتة بقيادة علي بن دادة برفقة المسؤول السياسي حميداني وحسب التقسيم الجديد الذي حدث أصبحت تضم أربع نواحي هي كالتالي:

1. ناحية لكويف: وتضم قسمة بكارية، الكويف، عين كنين، والدير.
2. ناحية الونزة: وتضم قسمة لمريج، والونزة، العوينات، ومزوزية.
3. ناحية مداوروش: تضم قسمة مداوروش، نقرين، أم العظام، وتارقالت.
4. ناحية سدراتة: وتضم قسمة سدراته، خميسية، الزرايب، بئر بوحوش.[3]

❖المنطقة السادسة:

تضم تبسة، وتتكون من أربعة نواحي وهي كالتالي:

[1] محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 194.
[2] عمراو قيرود، **مرجع سابق**، ص 340.
[3] مختار فيلالي، **الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة 1954-1962**، مجلة التراث، ع01، 1986 - 2004. شركة بانتيت، باتنة، الجزائر، 2004.

1. الناحية الأولى: تبسة.
2. الناحية الثانية: بئر العاتر.
3. الناحية الثالثة: الشريعة.
4. الناحية الرابعة: الحمامات.[1]

تمتد من ناحية الشرق من جبل سيدي صالح شمالا إلى نقرين جنوبا وتمتد من ناحية الشمال من برج سطيف ثم طريق السكة الحديدية بحدود لها مع الولاية الثانية، ومن سطيف إلى العلمة إلى أولاد رحمون سيقوس، قصر الصبحي سدراته، مداروش لحدود مع الولاية الثانية ومن الونزة، المريح جبل سيدي صالح لحدود مع القاعدة الشرقية، أما الجهة الجنوبية فهي تمتد من مدينة المسيلة عبر شط الحضنة بريكة بيطام تشيلاطو معافة جبل الأزرق، خنقة بني سليمان، جبل أحمد خدو وشمالا بسيدي عقبة، عين الناقة سيدي خليل، خنقة سيدي ناجي زريبة الوادي، بونقار، بوفشة وجنوب نقوين.[2]

[1] عمراو قيرود، **مرجع سابق**، ص 341.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 103.

المبحث الخامس: النشاط السياسي والعسكري للثورة بالولاية الأولى 1955م-1962م والدعم الشعبي

المطلب الأول: النشاط السياسي للثورة بالولاية الأولى

أولا: المحافظ السياسي

كان يعرف في أوساط جيش التحرير بالمرشد وكان يرافق مختلف الفرق والفصائل وكانت مهمته تتمثل في الإرشاد إلى التوحيد والإشراف على الإعلام، وكان يقوم بهذا الدور أشخاص مثقفين وطلاب مدارس، فقد كانت مهمته أن يعطي للعمل الثوري قيمته الحقيقية والتوعية ولقد لعب المحافظ السياسي دورا فعالا في ربط الصلة بين جيش التحرير الوطني والجماهير الشعبية،[1] وهو أحد عناصر جيش التحرير الوطني، تجده ينتقل بين الدواوير والمداشر بكل ماله علاقة بالمجال السياسي للثورة يقع على عاتق المحافظ السياسي التوعية والتعبئة والتجنيد وكذلك لعب دور في الدعاية والإخبار، حيث ساهم في رفع وتعزيز معنويات الشعب واستطاع إحباط مناورات العدو كافة بإصدار المناشير التي توزع في المدن والأرياف، شرح المهام التي يتوجب على المواطن إنجازها كما عمد إلى الاتصال المباشر بالجماهير وفضح أساليب المستعمر.[2]

[1] نادية قراوي، **مرجع سابق**، ص 305.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 110.

العمل والتركيز على الحرب النفسية وتفعيلها لدى الجماهير بمقاطعة الأجهزة الإدارية القضائية الفرنسية وكل ما يتعلق بالمجال المدني،[1] بالإضافة إلى تكليفه بالمراقبة والإشراف على المجالس الشعبية والمحاكم الشرعية وترأس العسكرية منها والإشراف على تحديد مبالغ الإشتراكات فضلا على مجهوداته في التعليم والتكوين،[2] مثلا كان المحافظ السياسي يوجه أفراد الشعب ويقدم لهم دعما سياسيا ويرفع من معنوياتهم كان يفعل كذلك وسط أفواج جيش التحرير الوطني فكان يسعى جاهدا من خلال خطبه وتوجيهاته المبنية على الحجج وقرائن الإقناع ليرفع من معنوياتهم لاسيما عند استشهاد رفقائهم أثناء النشاط العسكري،[3] كما كان يعمل على تسجيل طلبات وإحتياجات الجنود لدى مسؤوليهم ويسعى لتحقيقها بقدر الإمكان وفي حدود المستطاع كما كان له الحق في إبداء الرأي في المجال العسكري وهو الرقابة السياسية على العمل العسكري الذي يجب أن يخدم الأهداف السياسية لا أن يعرقلها ومن الأسماء التي عملت كمحافظين سياسيين بمنطقة الأوراس النمامشة هم عثمان سماعيلي، على زرواق، منان ملاك، الصادق رزايقية.[4]

ثانيا: المجالس الشعبية (اللجان)

هي لجان أو مجالس تتبع مباشرة جبهة التحرير الوطني، أعضائها مدنيون، تتأسس في الدواوير والمداشر والأحياء، ويختلف عدد هذه الجالس في القسمة حسب عدد السكان

[1] نادية قرواي، **مرجع سابق**، ص 306
[2] التقرير الجهوي للولاية الأولى، **مصدر سابق** ، ص 119.
[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1830- 1962**، ج 02، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 121.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 111.

والمساحة، تتشكل عن طريق الانتخاب عدد أعضائها خمسة، رئيس اللجنة مع كاتب له، و عضو مكلف بالأخبار والاتصال، عضو مكلف بالمسبلين، عضو مكلف بالمال، عضو مكلف بالاصلاح.[1]

تعمل هذه اللجان على حفظ الأمن والنظام بإشراف وتسيير العضو المكلف بالأخبار والاتصال الذي يضع قوائم بأسماء المساجين الذين أطلقوا سراحهم ومعرفة أسباب الإفراج عنهم، بالإضافة إلى تسجيل أسماء الحركي والقومية وتتبع مسيرة أفعالهم ضد المدنيين،[2] كما تقوم بإحصاء السكان وتسجيل الشهادات وعقود الحالة المدنية والأحوال الشخصية من زواج، طلاق، ميلاد، وفاة، وغيرها، وتعيين من يتولى حفظ النظام بالإضافة إلى اختيار المناضلين، كما يتم الفصل في النزاعات والخصومات بين المدنيين ويوكل بهذا العضو المكلف بالاصلاح.[3]

ويقوم بجمع المعلومات والأخبار عن تحركات العدو والعدوانة، والدعاية لصالح الثورة، وتوعية أفراد الشعب والرفع من معنوياته وتوجيهه وحمايته من الدعاية المغرضة التي تشنها المصالح الإدارية المختصة، كما تتكفل بإعداد مراكز لجيش التحرير الوطني، فقد أصبحت هذه المجالس تقوم بمهام البلدية، وهكذا أصبح الجزائريين في المدن وفي البوادي يعيشون تحت نضام سري حر ومستقل عن الإدارة الفرنسية والقضائية.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 113.

[2] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000، ص 122.

[3] براهمي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 124.

[4] عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص 126.

ثالثا: دور وسائل الإعلام في الدعاية الفرنسية

تعرضت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها الأولى إلى هجمة إعلامية فرنسية، لذلك كان من الضروري على جبهة التحرير الوطني أن تتصدى عبر إعلامها عن ادعاءات الإعلام الفرنسي، وقد أولت جريدتي المقاومة والمجاهد عناية كبيرة بهذا الجانب حيث احتلت الدعاية الإعلامية المخصصة للرد على الدعاية الفرنسية.[1] فقد تحدثت جريدة في بلاغ رسمي لها جاء فيه، إن الدعاية الفرنسية تحاول أن توهم الرأي العام بأن الثورة الجزائرية قد فقدت الرأس الأكبر وبقاء المجاهدين في السجن إلا أن جهاز جبهة التحرير الوطني الذي يذاع اليوم يبرهن على أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة،[2] فكثير ماتصدت وسائل الإعلام للأخبار الدعائية للمستعمر وذلك عن طريق عرض الحقائق بالأسماء والتواريخ، وكذلك ردت على الادعاءات الفرنسية التي قالت إن خط موريس لم يخرب من طرف قوات جيش التحرير الوطني، بحيث قامت بتكذيب هذه الدعايات فيما بعد ،[3] وقد نشرت جريدة المجاهد ايضا مقالا تتصدى فيه إلى عنصرية الاستعمار الفرنسي التي نشرت نصا أصدرته مكاتب الدعاية الفرنسية في شكل تعليمة الإدارات العسكرية والسياسية يتعاملوا على أساسها الجزائريين، وفي نفس الخصوص تكذب القوات الفرنسية الاحد الاشتباكات التي ادعت أنها هزمت فيها جبهة التحرير الوطني.[4]

[1] أحمد حميدي، **الثورة الجزائرية والاعلام**، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 153.
[2] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر**: دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
[3] أحمد حميدي، **مرجع سابق**، ص 153.
[4] عواطف عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص 202-203.

رابعا: المناشير

يعرف الدكتور عبد المالك مرتاض في كتابه المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة 1954-1962 المناشير بأنها المطبوعات التي سحبت على آلة السحب ثم تبث في الشارع من أجل أن يطلع عليها الشعب والتي من خلالها يتم توزيعها على الشعب الجزائري، والتي من خلالها يتم شرح قضية من القضايا الوطنية، ومن أشهر المناشير التي تم توزيعها على الشعب الجزائري في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م.

ويعد المنشور وسيلة من وسائل الإعلام لدى الثورة التحريرية،[1] فقد كانت المناشير توزع على الشعب في كل مكان من أجل الرد على كل مايحدث من تطورات الثورة، وكذلك كانت توزع من أجل الرد على الدعاية التي ينشرها العدو الفرنسي، ودعوة المجندين الجزائريين والأجانب للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني وتقول بعض الإحصائيات أن أكثر من ثلاثة آلاف جندي من اللفيف الأجنبي قد فر من الجيش الفرنسي والتحاقه بجيش التحرير الوطني، وكذلك ماحدث في الطابور المغربي الذي جاء به العدو الفرنسي إلى الولاية الأولى الذين رفضوا الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي، وكانت المناشير في الغالب تحتوي على رسومات تعبر عن مصير الخونة وعن انكسار قوة طيران العدو الفرنسي أمام سلاح جيش التحرير.[2]

[1] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 164.
[2] التقرير الجهوي للولاية الأولى، **مصدر سابق**، ص ص 48 ، 49.

المطلب الثاني: النشاط العسكري بالولاية الأولى

✓ **نماذج من النشاط العسكري بالولاية الأولى:**

أولا: الهجوم على مركز المشري 20 اكتوبر1957م

بعد إعطاء أوامر من قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم بتنفيذ هجومات شاملة على مراكز العدو الفرنسي، وبالأخص الأماكن الحدودية على هذا الأمر كلف العقيد عمار بوقلاز مسؤول القاعدة الشرقية قادة الفيالق الثلاثة بالتحضير لهذه الهجومات على أن يتم التركيز على المراكز الفرنسية الواقعة في المنطقة، فقرر العقيد الطاهر الزبيري بصفته مسؤول على الفيلق باختيار مركز "المشري" لتنفيذ الهجوم والاستعلام الجيد لهذا المركز من حيث عدد الجنود وأماكن الخنادق والحراسة...الخ،[1] بعد الحصول على المعلومات الكافية وارتكزت خطة الهجوم على عنصر المباغتة، وحصار المركز من ثلاث جهات وفي بداية الهجوم يتم استهداف حراس المركز وبعدها الهجوم على الخنادق كما تم ارسال فصيلة لشل أي رد فعل من المراكز المجاورة، منها مركز"قاجلان"، تمت هاته العملية في حدود الساعة العاشرة ونصف ليلا،[2] فقصفتهم بمدافع الهاون وأمطرت عليهم بالرصاص، وتمكن المجاهدين من القضاء على الدفاعات الأمامية للمركز، بعد أن تم القضاء على الحراس، وتم احتلال بعض الخنادق والملاجئ المحيطة بالمركز وتم القضاء على ملازم فرنسي و12عسكري، وغنم

[1] الطاهر زبيري، **مصدر سابق**، ص 185.
[2] التقرير الحهوى للولاية الأولى، **مصدر سابق**، ص 515.

12بندقية حربية ورشاش من نوع (29.24)، ومدفع هاون من نوع مورتي 45، وجهاز لاسلكي، في حين استشهد 6 مجاهدين وجرح14.[1]

ثانيا: الهجوم على المركز العسكري الفرنسي "بمعافة" دوار جبل قرن 1956/05/30

هي منطقة جبلية تقع جنوب شرق عين التوتة في الفترة الاستعمارية سميت بدوار جبل القرن، كان التحام سكان المنطقة بالثورة والانخراط المبكر فيها سببا ودافعا رئيسيا لتحرك جيش التحرير الوطني لتطهير المنطقة من الجيش الفرنسي عبر تدمير مركزهم العسكري ولاسيما بعد تزايد الثقة بين سكان معافة وجيش التحرير بقيادة الشهيد محمد الشريف بن عكشة،[2] لكن قبل الهجوم على هذا المركز كانت منطقة عين التوتة وجبل قرون قد شهدت عدة أعمال ثورية بقيادة الشريف بن عكشة استهدفت مصالح الاستعمار وبنيته التحتية، كالهجوم على السكك الحديدية وتفجيرها على محطة القطار في مخرج المدينة عين التوتة، إلى جانب تخريب شبكت أسلاك الهاتف هذا ما أدى إلى المركز العسكري الفرنسي في جبل القرن، لاعتقاده بأن غرفة هندسة العمليات الموجهة ضده كانت موجودة في جبال المنطقة، بدأت التحضيرات للهجوم على مركز معافة، حينما اتصل عدد من المجندين الجزائرين في الجيش الفرنسي داخل المركز الفرنسي مع مجاهدي المنطقة، وانتهت الاتصالات بفرار ثمانية من العناصر من المركز والالتحاق بالثورة، حيث سربوا لهم كل التفاصيل والمعلومات الممكنة لعدد الجنود داخل المركز ونقاط القوة والضعف للعدو، وكان الشهيد

[1] الطاهر الزبيري، **مصدر سابق**، ص 186.

محمد الشريف بن عكشة* في عملية الهجوم مع مجاهدي المنطقة، الذين يتقدمهم كل من حسين القبايلي، وزيداني الصالح، وعبد القادر ناصر، ومسعود مذكور وبالتنسيق أيضا مع بعض قيادات مدينة عين التوتة،[1] فورار السعيد وزكور عمر اللذان أديا دور الوساطة بين فوج معافة والشهيد نزار الصالح الذي كان ضابطا في الجيش الفرنسي بالمركز، وبعد التحضير الجيد للعملية تم تحديد يوم 1956/05/30 كتاريخ لتنفيذ العملية، وتكفل بالمهمة عدد من المجاهدين في عين التوتة "ومعافة"، "جبل قرون" بلغ عددهم 32 جنديا يتقدمهم كل من زيداني الصالح، وبوزيدي الصالح، وقسمون مختار، وعلى الساعة الواحدة صباحا تم اقتحام المركز ليستغرق الهجوم أقل من ساعة، إلا أنها حققت نتائج باهرة كانت حدا فارق، ومرحلة فاصلة في تاريخ المنطقة، ومن أهم نتائجها مايلي:[2]

- تدمير المركز تدميرا كاملا بالإضافة إلى قتل حوالي 40 جنديا من بينهم ضابط برتبة ملازم أول، وغنم كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة متمثلة في قطعتين مدفع هاون (مورطي)، وثلاث رشاشات من نوع 29/24، بالإضافة إلى حوالي 100 قطعة سلاح من نوع فيزين ماس وماط 49، وثلاث أجهزة إرسال لاسلكي وكمية من القنابل اليدوية والذخيرة، وفي المقابل تم استشهاد أربعة من المجاهدين هم حسين

* **محمد بن شريف** المولود في 1926 -1959م حفظ القران الكريم في الكتاتيب بأشمول، على يد مشايخ من جمعية علماء المسلمين أبرزهم ميهوبي محمد الدراحي، كلفه محمد بن شريف بتأسيس خلية سرية من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف مصطفى بن بولعيد كما شاركه في فم الطوب بجمع السلاح هذا الأمر جعل السلطات الفرنسية تفتش منزله سنة 1951م بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في 1950م (محمد الطاهر عزوي، **شهداء منطقة الأوراس**، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، 2002، ص ص 52 -53).

[1] **المرجع نفسه**، ص 280.

[2] صلاح الدين هدوش؛ فاتح زياني، **الثورة التحريرية بالناحية الثانية للمنطقة الأولى -عين التوتة- 1954-1962م**، قراءة في مسار المعارك، سلسلة دراسات أكاديمية جامعية باتنة 1، الجزائر، 2002، ص 76.

الجيجلي، علي عرعار، الطاهر مهماهي ومسعود "الملقب ب البلاندي" بالإضافة إلى تدمير القرية من طرف الجيش الفرنسي وكذلك جعلها منطقة محرمة.[1]

ثالثا: الهجوم على ثكنة الدرك بسريانة 1957/04/03

تعتبر من العمليات الناجحة بفضل التخطيط والتنفيذ الدقيق للعملية وكان صاحب فكرة الهجوم على الثكنة هو المجاهد أحمد الجدارمي، (الذي كان مجند في صفوف الدرك الفرنسي قبل أن يلتحق بالثورة) وذلك بواسطة المناضل مسعود بن عمارة وتم في يوم 29/ 1957/03 وبعد موافقة **الحاج لخضر*** "على تنفيذ العملية أصدر الأمر بتكليف المجاهد حجار المسؤول العسكري بالناحية الأولى، باختيار مجموعة فدائية تتميز بالقوة الجسدية وخفة الحركة،[2] وبعد الانتهاء من الترتيبات وتحديد المهام والأهداف، توجهت المجموعة في يوم1957/04/03م في شهر رمضان إلى الثكنة في حدود الساعة ثاني عشر منتصف وبعد اللقاء مع أحمد الجدارمي، تم توزيع الفدائيين على غرف الثكنة، وبدأ الهجوم على الثكنة الذي كبد فيه العدو الفرنسي خسائر فادحة تمثلت في مقتل خمسة من أفراد الثكنة ذبحا، وغنم كمية لابأس بها من الأسلحة والذخيرة.[3]

---

[1] جمال بلفردي، **مرجع سابق**، ص 77.

*اسمه **عبيدي لخضر** المعروف بلحاج لحضر ولد سنة 12/ 03/ 1914 بقرية ثيقري بدوار أولاد شليح، حكم عين الثوثة سابقا وبلدية وادي الشعبة حاليا، سافر لفرنسا وعمره 20 سنة، اشتغل في مخبر، كانت له اتصالات مع أعضاء الحركة الوطنية بعد عودته منها سنة 1939م أنشأ خلية سرية بباتنه شارك في تنفيذ هجومات أول نوفمبر 1954م مع مصطفى بن بولعيد، توفي سنة 1998م. (**الجمعية الثقافية للبجوث التاريخية** باتنة، صفحات ناصعة من حياة قادة الثورة مصطفى بن بولعيد وقرين بلقاسم، ع1، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، ص 29).

[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 233.

[3] جمال بلفردي، **مرجع سابق**، ص 233.

رابعا: معركة خنقة أمعاش 1957/05/17م

وقعت معركة خنقة أمعاش في 1957/05/17م، بقيادة بن كاوحة محمد مصطفى رعايلي، محمد الطاهر بورزان، أحمد الوهراني، محمد عثامنة وإبراهيم مشومة، الطيب بريمة، محمد بن مسعود، دراغلة علي، تلاله عمار، ولخضر سمايحي، إثر كمين فرقة الكومندو ولدورية فرنسية في إجرمان بأشمول يوم 1957/05/16م حيث تم القضاء على 22 جندي فرنسي، وغنم 18 قطعة سلاح، وبندقية رشاشة من نوع 24 ثم لاحقت القوات الفرنسية المجاهدين والتقت 3 كتائب الجيش التحرير الوطني، وهي كتيبة الكموندو،[1] كتيبة أولاد ناجي، كتيبة **رعايلي مصطفى***، يقدر عددهم بحوالي 220 مجاهد بالقوات الفرنسية وتواصلت الإمدادات، قصف مواقعهم بالمدفعية والطيران، واقتحمت قوات المشاة فحصدهم المجاهدون لتموقعهم الجيد واتخذت الدبابات لأول مرة في ميدان ساحة المعركة التي أثرت في المجاهدين، واستأنفت المعركة في اليوم الثاني ولقنت كتائب جيش التحرير الوطني الفرنسيين دروسا في المقاومة وهدنت في وجه أعلى القوى الإمبرالية، وضحت بالنفس والنفيس من أجل الوطن واستشهد 74 مجاهدا من بينهم القائدين كاوحه محمد، و48 جريح من بينهم أحمد الوهراني، أما في صفوف الجيش الفرنسي فكانت أكثر من 100 بين قتيل و جريح.[2]

---

[1] عمار زلماط، **مرجع سابق**، ص 609.

***مصطفى رعايلي** ولد في 1927/02/19م، بخنقة أمعاش دوار اشمول أنخرط في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م في منطقة وادي الابيض كان من الرغيل الاول الدي فجر الثورة في سطيف وبرج بوعريريج إستشهد في ناحية بوسعادة سنة 1959م (عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص ص 25 ، 28).

[2] عمار زلماط، **مرجع سابق**، ص ص 609- 610.

لم يذكر نتائج المعركة واكتفى بوصف مجرياتها، وهو ما يتوقف مهما ذكر المجاهد خرشو بلقاسم في مقابلة معه، وذكر أن هذه المعركة جرت تحت قيادة عمار عش وفي نفس السياق يذكر المجاهد لحسن دماغ أنه حضر هذه المعركة حينما كان متواجد في الكتيبة التي يقودها محمد صالح بن عباس ويضيف أن هذه المعركة دامت ثلاثة أيام سقط خلالها 43 شهيد وتكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة في الأوراح والعتاد.[1]

خامسا: معركة جبل الشافافات بحيدوسة 11 نوفمبر 1957م

في 11 نوفمبر 1957 وقعت معركة جبل الشافات وحيدوسة الناحية الأولى المنطقة الأولى والولاية الأولى بقيادة الملازم **بوراعية مبارك*** قائد الكتيبة وبصحبته 80 مجاهدا وبدأت المعركة الساعة العاشرة صباحا واستمرت حتى الثانية بعد الزوال، وفقد كان الضباب مخيما على الجبل بشكل كثيف حيث كان في صالح المجاهدين،[2] وأسفرت المعركة على قتل 22 جندي من صفوف العدو الفرنسي، وخرج المجاهدين من هذه المعركة منتصرين سالمين دون أية خسائر تذكر، أما المدنيون فقد استشهد المناضل بوحالة محمد بن موسى ويوسف الصالح مواطن كما ألقى القبض على صاحب المركز المجاهد بلقاسم علواش، الذي فر من يد العدو في نفس اليوم وألقي القبض على المواطن بركات السعيد.[3]

[1] جمال بلفردي، **مرجع سابق**، ص 239.
***بوراعية مبارك** ولد 1619م بمروانة ابن عمار ابن محمد أمه رقية كورار، نشأ في أسرة متدينة تعلم القران في الكتاتيب ودرسة في المدرسة الفرنسية، عين رئيس لمروانة سنة 1956م (جمال بلفردي، **مرجع سابق**، ص 19).
[2] **نفس المرجع**، ص 20.
[3] **نفس المرجع**، ص 21 .

سادسا: معركة الرفاعة 19 سبتمبر 1958م

قاد هذه المعركة قائد المنطقة الأولى الضابط الثاني عمار عشي وكل من قادة الكتائب، الضابط الصالح بلعباس والعمري معوج، بلقاسم شنوف،[1] وقادري أحمد حمومة، والطاهر قدوري، لحسين عبدالسلام، محمد الصالح يحياوي، مصطفى بن النوي...وغيرهم، وقعت هذه المعركة **بجبل الرفاعة*** من ناحية مروانة،[2] بتاريخ 19سبتمبر 1958م، وتعتبر من المعارك الكبرى في الولاية الأولى التاريخية، وتعد تحولا جديدا في مسار الثورة، حيث اعتمد فيها العدو الفرنسي على النجدات من كل قواعده، مقابل عدد قليل من المجاهدين في أرض المعركة، وقد صادف وقوع هذه المعركة اجتماع النواحي التابعة للمنطقة بقيادة عمار العشي مسؤول المنطقة ونوابه، فقام الجيش الفرنسي بإنزال قوات كبيرة متجهة نحو المجتمعين وتمت محاصرتهم من كل الجهات فلم يستطع المجاهدين الإنسحاب ولم يعد أمامهم الإستمامة في القتال فنشبت معركة ضاربة شارك فيها 100 مجاهد بدأت على الثامنة صباحا استخدم فيها العدو سلاح الطيران لقنبلة موقع المجاهدين وعند وقت الإنسحاب شن المجاهدين عملية هجومية تمكنو خلالها من الخروج من وسط المعركة وتكبيد العدو الفرنسي خسائر كبيرة من القتلى والجرحى بالإضافة لإعطائهم درسا عمليا في البطولة تركته في حيرة من أمره وأشار العقيد لحاج لخضر،[3] أن الجيش الفرنسي عزز قواته بالدبابات والمدفعية الثقيلة والقصف

[1] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 192.
[2] التقرير الجهوي للولاية الاولى، **مصدر سابق**، ص31 .
*يقع هذا الجبل ببلدية تكسلانت ينتمي لسلسلة الأطلس الصحراوي، ثاني قمة في الأوراس طوله 13كلم وعرضه 3كلم (اسماعيل خنفوف، **اندلاع الثورة في المنطقة الاولى من الولاية الاولى وتوسعها**، مخبر التمن الانساني، الواقع والرهانات والافاق، 2020،ص29).
[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى، **مصدر سابق**، ص 31.

بالطيران بمختلف الأسلحة مما اضطر على المجاهدين الإنسحاب من المعركة، ونتيجة هذه المعركة كانت الخسائر الناجمة عنها بالنسبة للجيش الوطني، استشهاد 45 مجاهد وعدد من الجرحى، وفي المقابل كانت الخسائر في الجيش الفرنسي فاقت 200 قتيل من أفراد الجيش بالإضافة لعدد من الجرحى.[1]

سابعا: معركة جبل توقر 26 مارس 1960

وقعت هذه المعركة بعد عبور الرائد علي السوايعي خط موريس متوجها إلى الولاية الأولى ليتفاجأ باشتباك المجاهدين مع قوات العدو الفرنسي فشارك هو الآخر في هاته المعركة التي وقعت بتاريخ 26 مارس 1960، على الساعة العاشرة صباحا بجبل توقر بالقسمة الثانية الناحية الرابعة لمدة ست ساعات بقيادة الرائد علي السوايعي برفقة أربعين مجاهدا من بينهم محمد فرحاتي **بن الدراجي**[2*] شريف جلالي، أنصر علاوي وكانت قوات العدو تقدر بخمس مئة عسكري مدعم بالأسلحة الآلية والثقيلة نتج عنها خسائر في جانب العدو قدرت بحوالي 60 قتيل وعدد من الجرحي ، أما الخسائر في صفوف المجاهدين فهي إستشهاد خمسة من المجاهدين .[3]

[1] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 239.
[2] *ولد في 1929، ببلدية لمصارة، كان أحد النشطين بالمنظمة السرية ضمن أحد الافواج التي يشرف على أعدادها مصطفى بن بولعيد ، من مفجري الثورة، شارك في عدة معارك واستشهد في معركة في غابة بني ملول سنة 1961م (عمار عيادي، **الشهيد محمد الدراجي فرحاني**، مجلة أول نوفبر، ع 135، جويلية 2018، ص 46)
[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى، **مصدر سابق**، ص 168.

ثامنا: معركة فرغوس أكباش 14 أكتوبر 1960

وقعت هاته المعركة في المكان المسمى مزيرعة بالناحية الرابعة (كيمل) المنطقة الثانية بقيادة الملازم محمد جرموني ومشاركة قائد الناحية عبد الحميد شعبان.[1]

وقعت هاته المعركة نتيجة عمليات التمشيط التي قامت بها فرنسا في الناحية الرابعة في إطار مخطط شال وعليه استعد قادتها ومجاهديها إلى اختيار موقع للحرب مناسبا لخوض المعركة ضد الجيش الفرنسي وكان جبل فرغوس المكان المختار لتلك المعركة، وهوعبارة عن سلسلة جبلية مكشوفة خالية من الغابات الكثيفة يحتوي على كهوف ضخمة متصلة ببعضها توفر الحماية للمجاهدين، حيث قام المسؤول العسكري جرموني محمد بتقسيم المجاهدين إلى أفواج وتوزيعهم على طول الخط الحربي للخنادق وعين كذلك مكان الرماة والرشاشات كما كانت قيادة القسمة الثانية من الناحية الرابعة متمركزة على بعد أربعة كيلو متر من جبل فرغوس من مكان يدعى تافرقة أسفل عين الكرمة متصل بسلاسل جبلية بفرغوس أمرهم بتنظيم المجاهدين على طول الناحية إستعداد للمعركة وكان عددهم سبعين مجاهدا، تشتت قوات العدو على جبهة واسعة بهدف تحكم في سير المعركة بدأت المعركة على الساعة السادسة والنصف صباحا وذلك عند تحليق طائرتين استكشافيتين على الناحية بحيث اكتشفت الطائرة مكان المجاهدين وفي الثامنة صباحا وصلت أسراب من الطائرات المقنبلة وشرعت في قنبلة مركز القسمة وكذلك حضور الطائرات من نوع بنان قادمة من

[1] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 148.

جهة بسكرة وآريس مشونش زريبة الواد أفراقو وعلى الساعة التاسعة انطلق تبادل القتال، أبلى المجاهدين بلاء حسن في هته المعركة فقد دامت يوما كاملا من الصباح حتى الليل،[1]

برز في هاته المعركة التنظيم المحكم والجيد للخطط الحربية من طرف المسؤول العسكري جرموني محمد ومن معه من القادة والمجاهدين،[2] خسر في هذه المعركة العدو الفرنسي العشرات من القتلى والجرحى بينما كانت نتيجة هذه المعركة على المجاهدين 70 شهيدا ضحوا بحياتهم من أجل أن تعيش الجزائر حرة مستقلة.[3]

[1] **جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1994م**، أحداث وتأملات، ص ص 245-246.
[2] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 148.
[3] جمعية أول نوفبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الاوراس 1994م، **مرجع سابق**، ص 248.

الفصل الثاني

الاستراتيجية السياسية والدعائية 1954- 1962

المبحث الأول: سياسة الإصلاحات

المبحث الثاني: الحرب النفسية

المبحث الثالث: مواجهة الثورة للحرب النفسية والدعائية

المبحث الأول: سياسة الإصلاحات

- المشاريع الإصلاحية للقضاء على الثورة

شكل اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 صدمة كبيرة للمستعمر الفرنسي الذي عمل بمختلف وسائله وأساليبه لقمع وإذلال الشعب الجزائري على مدى قرن وربع، وأنكر الطابع السياسي للثورة واعتبروها في بداية الأمر هجمات من أطراف خارجية، وشوه صورة المجاهدين ونعتهم **بالفلاقة*** وقطاع طرق،[1] وبعد الحملات العديدة التي شنتها الإدارة الاستعمارية على أوراس النمامشة والشمال القسنطيني، وأن مايحدث في الجزائر ليس مجرد عمليات تمرد وعصيان بل هي عمل ثوري عسكري منظم استطاع أن يؤثر في أوساط الجماهير الشعبية.[2]

فأدركت من عدم جدوى استعمال أساليب القوة والقمع ضد الشعب الجزائري،[3] ولجأت إلى القيام بمخططات ومؤامرات تتمثل في سياسة المشاريع الإصلاحية المدسوسة،[4] وبعد إدراكهم لا فائدة من الاستمرار في سياسة الكذب والمخادعة التي تمارسها على الرأي العام الفرنسي، وأنه حان الوقت لإرساء قواعد سياسية أكثر وضوحا.[5]

***الفلاقة:** كان هذا المصطلح يطلقه أعداء الثورة وجبهة التحرير الوطني والمراد به تشويه الثورة أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي، من أجل التشكيك في شرعية الثورة الجزائرية.(مرتاض عبد المالك، **مرجع سابق**، ص 124).

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] مسعود عثماني، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى، 2017،ص 273.

[3] عبد الله خي؛ معمرناصري، **نماذج من الاستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس (1954- 1956)**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، ع03، 2018، ص 242.

[4] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مطابع قرفي، باتنة، 1994، ص 90.

[5] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 201.

قدم فرنسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي، مشروع إصلاحات سياسية وإدارية بالجزائر بتاريخ 05 جانفي 1955 ومن بين أهم نقاطها تطبيق دستور 1947، وبعد اطلاع ماندیس فرانس على جملة الإصلاحات،[1] قامت الحكومة الفرنسية بإبعاد الحاكم العام روجي ليونار الذي عاش أحداث اندلاع الثورة التحريرية، لكنه لم يتمكن من تحقيق أي تقدم يعيد الهدوء في الجزائر.

وتم تعيين **جاك سوستال***[2] بداية من تاريخ 25 جانفي 1955 واليا عاما على الجزائر،[3] ولقد لعب فرنسوا ميتران دورا كبيرا في إقناع جاك سوستال بقبوله تولي منصب الوالي العام وتجسيد تعليمات حكومة ماندیس فرانس،[4] ثم اختفى مشروع الإصلاحات المذكورة بسقوط حكومة ماندیس فرانس في 06 فيفري 1955 ثم تليها حكومة نينيو فحكومة ادغافور.[5]

في 15 فيفري 1955 حل جاك سوستال بالجزائر وفي حقيبته مشروعه الإصلاحي،[6] وفي أول تصريح له بالجزائر،[7] قائلا: " أنه لا يوجد أبدا مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 235.
[2] ***جاك سوستال:** اسمه الحقيقي بن سوسان Ben Soussan من مواليد 1912 بمونبيلييه Montpellier من أصول يهودية، مثقف يساري وعالم الإثنولوجيا عبقري، عين حاكما عاما على الجزائر في 15 فيفري 1955 في عهد ماندیس فرانس. (محمد شبوب؛ محمد بن موسى، **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، ص 221).
[3] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 273.
[4] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 202.
[5] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 235.
[6] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 273.
[7] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 206.

نية وبحسن استعداد على أن يراعي في حله الصالح العام، يجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية...والاتحاد هو أول وسائل النجاح".[1]

وفي 15 جوان 1955 قدم جاك سوستيل مجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لأجل المصادقة عليها، ولم يقتصر مشروع الإصلاحات المقدم على مجال محدد بل شمل العديد من المجالات السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية منها ماورد فيه قانون 1947،[2] ومن بين النقاط التي ركز عليها في مشروعه، المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات،[3] ورد فيه أيضا إصلاح نظام البلديات المختلطة كاملة الصلاحيات، تقسم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية مصغرة ذات طابع محلي وإعادة تنظيم الإدارة بواسطة تقسيم إداري جديد،[4] كما تطرق إلى عصرنة الفلاحة الجزائرية وذلك بإصلاح نظام العقار، وإنشاء صندوق التوسيع والعصرنة الريفية وتم إلغاء نظام الخماسة، وهدف فرنسا من الاهتمام بقطاع الفلاحة تشجيع الجزائريين على الاستقرار والتعلق بالأرض لكي لا يلتحق بجبهة التحرير الوطني،[5] كما جاء فيه تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية ومحاربة الأمية من خلال تعليم اللغة الفرنسية لتقريب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية، تكشف المساعدات الاجتماعية التي من شأنها أن تحقق الرضى للجزائريين،[6] وبعد

[1] عبد الله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، 243.
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 209-210.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 236.
[4] عبدالله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 243.
[5] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 211.
[6] عبد الله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 243.

عرض ما جاء في محتوى المشروع الإصلاحي على مجلس الوزراء الفرنسي تم الموافقة عليه.[1]

وبعد التعرف على الوضع العام في الجزائر من خلال التقارير التي كانت تصله من مناطق الأحداث، شد جاك سوستيل رحاله إلى منطقة أوراس النمامشة التي تعد بؤرة التوتر الكبرى في الجزائر حيث قام بجولات ميدانية أجرى فيها اتصالات مع السكان وإعطائهم وعودا لتهدئتهم،[2] وبعد تشخيصه للأوضاع في أوراس النمامشة فقد وصفها بأوضاع معيشية سيئة قائلا: "إن هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان والأراضي لا تكفي لهذا نرى أن هذه المنطقة حركة إرهابية سببها الفقر فعلى الجيش الفرنسي ألا يقوم بعمليات القتل بل بعمليات سلمية لكسب ثقة الأهالي...".[3]

هذه المراوغات والمحاولات التي قام بها جاك سوستيل لا تعبر عن جديته في البحث عن حل لإعادة الأمن، بل كانت الحملات العسكرية تجري في أعنف صورها(القمع، التعذيب، الاعتقالات...الخ) خلال فترة حكمه، ففي الظاهر مشروع يحتوي على إصلاحات لطالما ناضل من أجلها الشعب الجزائري، إلا أنه يحمل في ثناياه مخططا يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي وطمس الهوية الشخصية العربية والإسلامية للجزائريين.[4]

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 213.
[2] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 273.
[3] عبدالله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 243.
[4] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 277.

ولما تقلد وزير الدفاع بورجيس مونوري رئاسة الوزارة[1] في 12 جوان 1957[2] استخرج قانون الإطار من رف الحكومة السابقة وحاول الزيادة فيه، ومن بين النقاط التي نص عليها القانون أن تبقى الجزائر فرنسية، والأخذ بنظام الدوائر الموحدة في الانتخابات، وينص أيضا على إقامة جمعيات إقليمية ذات سلطات تشريعية في الأمور الداخلية تقسم الجزائر إلى وحدات تشريعية،[3] لقى هذا المشروع معارضة من قبل السياسيين الفرنسيين والمعمرين، فلم تجد حكومة بورجيس مونوري حل فقدمت استقالتها، ولم تأت حكومة فيليكس غايار بالجديد ومن أهم ما جاء في برنامجها عمل السلطات الخاصة للقضاء على الثورة، لم تدم طويلا حتلى سقطت في 15 أفريل 1958.[4]

وصل **شارل ديغول***[5] إلى السلطة في جوان 1958، ولقد رأى الفرنسيين في ديغول المنقذ الذي سيخلصهم من هزائمهم في الجزائر،[6] والذي سيحدث تغييرات في الدستور، وبهذا ينتهي ينتهي حكم الجمهورية الرابعة ويأتي حكم الجمهورية الخامسة.

قام ديغول بزيارة الجزائر في 04 جوان 1958، وفي خطابه أعلن عن سياسة المساواة واعتمد ديغول على الجيش في تسيير شؤون السياسة والإدارة، في 03 جويلية 1958 أصدر

---

[1] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، ص 86.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 237.
[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 87.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 237.
[5] ***شارل ديغول:** ولد في 22 نوفمبر 1890، رجل دولة فرنسي، من أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية الفرنسية، في جوان 1958، عين رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة (بن عزة مصمودي، **استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958- 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2016- 2017، ص44).
[6] عمراوي قيرود، **التنظيم الثوري في المنطقة الأولى التاريخية (الأوراس) 1954- 1956**، مجلة الدراسات التاريخية، ع01، 2021، ص391. ص391.

مرسوم ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين المستوطنين والجزائريين، وفي 20 أوت 1958 دعا ديغول الناخبين الجزائريين للمشاركة في الاستفتاء،[1] وفي أعقاب الاستفتاء على الدستور، في سبتمبر 1958 حصل ديغول على التأييد والدعم، فقد وافق عليه 80% من الفرنسيين و97% من الجزائريين وأظهروا ثقتهم في الجنرال ديغول،[2] وعند زيارة هذا الأخير الجزائر في أكتوبر 1958 أعلن عن مخططه الإقتصادي والإجتماعي بما يسمى مشروع قسنطينة[3] لفائدة سكان الجزائر، الذي حمل جملة من الإصلاحات شملت مجالات الصناعة، الإصلاح الزراعي، الإسكان، التعليم، الخدمات الإجتماعية، تحسين الاستثمار الصناعي...الخ، كذلك شمل الإصلاحات السياسية التي يتم بموجبها انتخاب الجزائريين لممـثلهم في مختلف المؤسسات الدستورية، وأكد المـشروع أن مـستقبل الجزائر مرتبط بفرنسا.

وكان موقف ديغول من الثورة باتخاذه مجموعة من التدابير للقضاء عليها فقد شن عمليات عسكرية واسعة ضد مراكز جيش التحرير الوطني، ومن هنا يتضح هدف هذا المشروع من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضرب الثورة.[4]

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 238.
[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 392.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 338.
[4] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 393.

وتمثل رد فعل الثورة على هذه الإصلاحات في الرفض المطلق وقد ركزت عملها على تعميم عملياتها عبر كامل ربوع الوطن، فقد رفضت الثورة هذه الإصلاحات الإدماجية وذلك من خلال توسعها وانتشارها في ربوع الوطن.[1]

بعد وصول غي موليه إلى رئاسة الحكومة في جانفي 1956، زار الجزائر في 6 فيفري لتقييم الوضع، وقد أعطى للجزائريين نوعا من الاستقلال الداخلي، فقد منحهم برلمان وحكومة محلية، وكون مجلس تمثل فيه كل المناطق وخصص للأوروبيين مناطق خاصة بهم بهدف تفكيك وحدة الجزائر[2] وفي خطاب له موجه للمستوطنين يقول: "إن الحكومة ستحارب وإن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر، وأنها ستبقى هناك، إن الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا".[3]

وفي نفس الوقت تم تعيين **لاكوست***[4] وزيرا مقيما بالجزائر في 10 فيفري 1956، وأمام تدخل الجيش الفرنسي في الشؤون السياسية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عسكرية رادعة لتصفية الثورة تم منح الجنرال جاك ماسو السلطة المطلقة لذلك، حيث عن تراجع فكرة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية....الخ.[5]

---

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 236.
[2] التقرير الجهوي للولاية المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 86.
[3] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 223.
[4] ***لاكوست:** مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية، أصبح وزير الإنتاج الحربي في حكومة الجنرال ديغول، وعين وزيرا مقيما عاما في الجزائر في فيفري 1958 (بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005م، ص 110).
[5] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 237.

المبحث الثاني: الحرب النفسية

- مفهوم الحرب النفسية ومؤسساتها ووسائلها

أولا: الحرب النفسية

تعددت واختلفت تعاريف الحرب النفسية فقد عرفت بأنها: أعنف وأخطر الحروب لأنها موجهة لضرب عقول وأفكار أفراد الجانب الآخر من أجل إحباطهم وتدمير معنوياتهم النفسية ليفقدوا الثقة في مؤسساتهم والدفع بهم إلى الإعجاب والثقة بمؤسسات العدو.[1]

وتعرف أيضا الحرب النفسية بأنها: نوع من القتال النفسي لا يتجه إلا للعدو ولا يسعى إلا لتحطيم الجوانب المعنوية له، بجميع الطرق والوسائل وذلك من أجل إفقاده الثقة بنفسه، والتي قد تولد فيه المقاومة وعدم الاستسلام وبعبارة أخرى الحرب النفسية لا تسعى إلى الإقناع وإنما غايتها هي تحطيم إرادة الفرد وثقته بنفسه.[2]

ومن بين التعريفات الأولى للحرب النفسية في الجيش الأمريكي: "هي استخدام أي وسيلة بقصد التأثير على الروح المعنوية وعلى سلوك أي جماعة لغرض عسكري معين".[3]

ويعرف الدكتور أحمد بدر الحرب النفسية بقوله: "إنها حرب هجومية يخوضها جيش بأسلحة فكرية وعاطفية من أجل تحطيم قوة المقاومة المعنوية في جيش العدو وفي السكان المدنيين، وتخاض هذه الحرب للتقليل من نفوذ العدو في أعين الدول المحايدة".[1]

---

[1] محمود بوسنة، **مداخلة في دور الحرب النفسية في إنجاح الثورة الجزائرية وإفشال سياسة الاستعمار الاستيطانية**، لقاء علمي بمناسبة ذكرى مجازر 08 ماي 1945، جامعة سطيف -2-7-5- 2017، ص 08.

[2] حميدة سميسم، **الحرب النفسية**، الدار الثقافية، جامعة بغداد، د ط، د ت ن، ص 10.

[3] فهمي النجار، **الحرب النفسية: أضواء إسلامية**، دار الفضيلة سلسلة الرسائل الجامعية (40)، الرياض، السعودية، د ط، د ت ن، ص 67.

بعد اخفاق السلطات الفرنسية في القضاء على جيش التحرير الوطني، وعزل الشعب الجزائري عن جبهة التحرير الوطني، بالطرق والوسائل العسكرية انتهجت استراتيجية جديدة تتمثل في سياسة الحرب النفسية، فقد أسست لذلك مصالح متخصصة،[2] وهي من أبشع وأخطر الأساليب إجراما لترويع الناس بهدف القضاء على الثورة،[3] فهي تؤثر على شخصية العدو ونفسيته، حيث تستخدم الأسلحة الغير مرئية، وتعد الحرب النفسية السلاح الأضمن الذي تنتهجه الدول في الحروب الحديثة لأنها تلعب دورا كبيرا في قتل معنويات وإرادة العدو، فالعمل النفسي هو عبارة عن مكمل لعمل عسكري وقد يكون أكثر من ذلك، يراها البعض أنها عمل مستقل عن العمل العسكري.[4]

ثانيا: مؤسسات الحرب النفسية

شهدت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية عدة مؤسسات في إطار استراتيجية الحرب النفسية، فقد برزت مؤسسات وكان الهدف منها هو إغراء الشعب الجزائري واستمالتهم ضد الثورة.[5]

---

[1] مصطفى الدباغ، **المرجع في الحرب النفسية**، دار فارس، بيروت، 1998، ص 17.
[2] زهير إحدادن، **تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، مؤسسة احدادن للنشر، الجزائر، 2007، ص 51.
[3] عمراوي قيرود، هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة –الولاية التاريخية الاولى 1954-1958، **مرجع سابق**، ص 150.
[4] ابراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكساتاها على الثورة 1956- 1958**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 157.
[5] لخضر بوشريط وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 306.

✓ **المصالح الإدارية المتخصصة: (SAS)**

بعد فشل السلطات الفرنسية في السيطرة على الثورة الجزائرية جاءت بفكرة إنشاء مصالح إدارية متخصصة وذلك من أجل فرض الرقابة الإدارية على السكان.

وبدأ تجسيد الفكرة في ربيع 30 أفريل 1955، عندما أنشأ جاك سوستال قيادة مدنية وعسكرية بأوراس النمامشة وتعيين الجنرال بارلانج لقيادتها وخول هذا المنصب للجنرال الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية، بما فيها الإدارة والشرطة وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية فقد كان هذا الضابط من القدماء المكلفين بالشؤون الأهلية.[1]

في مجال تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر تشكلت المصالح الإدارية المتخصصة وهي اختصار للاسم لاصاص (SAS)، وهي تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف وكذلك من أجل المراقبة وتعتبر بمثابة العيون المفتوحة للقوات العسكرية الفرنسية.

فالمصالح الإدارية المتخصصة هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت قيادة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 33 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 154.

لضباط SAS أو بداخل المحتشدات،[1] تم إنشاؤها بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية.[2]

وللمصالح الإدارية المتخصصة ضباط متخصصين في ميادين الشؤون الأهلية اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ونفسيا،[3] وكذلك مختصون في الدعاية وعلم النفس والشؤون الجزائرية، وهم كذلك يتقنون اللغة العربية واللهجات المحلية وفي آن واحد، هي عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تسهر على تنفيذ تعليمات الإدارة الفرنسية وتتكون من عدة مصالح (مصالح الحالة المدنية، الاستعلامات، الإدارة، المصلحة السيكولوجية، مصلحة الدعاية، مصلحة التنشيط)،[4] بالإضافة إلى تعيين لجان خاصة لتسيير البلديات ومعرفة عادات وتقاليد المنطقة جيدا من أجل معرفة نمط عيشهم وطريقة تفكيرهم وكل هذا يصب حول مراقبتهم، وكذلك من أجل تعبئة سكان المنطقة ضد المجاهدين وكانت هناك فرق خاصة تقوم بعملية **غسل أمخاخ الشعب*** وقام ضباط المصالح بعملية مسح شامل لكل التراب الوطني من حيث التجمعات السكانية، عدد البيوت، وعدد الأفراد في العائلة، من حيث الجنس، السن والمهنة،[5]

[1] محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية، البلدية 1962-1956**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 207.

[2] سهام بن غليمة، **الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1958- 1954، بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017، ص 96.

[3] مصطفى الدباغ، **مرجع سابق**، ص 72- 73.

[4] سهام بن غليمة، **مرجع سابق**، ص 96.

***غسل الأمخاخ**: هو أسلوب يهدف إلى إضعاف مقاومة الفرد الأسير أو المعتقل، يتم وفق منهجة التجويع والتعذيب والإرهاب والمخدرات أو التنويم المغناطيسي وفي نهاية الأمر يدمر عقل الفرد

[5] مصطفى الدباغ، **مرجع سابق**، ص 72-73.

وقاموا بترقيم كل بيت من أجل التسهيل على الجنود مداهمة البيوت المشبوهة وحتى البدو الرحل فقد قامت بترقيم خيامهم لتسهيل عملية المراقبة.[1]

ويمكن حصر مهام المصالح الإدارية المتخصصة في:

- تحسين صورة الإدارة الفرنسية لدى الشعب الجزائري، وتسهيل عملية تأطير الجزائريين تحت غطاء تقديم خدمات صحية وتعليمية.
- كذلك محاولة الاندماج والاحتكاك بالسكان في إطار العمل البسيكولوجي من أجل التأثير على السكان وكسب ودهم.
- كذلك تهدف المصالح الإدارية المتخصصة إلى إقناع السكان بأن فرنسا باقية في الجزائر وفرنسا تحاول تحسين معيشتهم ومحاولة معرفة ما يحتاجه السكان وتقديم تقارير للإدارة الفرنسية.
- الدعاية لفكرة إيجابيات الاستعمار الفرنسي في الجزائر.
- تحطيم جبهة التحرير الوطني وفصلها عن الشعب الجزائري.[2]

وبعد قيام الجنرال بارلانج بجلب أفراد الشؤون الأهلية لمساعدته في إدارة المنطقة وتهدئتها وقام بعملية بيلوت التي كانت بمعيته 14 ضابط قدماء و 09 ضباط للشؤون الصحراوية وبعدها سمحت هذه العملية بتقريب الإدارة من الشعب الجزائري، وبعد صدور قرار جاك

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962**، ط02، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 165.
[2] ابراهيم طاس، **مرجع سابق**، ص 356- 357.

سوستال بتعميم العملية في كامل الجزائر، أنشأت المصالح الإدارية المتخصصة في 26 سبتمبر 1955 والتي صرح بها بشكل رسمي في فيفري 1956 من طرف الجنرال لوريلو.[1]

وكانت المراكز الإدارية المتخصصة نموذج للسياسة الفرنسية التي طبقت في الأوراس من أجل القضاء على الثورة وإبعاد الشعب عنها والسعي من أجل استمالة عقول الجزائريين وزرع الشك في نفوسهم من أجل زعزعة ثقتهم بالثورة وإبعادهم عنها خصوصا سكان منطقة الأوراس وكذلك من أجل مراقبة كل تحركات المنطقة التي يمكن أن تكون تدعم الثورة في الأوراس وهي استراتيجية العزل تقضي بسيطرة الجيش الفرنسي على الشعب الجزائري كما كان لها الدور الأساسي في الحياة الإجتماعية السياسية والعسكرية داخل سكان المنطقة.[2]

✓ **المكتب الخامس:**

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية بفترة قصيرة سارعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى إنشاء مؤسسة أو تنظيم جديد وقد عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي والذي تم بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 01 مارس 1955.[3]

[1] وفاء رحال؛ ليلة تيتة، **بعض مظاهر السياسة الفرنسية بمنطقة الأوراس 1954- 1956**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع02، 2022، ص 8-9.
[2] محمد شمبازي، **الفرق الإدارية المتخصصة SAS**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع05، م01، 30- 12- 2017، ص 242- 259.
[3] جمال قندل، **مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة التحريرية الحرب النفسية أنموذجا 1954- 1962**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 19 جانفي 2018، ص 226- 227.

وقد شرع في العمل به في جويلية 1955، كان الهدف منه الرغبة في تعميق الاحتلال الفرنسي الجزائر والاضطلاع بعمل بسيكولوجي موجه للشعب الجزائري و**الخارجون عن القانون***.[1]

وقد حدد هنري دسكومبان (Henry Dexombin) مفهوم للمكتب الخامس بقوله: "أن المكتب الخامس للعمل النفسي مؤسسة نوعية لحرب الجزائر...".[2]

وتم إنشاء هذا المكتب بعد المعركة التي هزم فيها العدو الفرنسي (معركة ديان بيان فو 1953 بالفيتنام) بعد أن شعرت السلطات الفرنسية بانهيار معنويات جنودها، وكانت تهدف من إنشاء هذا المكتب لرفع معنويات جنودها بقول عباس في نصر بلا ثمن: "وجد المكتب الخامس بقيادة لاشورو نفسه منذ الوهلة الأولى في الخطوط الأمامية بالأوراس إلى جانب الجنرال بارلانج المتخصص في الشؤون الأهلية بالمغرب...

ويضيف الأستاذ عباس في يوليو 1956: استكمل المكتب الخامس وسائل تدخله في الميدان بإنشاء كتائب خاصة على مستوى الفرق العسكرية المختلفة، مهمتها كتابة المناشير الدعائية كتلك التي تلقي بها الطائرات والمروحيات على الثوار في الجبال، وقد تم تجهيز الكتائب بمكبرات الصوت وذلك من أجل بث دعايتها مباشرة في التجمعات السكانية.[3]

[1] ***الخارجون عن القانون**: كان يطلق الفرنسيين هذا المصطلح عن جبهة التحرير الوطني ويردون من ورائها الإساءة إلى الثورة الجزائرية ويوهمون الرأي العام بأن الثوار عبارة عن مجرمين وخارجون عن القانون.(عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص46).
[2] لخضر بشريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص 307.
[3] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 305.

ولقد عمل المكتب الخامس إلى جانب مكاتب أخرى وذلك باعتماد على سياسة (الإغراءات، التظليل، التهديد، والتعذيب، الاعتداء على الممتلكات وكذا تزييف الحقائق ونشر الدعاية المضادة)،[1] ولقد جنى الشعب الجزائري من هذا المكتب مصائب كثيرة في بعض مناطق الوطن، أما بالنسبة لولاية الأوراس فلم يوفق المكتب في مراده، وهذا بالرغم من كل التجارب الأولى لهذه الأجهزة، وكذلك تم إنشاء العديد من الأجهزة مثل المكتب الثاني الذي يهتم بمتابعة مناضلي الثورة.[2]

✓ **المكتب الثاني:**

استعان الجيش الفرنسي بمصالح المكتب الثاني التنفيذي المكلف بمهمة متابعة تحركات المناضلين والمشتبه فيهم، بالإيقاف والتعذيب والتنكيل،[3] ويقوم بهذه المهمة ضباط مختصين في البحث والتجسس عن المعلومات بكل الطرق والوسائل والطرق الممكنة لتزويد الجيش بها.[4]

عملت هذه المكاتب على مشروع الدعاية الاستعمارية المضادة للثورة بغرض محاولة اقناع الشعب الجزائري بالابتعاد عن المناضلين.[5]

لكن هذه الأجهزة لم تحقق النتائج التي كان الاستعمار يهدف إليها، بسبب إيمان الشعب القوي بالثورة وقناعته التامة بأنها الطريق الوحيد نحو الحرية والاستقلال.[1]

---

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 239.
[2] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 62.
[3] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات، **مرجع سابق**، ص 87.
[4] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 62.
[5] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 43.

ثالثا: وسائل الحرب النفسية

✓ **الفرق الطبية والإجتماعية**

تم إنشاء هذه الفرق في نهاية سنة 1957 من أجل تحقيق نتائج أفضل على مستوى الثورة، فقد استعانت مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي الفرنسي حيث قامت بتجنيد هؤلاء النساء بما يعرف بالفرق الطبية والإجتماعية وتتكون هذه الفرق من 315 امرأة وتضم طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين.

ودور هذه الفرق هو محاولة معرفة توجه المرأة الجزائرية، وإخبار السلطات الفرنسية بذلك بعد تفطن العدو بالدور الذي تلعبه المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري، ومحاولة تحرير المرأة الجزائرية ودمجها في المجتمع الفرنسي، والغاية من ذلك حرمان أي مساعدة تقدمها المرأة للثورة.[2]

فقد عملت هذه الفرق على إعادة صياغة عقلية المرأة الجزائرية صياغة جديدة تتماشى مع رغبة الاستعمار الفرنسي وما يستلزمه من مرونة فكرية تعتمد على تفتيت فكرة الاحتلال وفق منهج التحبيب والترغيب.[3]

[1] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 62.
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 161.
[3] جمال قندل، **مرجع سابق**، ص228- 229.

وقد باشرت الفرق الطبية والإجتماعية الاتصالات مع النساء الجزائريات وجلبهن إلى الفرق بهدف شحنهم بالأفكار الفرنسية الاستعمارية، وقد أنشأت من أجل ذلك مراكز نسوية التي بلغ عددها 110 مركزا.

وقد عملت هذه المراكز على تلقين النساء الجزائريات مباديء التربية المدنية الفرنسية بغرض إبعاد المرأة الجزائرية عن الثورة.[1]

✓ **الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية:**

الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية تشترك في العديد من النقاط مع فرق المساعدة الطبية، والهدف من هذه الملحقات هو تقديم الإسعافات الأولية لذوي الحاجة في الزمان والمكان، والذي يندرج عملها ضمن العمل المدني،[2] ولقد أكد القرار الذي صدر بتاريخ 03 ديسمبر 1957، على تعزيز العمل المدني باعتباره ذا قدرة على التأثير على الشعب الجزائري.[3]

✓ **فرق الحركي (القومية):**

فكرت فرنسا في ضرب الثورة بأبنائها، ولجأت في ذلك لذوي العقول الساذجة لاستمالتهم بالضغوط والإغراءات فقد كونت منها فرقا ووضعتها تحت تصرفها،[4] وذلك نظرا للأهمية الكبيرة لهذه الفرق من الناحية السيكولوجية، وأنهم أكثر معرفة بعناصر جبهة التحرير

[1] **أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص26.
[2] لخضر بوشريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص319-320.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص243.
[4] .التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 75.

الوطني،[1] وهذه الفرق عبارة عن مفرزات صغيرة تناور ضمن فصائل الجيش الفرنسي، أو في شكل وحدات مستقلة أو في صورة فرق الكومندوس ولأن هذه الفرق عناصرها من أبناء المنطقة مما يشكل خطرا حقيقيا على الثورة والشعب.[2]

وفكرة تجنيد الحركي في المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) بدأت مع اندلاع الثورة التحريرية، وتولى هذه المهمة السيد جان سيرفر، العالم المتخصص في الأثنية العرقية، حيث كان يعرف معرفة جيدة بتقاليد وعادات المنطقة، والخلافات الحاصلة بين العشائر، فتمكن من تجنيد 50 عنصرا، وبعدها قام بتنظيم مليشات مسلحة تعمل في الأوراس.[3]

وقد لعبت هذه الفرق دورا في دعم الجيش الفرنسي فقد أنشأت لهم مراكز خاصة،[4] وشهد عددها ارتفاع كبير في صفوف الشرطة الفرنسية، وتشير الإحصائيات أن عدد الحركي في منطقة أوراس النمامشة ارتفع من (3400) حركي سنة 1954 إلى (10.000) حركي في نهاية حرب التحرير،[5] ولم يقتصر إنشاء هذه الفرق على المنطقة الأولى فقط بل ظهرت في جميع ربوع الوطن، وسعت هذه الفرق إلى نهب أموال المدنيين والقيام بأبشع الجرائم وحاربت الثورة بجميع وسائلها معتمدة على خبراتها ودرايتها بأحوال الشعب،[6] فقد لعبت هذه الفرق دورا هاما في خدمة فرنسا وشكلوا رهابا على المدنيين والثورة.[7]

---

[1] لخضر بوشريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص320.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 243.
[3] عمراوي قيرود، **هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة-الولاية التاريخية الأولى 1954-1958**، **مرجع سابق**، ص 179- 180.
[4] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، **مصدر سابق**، ص 75.
[5] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 181.
[6] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، **مصدر سابق**، ص 75.
[7] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 181.

✓ **فرق المساعدة الطبية المجانية:**

تم تأسيس هذه الفرق في جويلية 1956، مهمتها تقديم المساعدات الطبية اللازمة للشعب من ناحية العلاج والمراقبة الطبية وتقديم الدواء للحالات المرضية وقد سعت إلى التأثير على العنصر النسوي، وذلك بفعل الاحتكاك الدائم والمباشر بهم،[1] وتظهر أهمية فرق المساعدة الطبية المجانية في إحداث التأثير ومحاولة إظهار الاعتناء الكبير بالمرأة الجزائرية وحاجياتها الضرورية،[2] ويشرف على هذه الفرق أطباء عسكريين.[3]

✓ **وحدة مكبرات الصوت والمناشير:**

ظهرت هذه الوحدة أول مرة في جوان 1956 تتكون من: كل وحدة تضم 6 ضباط و 19 صف ضابط وحوالي 60 عسكري في الخدمة يتوزعون على أربعة فصائل (فصيلة القيادة، فصيلة الاستعلامات والتنظيم والإنتاج والبحث الإذاعي والسينمائي تعتمد على التنقل بين المدن والقرى الجزائرية من أجل التقرب من عقلية السكان والتأثير عليهم وكانت بزيارتها المستمرة إلى القرى والمداشر،[4] وقد أخذت ***دعاية**[5] وحدات مكبرات الصوت والمناشير ثلاثة ثلاثة أبعاد تتمثل في:

[1] لخضر بوشريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص 319.
[2] جمال قندل، **مرجع سابق**، ص 229.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 243.
[4] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 163.
[5] ***الدعاية:** التأثير على أراء ومعتقدات الجماهير تجعلها تتخذ اتجاها معينا أو مذهبا بصورة إيجابية أو سلبية، كما يحاول تهيئة نفسيات الأفراد لقبول وجهات النظر التي تدعو لها والتشبع بها وقد تلجأ في ذلك إلى تشويه الحقائق وتحريفها (فائزة بكار، **كيفية تصدي وسائل الإعلام السمعية والبصرية، أثناء الثورة التحريرية الجزائرية للدعاية الفرنسية الفترة من 1956- 1962**، دراسة تاريخية توثيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر03، ابراهيم شيبوط، 2017-2018، ص08).

- **الدعاية المنطوقة:** والتي يقوم بها الفرنسيون أو الجزائريون وتتم من خلال إذاعة التصريحات وبث أنواع الموسيقى ونشر الأخبار المحلية.
- **الدعاية المرئية:** التي تعرض اللوحات والصور الدعائية التي تعرض في القاعات والأماكن العامة.
- **الدعاية المباشرة القريبة:** حيث كانت تقوم هذه الدعاية بتوزيع الملابس على أفراد الشعب الجزائري وتقديم الحلوى على الأطفال.[1]

ومن أجل التأثير على نفوس أفراد الشعب الجزائري، كانت ترمي بالمناشير عن طريق الطائرات، وعلى سبيل المثال في الولاية الأولى في المنطقة السادسة، حيث كانت ترمي المناشير بالأعداد لا تعد ولا تحصى، وتتم هذه المناشير باللغة الفرنسية إلى جانب العامية وعلى سبيل المثال نجد في أحد المناشير طلب فيه من جندي جيش التحرير تسليم نفسه مقابل تقديم مبلغ له من المال قدره 10آلاف فرنك فرنسي، وقد كتب باللغة العامية على النحو التالي: "يا جندي سلم روحك، تقدم لواحد الراعي اللي يديك لواحد البسيط الفرنسي تقبض واحد المكافأة قدرها 10 آلاف فرنك"[2]

[1] لخضر بو شريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص 316-317.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 242- 243.

وجاء في منشور كذلك ألقي بمنطقة أوراس النمامشة لرفع معنويات جنود العدو الفرنسي: "عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمردين، وبعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جيد"[1]

المبحث الثالث: مواجهة الثورة للحرب النفسية والدعائية

- **إعلاميا:**

بعد اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، بلغ الإعلام والدعاية الفرنسية أعلى درجاته المظللة ضد الوعي الثوري، فوجدت الثورة نفسها بحاجة إلى إعلام مضاد لهذه السياسة والذي يقوم بالاتصال بالجماهير الشعبية وتعبئتهم لكسب الدعم والتأييد والتوعية من الإعلام والدعاية الفرنسية.[2]

ومن أجل الترويج للثورة والتعريف بها وتنوير الرأي العام في الداخل وفي الخارج بشرعيتها والدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية[3] فاعتمدت الثورة على الإعلام بنوعية الإعلام المنطوق عن طريق الإذاعة[4] فقد اعتمدت الثورة الجزائرية في بداية الأمر على إذاعات الدول العربية الصديقة مثل إذاعة صوت العرب بالقاهرة التي لعبت دورا كبيرا في الثورة الجزائرية فعند اندلاعها وجدت كل المناصرة والدعم بالتعاليق السياسية الهادفة والحث

[1] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 182.
[2] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، دراسة في الإعلام الثوري، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائري،[د ت ن]، ص 38- 39.
[3] رابح محمد، **الإعلام والثورة التحريرية الجزائرية**، دورية كان التاريخية،ع 50، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، ص 146.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 246.

على الجهاد من أجل الحرية والاستقلال[1] فما إن حل مساء أول نوفمبر 1954 حتى كانت إذاعة صوت العرب تعلن عن قوة الثورة الجزائرية وتسمع نشيد الأحرار الجزائريين:

من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستـــــقلال

فقد كانت الحصص التي تقدمها إذاعة صوت العرب تلقى صدى واسعا سواء داخليا أو خارجيا، فقد كانت تبرز انتصارات جبهة التحرير الوطني وتروج لها لدى الرأي العام العالمي وتندد بالأساليب الوطنية التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري،[2] وإذاعة تونس، إذاعة طنجة، إذاعة دمشق، وكذلك كان للثورة نصيب من الحصص في إذاعتي ليبيا وبغداد حيث كان لهما دور في رفع معنويات الشعب وتفنيد الإدعاءات الفرنسية،[3] كما اعتمدت الثورة الإعلام المقروء ومن صوره الجرائد،[4] ففي سنة 1955 فكرت جبهة التحرير الوطني بتأسيس صحافة تابعة لها فأنشأت مجموعة من الصحف[5] في سنة 1955 [6] واحدة تطبع في فرنسا، واحدة تطبع في المغرب، واحدة تطبع في تونس وتحمل هذه الصحف اسم واحد (المقاومة) والتي تطبع باللغتين العربية والفرنسية،[7] والفرنسية،[7] كانت هذه الجريدة بدون تنسيق وبسرية تامة، وكانت تدخل إلى أرض الجزائر عن طريق المناضلين، وبعد مؤتمر الصومام 1956 توقفت الجريدة عن الصدور وحلت

[1] أحمد حمدي، **مرجع سابق**، ص 148.
[2] لحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 136-137.
[3] ابراهيم طاس، **مرجع سابق**، ص 296- 270.
[4] لخضر بوشريط وآخرون، **مرجع سابق**، ص 337.
[5] جهاد الغرام، **دور الإعلام في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر**، دورية كان التاريخية، المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، 2012، ص 75.
[6] عمار بن محمد بوزير، **الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الاستدمار الفرنسي**، شبكة الألوكة، ص 18.
[7] جهاد الغرام ، **مرجع سابق**، ص 75.

محلها جريدة المجاهد،[1] التي صدرت أعمالها بالعاصمة في سنة 1956،[2] الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، كانت جريدة المجاهد وسيلة من الوسائل الإعلامية التي ساهمت في التوعية والتوجيه، وقامت بدور كبير في حشد الجزائريين وراء الثورة وكان لهما الفضل في التعريف بحقيقة وشرعية الثورة الجزائرية أمام الرأي العام العربي والعالمي، وأكدت الجريدة في مقالها الافتتاحي بأنها تعمل في إطار العمل الدعائي لجبهة التحرير الوطني،[3] وشملت المادة الإعلامية للثورة في عرض تفاصيل النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني بمختلف أعماله (معارك – كمائن...الخ).[4]

- **سياسيا:**

تزامن ظهور المحافظ السياسي مع اندلاع الثورة التحريرية وبرز دوره أكثر عقب انعقاد مؤتمر الصومام 1956، فقد أقر المؤتمر بإنشاء سلك للمحافظين السياسيين بهدف تنظيم الشعب في القرى والمداشر ودفعه للالتحاق بالثورة،[5] عمل المحافظ السياسي على إقناع الجماهير بأن الثورة شعبية لا تعمل لصالح فئة دون أخرى، وإنما هي منبثقة من الشعب وتعمل لصالحه،[6] فكان ينتقل بين الدواوير والمداشر ويلقي خطابات مدعمة بالحجج والبراهين لتعبئة الشعب ونشر الوعي السياسي بأهداف الثورة وما يخدم ذلك،[7] فكان

[1] عمار بن محمد بوزير، **مرجع سابق**، ص 75.
[2] صباح نوري هادي العبيدي، **جريدة المجاهد ودورها في فضح جرائم فرنسا**، مجلة القرطاس، ع9، جامعة ديالي، العراق، 2018، ص 197.
[3] صباح نوري هادي العبيدي، **نفس المرجع**، ص 197.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 246.
[5] عائشة سبيحي، محفوظ تاونزة، **دور المحافظ السياسي في تفعيل الاستراتيجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية**، جامعة الجيلالي بونعامة، بونعامة، العدد، 08، خميس مليانة، 2017، ص 157.
[6] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 125.
[7] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 245.

المحافظون السياسيون يبذلون قصارى جهدهم من أجل أن يتمسك الشعب بجبهة التحرير الوطني فقد رفعوا شعارات تحث على ذلك مثل: "جبهة التحرير الوطني هي الثورة، والثورة شعبية والشعب في خدمة الوطن، جبهة التحرير الوطني هي ضمان حاضر الوطن ومستقبله"[1] فقد كان له دور فعال في ربط الصلة بين الجماهير الشعبية وجبهة التحرير الوطني،[2] وفي إطار الدعاية والإعلام فقد كان يقوم المحافظ السياسي بتنظيم وتأطير المجموعات السكانية بهدف إخراجها من التردد والشك وتوعيتها بحقيقة الثورة وعدالتها لتجنب الوقوع في فخ الدعاية الفرنسية فقد وجهت نداءات للأقليات الأوربية من المستضعفين والذي جند وبالإكراه فقد استخدموا في ذلك الدوريات والجرائد.[3]

كما سعى إلى حث الجزائريين على الصمود والتحلي بالصبر والشجاعة وعدم الوقوع في فخ الاستعمار، وأن الثورة التحريرية في طريقها نحو النصر،[4] كذلك فكان يعقد اجتماعات ليلية مطولة ومنظمة هدفها رفع معنويات الجماهير الشعبية،[5] خاصة الذين كانو ضحايا لعمليات القمع الفرنسية إثر تفجير مساكنهم وتقتيل أهاليهم وتخريب ممتلكاتهم ومحاولات التخفيف عنهم، كما عمل أيضا بتقديم مساعدات مالية لتحسين أحوالهم المعيشية،[6] كذلك عمل المحافظ السياسي بالحث على الجهاد والدعوة إليه من خلال الخطابات الدينية حيث

[1] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 126.
[2] نادية قراوي، **التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962**، مجلة البحوث التاريخية، ع01، 2021، ص 300.
[3] ابراهيم طاس، **مرجع سابق**، ص 171.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 245.
[5] نادية قراوي، **مرجع سابق**، ص 302.
[6] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 245.

كان المحافظون السياسيون يلقون خطابات حماسية في تجمعات المدنيين في القرى والمداشر يبرزون فيها تفضيل المجاهدين عند الله كما جاء في قوله تعالى في الآية (94) من سورة النساء، كانت هذه الخطابات تحمس الجماهير وتلهمهم غيرة عن وطنهم مما يدفعهم إلى تلبية نداء الجهاد.[1]

تفوقت الحرب النفسية التي يقودها المحافظ السياسي على الحرب النفسية الاستعمارية بضخامة وسائلها، فالاحتكاك الدائم للمحافظ السياسي بالشعب يستطيع التأثير عليه مباشرة، ومثل النشاط الإعلامي له بمثابة حجر عثر أمام الاستراتيجية الإعلامية الاستعمارية فقد ساهم في إفشالها بوسائل موازية لذلك.[2]

بفضل الدعاية والحرب النفسية استطاعت السلطات الاستعمارية الفرنسية من استمالة بعض المدنيين ذوي العقول الساذجة ضد الثورة ومحاربتها، فقد سلحوا المدنيين من أجل ملاحقة المجاهدين.[3]

[1] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 130- 131.
[2] عائشة سبيحي؛ محفوظ تاونزة، **مرجع سابق**، ص 163.
[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 61-66.

الفصل الثالث

الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة 1954-1962

المبحث الأول: الإجراءات والتدابير العسكرية 1954 - 1956

المبحث الثاني: مرحلة المجابهة العسكرية 1956-1958

المبحث الثالث: مرحلة الإبادة 1958-1962

المبحث الرابع: مواجهة الثورة للآلة العسكرية الفرنسية

المبحث الأول: الإجراءات والتدابير العسكرية 1954م ـ م1956

المطلب الأول: الحصار العسكري

قررت السلطات الفرنسية فرض حصار تام على منطقة الأوراس من خلال البلاغ الصادر عن الوالي العام للجزائر "**روجي ليونارد**"***Roger léonard**، وعقب هذا البلاغ تم إعلان حالة حصار عن بعض المدن في الأوراس مثل مدينة بسكرة، وباتنة، وخنشلة ، حيث تقرر منع التجول في هذه المدن إبتداء من الساعة الثامنة مساء، كما تقرر إغلاق الطريق الرابط بين باتنة والأوراس، ثم شرعت في حملة مداهمات واسعة[1] فقد كان هذا أول رد فعل من طرف الحكومة الفرنسية على أحداث الفاتح نوفمبر1954م، وهو أول رد للإجراءات القمعية للسلطات الفرنسية، بحيث قامت بشتى حملات هجوم وإعتقالات واسعة بداية مع مناضلي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وعُرفت هذه العملية بعملية "Orange Amere" بحيث هاجمت بيوتهم بدعوة مشاركتهم فيها، فتعرضوا لتعذيب كبير على يد الشرطة الفرنسية وسجنت ما يقارب 2000 مناضل جزائري خلال شهر نوفمبر وحده، كما سارعت السلطات الإستعمارية الفرنسية في إرسال الفرق المحمولة جواً، المشكلة من المظلين القادمين من الهند

*ولد سنة 1898م، متحصل على ليسانس في المدرسة العليا للعلوم السياسة، دخل في اتصالات مع قوات المقاومة بقيادة ديغول في 1940م، عين مستشار للدولة الفرنسية 1944م، ثم حاكم عام للجزائر سنة 1951م (عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 159)
المرجع نفسه، ص 142.

الصينية للتحرك نحو الأوراس تحت إمراة العقيد Pasl Ducorneam في نوفمبر 1954م.[1]

كما نقلت القيادة الفرنسية مقرها الأول" تافرنت" بجبل الظهري إلى جبل اللوح المطل على "خنقة" تاغيت" بني سليمان من الناحية الشرقية، وبعدها إلى قرية عكريش والعمارة وبوستة، وهاته القرى دمرت بالكامل من قبل الطائرات الفرنسية، وذبحوا وقتلو كل من جاء في طريقهم من الجزائريين لقمع الثورة في المنطقة الأولى وفرض الحصار عليها خوفا من دعم الشعب لها، كما قامت بترحيل سكان قرية (سرى الحمام إلى محتشدات الموت البطيء، مصحوبة بأعمال قتل وتدمير شنيعة، فقد تكالب الجيش الفرنسي على سكان الأوراس، بعد أن وجه له المجاهدين ضربات موجعة، فقد قام الجيش الفرنسي بهجوم عام وكاسح على مناطق الثورة بالأوراس، والشروع بأبشع المجازر وترحيل السكان، مثل سكان إشمول والعمارة، وكيمل ويابوس بحيث تم تهجيرهم بالجملة.[2]

وفي 23 نوفمبر 1954م أرسلت السلطات الإستعمارية قواتها بإتجاه ناحية خنشلة وإستقدم اللفيف الأجنبي وسارت وحداتها بإتجاه شمال غرب أريس، حيث إصطدمت يوم 29 نوفمبر بفوج قرين بلقاسم، الذي صمد إلى أن استشهد خلاله مع كامل فوجه بعد إصابة عدد من العسكر الفرنسيين نتيجة قتال شرس رغم السلاح البسيط الذي كان بحوزة الثوار.[3]

---

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة التحريرية 1954 – 1958م، **مرجع سابق**، ص 146 – 147 .

[2] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص ص 103 – 107 .

[3] صالح قرفي، **إدارة العمليات العسكرية في المنطقة التاريخية الأولى(التحضيرات والإتدلاع من خلال الوثائق الأرشفية والشهادات، مارس 1954م . جانفي 1955م**، مجلة الدراسات والأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، م13، ع01، جانفي 2021 م، السنة الثالثة عشر 11/ 12/ 2020، ص 8.

كما قامت القيادة العسكرية الفرنسية بتنظيم عمليات واسعة النطاق إستهلتها بقنبلة مكثفة لجبال الأوراس ثم ألقت بألاف الجنود المزودين بجميع أنواع الأسلحة لتمشيط المنطقة وسميت بعملية "فيرونيك" سنة 1955/01/11م، وكذلك تفتيش المنطقة شبرا شبرا حتى لا يبقى فيها مجاهداً واحدا.[1]

فقد ردت القوات الفرنسية على الثورة بشكل عنيف خصوصا في منطقة الأوراس، فعملت على تطويق ومحاصرة المناطق الجبلية بالأوراس كإشمول وأريس، وإرسال وفود عسكرية إلى الأوراس بالضبط في مضيق تاغيت، كما قام وزير الدفاع **جاك شوفالي*** Jacques Chevallier بزيارة مناطق الحوادث في باتنة، كما قامت بعمليات تفتيش وتطهير وحصر الثوار لتسليم أنفسهم أو إبادتهم، ثم قامت بحملة إعتقالات واسعة في صفوف الشعب ونهبت ممتلكاته، بالإضافة إلى فرض سياسة العقاب الجماعي لفصل الثورة عن الشعب من خلال إستخدام المناطق المحرمة ومنع التجول وسياسية الأراضي المحروقة وإنشاء المجالس الإدارية المتخصصة.

كما استعان العدو الفرنسي بمؤسسات لتجسس على الثورة في المقاهي والأسواق والمداشر والقرى ومع تصاعد الهجمات قررت السلطات الفرنسية مضاعفة عدد قواتها العاملة في

[1] العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 102.

***جاك شوفالي:** زعيم اللبيراليين تولى رئاسة بلدية الجزائر العاصمة 1953م وإنضم إلى وزارة ماندين فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني لعب شوفالي دورا في عمليات التخريب وإغتيالات منظمة الجيش السري (عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 ــ 1962م، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007م، ص 211).

منطقة الأوارس، حيث بلغ عدد أفراد الجيش الفرنسي 190ألف جندي سنة 1955م، وتم تعزيزها بقوات إضافية من اللفيف الأجنبي قامت بشن حملات واسعة على الأوراس.[1]

ولخنق الثورة في بدايتها وحرمان جيش التحرير من التموين والإمداد قامت بتمشيط الجبال والشعاب معتمدة على المعلومات الخاصة بأماكن تموقع المجاهدين، وعلى طائرات الهيلكوبتر مع تخصيص كتيبة لكل فيلق تدعى " الكتيبة الخاصة" تجيد القتال وفنون حرب العصابات المضادة وفي ناحية تبسة قام الجيش الفرنسي بعدة عمليات منها:

1 ـ تمشيط بحيرة الأرنب والدرمون جنوب الشريعة في سبتمبر 1956م.

2 ـ تمشيط جبال سيدي أحمد " ونزة " بوخضرة شمال تبسة بكارية بئر العاتر، وكذلك سفوح جبال غيفوف عن طريق حملة عسكرية ضخمة في أكتوبر 1965م ، واستمرت عمليات التمشيط في أغلب مناطق تبسة الذين شكت فيهم السلطات الفرنسية لمنع الثورة من الإنتشار وإرهاب سكان المنطقة بدعم الثورة.[2]

المطلب الثاني: التعزيزات العسكرية

منذ اللحظات الأولى التي تلت إندلاع الثورة بدأت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في الجزائر في رسم ملامح الإستراتيجية العسكرية الشاملة التي تمكنها من القضاء على الثورة وإمتدادتها الداخلية والخارجية، إعتمدت في المرحلة الأولى على الإسراع في تطوير الألة

[1] هدى مغراوي، **مرجع سابق**، ص ص 8 ـ 9 .
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص ص 257 ـ 285 .

العسكرية من الناحية البشرية والمادية مع إعتماد أساليب وتكتيات مغايرة في ميادين المواجهة القتالية، لتكون أقرب تماثلا بتلك التي يستخدمها جيش التحرير الوطني في معارك ضد الجيش الفرنسي، أما في المرحلة الثانية هي مجموعة من الإجراءات القمعية.[1] كما صمم الجنرال **شاريير*** Cherriere على تحقيق الأهداف الموجودة من خلال خطة عسكرية في منطقة الأوراس والتي إستمرت منذ شهر جانفي 1955م، التي وصفت آنذاك بالآلة الضاغطة بهدف القضاء على الثورة في منطقة الأوراس، وكانت الحكومة الإستعمارية الفرنسية قد جهزت لهذه العملية قوات عسكرية ضخمة تتكون من الوحدات العسكرية التالية:[2]

- أربع (4) كتائب وطابور مغربي بأريس.
- ستة (6) كتائب وطابور مغربي بخنشلة.
- كتيبة واحدة و**طابور مغربي*** بجنوب بسكرة.
- ثلاثة طوابير ومجموعتان محمولتان لفيلق اللفيف الأجنبي تبسة.
- كتيبة واحدة وستة سرايا ببانتة،[3] وهي جاهزة في أي لحظة، قد يقع فيها هجوم مسلح، يستهدف المراكز الإستعمارية في المنطقة، ووفقا لهذا التوزيع العسكري فإن مجموعة

[1] الغالي غربي ، **مرجع سابق**، ص ص 336 – 337.

***الجنرال بول شاريير:** قائد من الفادة العسكريين الفرنسيين عرف عنه أنه كان رجل فائق الهمة عين بعد قدومه من ألمانيا من طرف وزير الدفاع الفرنسي بمنصب جنرال بمختلف الفيالق العسكرية بالناحية العاشرة لفرنسا الجزائر سنة 1954م، خلفا للجنرال جون كاليس بتعاون مع الحاكم العام للجزائر (ليلة تيتة، **مرجع سابق**).

[2] عمرواي قيرود ، **مرجع سابق**، ص 145.

***طابور مغربي** هو لفيف متكون من المقاتلين ينتمون الى القبائل مختلفة من المغرب الأقصى إستعملوا القمع في الثورة التحريرية وظلوا يقاتلون جيش التحرير الى ما بعد الاستقلال (العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 21)

[3] لخضر بوشريط، **مرجع سابق**، ص ص 247 - 248 .

من القوات الإستعمارية المنتشرة في منطقة الأوراس إلى غاية منتصف سنة 1955م، وقد بلغ تسعة عشر (19) فيلق وثلاث كتائب وستة سرايا عسكرية.[1]

وعملت هاته الفرق على قنبلة جبال الأوراس "بالنابالم الذي أتلف الأخضر واليابس في جزء كبير منها،[2] بالإضافة إلى أن السلطات الفرنسية بنت في قرية "تفلفال غسيرة " سجنا رهيبا خصص لنساء الأوراس لكن في المقابل هجومات جيش التحرير الوطني لم تترك عساكر فرنسا يسترجعوا أنفسهم فسارعوا بطلب إمدادات وتجهيزات عسكرية إضافية للقضاء على الثورة في الأوراس فقامت القوات الفرنسية بعشرات الآلاف بعمليات (فيولت وفيرونيك)، اشتركت فيها المدرجات والدبابات والطائرات ذات القنبلة الرهيبة، وطائرات الإنزال الضخمة (بنان) مستهدفة سكان القرى والمداشر وتدميرها لهم بشكل كلي.[3]

كما تم إرسال جنود القناصة المغاربة إلى قطاع الأوراس وفي شهر سبتمبر 1955م أرسلت الكتيبة الثانية إلى خنشلة وكانت تتألف من المرتزقة الشباب ثم ألحقت هذه الكتيبة بالفرق التالية من قوات اللفيف الأجنبي.

وتحركت إلى منطقة الأوراس في نهاية السنة، ووصلت إلى خنشلة بسرية من رجال الدرك المزودين بمدرعات خفيفة، وفي سبتمبر 1955م، أُرسل نصف الزمرة الثالثة عشر التابعة للقوات المرتزقة التي عادت من الهند الصينية إلى منطقة نمامشة.

---

[1] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 146.
[2] العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 97.
[3] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص ص 108 ، 112.

وظهرت أيضا فرق المتمردين المسيحيين في شمال النمامشة بين خنشلة وشريعة، وكان هنالك الفوج الثالث من قوات المظليين موزعاً في منطقة الأوراس بين باتنة وبسكرة فأرسل جزءاً من قواته إلى خنشلة، كما وصلت إمدادات فرنسية ضخمة من تونس تتألف من الفرقة الرابعة من القناصة التونسيين ومن القومية المغاربة ومن الكتيبة الثانية التابعة لفرقة اللفيف الأجنبي الثانية للإنطلاق في عملية عسكرية تُعرف بإسم تيمقاد ضد المجاهدين المتواجدين في "واد هلال"، وكان ذلك في سنة 1955م.[1]

كما تم إنشاء مراكز المجموعات المنتقلة للشرطة الريفية G M P R بحيث قرر الحاكم الجنرال **ليونار*** Roger Léonard إنشاء أفواج متنقلة G M S والتي عرفت في المناطق الريفية بالمجموعات المتنقلة للشرطة الريفية G M P R. فمن مجموع 59 مركزاً على المستوى الوطني تم بناء 05 مراكز بتبسة وحدها مع بداية شهر مارس 1955م، تتمثل في:

- **مركز رقم 03 بمدينة تبسة:** للإشراف على تمشيط المناطق الريفية لجبل العنبة والمستيري وحلوفة وقواري وبوخضرة وفج تنوكلة المؤدي لبئر العاتر والماء الأبيض.
- **مركز رقم 05 بمدينة الشريعة:** لمراقبة المناطق الريفية لمشاتي عبلة ومشنتل وبئر الطويل وأولاد ذياب والكراع وبئر الدواميس وقصر العطش يتوفر هذا المركز على وحدة الشرطة الريفية المتنقلة والدرك والفوج 105 مدرعة والكتيبة السادسة مشاة.

[1] دومنيك فارال، **معركة جبال النمامشة 1954– 1962**، مثال مدروس في حرب العصابات والحرب المضادة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص 102– 105.

*ولد **روجي ليونار** في أفريل 1892م، ببوردو ولي واليا عام على الجزائر ثم تعيين جاك سوستيل مكانه سنة 1955م، من طرف رئيس الحكومة منديس فرانس، توفي سنة 1987م، (فاطمة الزهراء قطو؛ رتيبة سنية القرب، **أصدقاء الثورة الجزائرية فرانتر فانون أنموذجا 1954–1961**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عشور، الجلفة 2016 – 2017 م ، ص 24).

- **مركز رقم 26 بناحية قنتيس:** لمراقبة البدو الرحل بعقلة قساس والبطين والمديلة والجرف والجديدة حتى مداخل فركان في الجنوب.
- **مركز رقم 72 يوكس ليبان (الحمامات حاليا):** تم إقامة هذا المركز في أوت 1955م، وهذا لمراقبة جبال العنبة والدكان جنوب شرق تبسة وجبل بلكفيف والمسلولة وجبل حلوفة شرق وجبل سرديـاس وتروبية والقعقاع في الجنوب الشرقي.
- **مركز رقم 73 ونزة:** تم إنشاءه في بداية سبتمبر 1955م، وذلك للإشراف الأمني والعسكري على المنطقة الشمالية لتبسة، ومراقبة سلسلة جبال الحوض والدير وجبل سيدي أحمد المناخية للحدود مع سوق أهراس، بالإضافة إلى إنشاء مراكز دائمة قامت بإنجازها فرنسا عددها 42 مركزا للقوات الفرنسية عبر إقليم تبسة بين شهر مارس 1955م، وأوت 1956م.[1]

والجدير بالذكر أن القوة العسكرية الفرنسية التي تقدمت لمواجهة الثورة التحريرية منذ بدايتها إلى أواخر سنة 1955م، كانت تضم في صفوفها عناصر محترفة، غير أنها تفتقر إلى التكتيكات **حرب العصابات***، ولذلك اضطر جيش الإحتياطي الفرنسي الإلتحاق بالجزائر خلال عام 1965م، إلى تلقي تمارين عسكرية تتماشى مع طبيعة وظروف الحرب. ورغم الهزائم والخسائر الفرنسية إلا أنها لن تعترف بقوة الثورة وشرعيتها، واستمرت في تقليل من شأنها وبث الدعاية المغرضة من أجل إضعافها.

[1] نبيل جابري، عبد الوهاب شلالي، **مرجع سابق**، ص 212.
***حرب العصابات** هي إختفاء بعض الأفراد المسلحين في مكان غير ظاهر لمفاجأة العدو وهي عمليات الكر والفر، أي ضرب في الظلام، (عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص ص 134 – 135).

والقضاء عليها رغم أنها لم تتوقف على إرسال التعزيزات العسكرية إلى الجزائر، حيث نشرت خلال عام 1956م، فقط ما يقارب على نصف مليون (500,000) عسكري، ضمن خطة إستراتيجية متكاملة للقضاء على الثورة، أطلقت عليها إسم "الشبكة".

عملت خلالها على تقسيم البلاد بأكملها إلى حاميات عسكرية وهذا دليل أخر على فشلها في السيطرة على الأوضاع، رغم ذلك بقية في إستمرار قوتها في الجزائر من أجل القضاء على الثورة.[1]

المبحث الثاني: مرحلة المجابهة العسكرية 1956م ـ1958م

المطلب الأول: المخططات الإستعمارية الفرنسية

بعد الإنتصارات التي حققتها الثورة على المستويين السياسي والعسكري سنة 1956م، عملت فرنسا على فصل الشعب عن الثورة بإخضاع للتفتيش والمراقبة وإقامة المحتشدات وضاعفت من سياستها القمعية، وقامت أيضا السلطات الإستعمارية الفرنسية بطرد السكان للحدود الشرقية والغربية، تمهيدا لإقامة خط موريس بهدف عزل الثورة عن الخارج، وإعتمدت كذلك على الحل العسكري فضاعفت من أعداد جنودها وكثفت عملياتها العسكرية.[2]

وتلك المخططات العسكرية جاءت نتيجة تطور النشاط الثوري بمختلف المناطق يمكننا من أخذ فكرة واضحة عن طبيعة ومظاهر النشاط العسكري، ففي منطقة الأوراس حافظت

[1] عمراوي قيرود **مرجع سابق**، ص ص 149ـ 150.
[2] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954ـ 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م، ص ص 67ـ 68.

الثورة على شموخها، وذلك رغم إجراءات الوأد العسكرية والسياسية والحصار المفروض عليها،[1] فقد عمل الإستعمار على إعداد خطط ومشاريع للقضاء على الثورة في منطقة الأوراس منها:

1. غلق الحدود التونسية والمغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة، وجعلها مناطق محرمة على الجزائريين مغطاة بقوات عسكرية هائلة بصفة دائمة ،[2] كان لها خطر دائم على جيش التحرير الوطني، حيث بدأ إنشائه في 1956م، وبقيت آثاره حتى إستقلال.[3]
2. إتخاذ كل التدابير لإبادة جيش التحرير وإحتلال المناطق التي يتواجد فيها والتي أطلق عليها تسمية المناطق المتعفنة، متناسين شعار جيش التحرير القائل (إضرب العدو في قيبل شبراً من أرض الجزائر).[4]
3. القيام بعمليات تحطيم وتهديم للهيئات السياسية المدنية لجبهة التحرير الوطني التي تقوم بدور النشاط الساسي بين الجماهير الشعبية كتعبئة الشعيبة و دور المرشد السياسي،[5] بحيث قابلتها بضباط لاصاص المكتب الثاني وحركة القومية الخونة، للقضاء على مناضلي جيش التحرير في الولاية الأولى.[6]

[1] عبد الله مقلاتي، **الاستراتيجة العسكرية للثورة الجزائرية هلال المرحلة الأولى 1954 – 1956م**، ص 08.
[2] التقرير الجهوي للأحداث الثورة التحريرية مقدم للمتقلى الوطني الرابع، **مصدر سابق**، ص 198 .
[3] رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 281.
[4] التقرير الجهوي للأحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 139.
[5] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 74.
[6] التقرير الجهوي للأحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 139.

4. تشكيل إدارة جديدة موالية للقيادة العسكرية الفرنسية تحل محل خلايا جبهة التحرير الوطنية، وقد كان جيش التحرير بالمرصاد لكل من يقبل التعيين في إدارة العدو الفرنسي كرؤساء البلديات وغيرهم في الأوراس.[1]

ويمكن القول أن الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير قد قامت على مبادئ فعالة ومنها: التنظيم والتدقيق للجهاز العسكري وطابع السرية التام في النشاط الشورى، وإنتهاج أسلوب الحرب المضادة للحرب العصابات للمقاومة هاته التدابير العسكرية الفرنسية البطشاء في حق جيش التحرير وشعب الجزائر.

لقد علق الإستعمار آمال كبيرة على هذه العمليات العسكرية لأن نجاحها يؤدي حتما إلى القضاء على الثورة وإخمادها وتصفيتها نهائيا غير أن ج.ت.و واجه هذه العمليات العسكرية بالصمود والتحدي الكفاح المستمر وطبق خططه الجهادية لصيانة الثورة.[2]

المطلب الثاني: العمليات العسكرية الفرنسية

تتمثل العمليات العسكرية التي اتخذتها سلطة الإحتلال للقضاء على الثورة في القيام بعمليات عسكرية واسعة بواسطة الحشود العسكرية الضخمة المزودة بأحدث الإمكانيات العسكرية لمحاصرة الجهات التي شهدت نشاط ثوري وأدرجت منطقة أوراس النمامشة، والقضاء على المتمردين أو **الفلاقة***، كما تم تسميتهم من قبل السلطة الفرنسية

[1] **المرجع نفسه**، ص 139.
[2] عمار ملاح، الولاية التاريخية الأولى جيش وجبهة التحرير الوطني ، **مرجع سابق**، ص 83.
***الفلاقة:** مصطلح من الفلق وهو الشطر أي أنهم يفلقون، وهو من مصطلحات التي كان يطلق على جيش التحرير الوطني من أجل التقزيم وإظهاره للرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر كاريكاتوري متهجم (عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 15).

الإستعمارية.[1] كانت الأسس التي اعتمدت عليها السياسية العامة المتبعة من قبل كل الحكومات الفرنسية التي واكبت الثورة الجزائرية ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان الجنرال: سالان، الذي يقول: "إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر، إعتماد هذه الأساليب الضرورية، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا"، وكان الجنرال **ديغول***قد أكد سنة 1957م طبيعة العلاقة بين النظام الإستعماري الفرنسي وممارسة التعذيب وعندما قال: " إن التعذيب جزء من النظام القائم". وأيدته في ذلك زوجة Maurice Audin " إن التعذيب لن ينتهي إلا بإنتهاء النظام الإستعماري".[2]

وبعد ترأس ديغول فرنسا 1958م، حشد العدو قوات كبرى ب (03) أولية Divisions (02) مضليين و (01) مشاة، أضف إلى ذلك العساكر المتمركزين والقومية الحركة المتتبعين أسلوب التحرك السريع في نقل القوات جوا بإستعمال الهيلكوبتر بانان. من مكان إلى أخر فجأة لملحقة وتطريق قوات جيش التحرير الوطني، وتدوم العملية العسكرية في كل مرة من أسبوع إلى أسبوعين أو أكثر، كذلك قام بترحيل السكان بصفة كلية الى المراكز والمحتشدات لإبعادهم عن الثورة المنتشرة التي تبناها الشعب.[3]

كانت تقوم دوريات فرنسية بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها قوات برية وبحرية وجوية كبيرة تركز جهودها في منطقة واحدة حتى تمسحها من فرق الجيش التحرير والجبهة المدنية،

---

[1] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 141.

***شارل ديغول:** ولد في مدينة Lill، 1870م تخرج من مدرسة سان سير العسكرية، درس التاريخ العسكري وعين عضو في وازرة المارشال بينان ثم عضو في قيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929 – 1931)، عينه المجلس الإستشاري الوطني رئيسا للحكومة الفرنسية، عاد إلى السلطة بعد إشتداد حرب الجزائر 1958م، (صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008م**، ص ص 93 – 94 .

[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 285.

[3] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص82.

ثم تتحول إلى منطقة أخرى وتستمر العملية بنفس الطريقة، وتحتل تلك المناطق وتتركز فيها لمدة طويلة إلى حين التأكد من إنتهاء نشاط الثوار فيها من الجبهة أو الجيش التحرير كما يعتقدون.[1] كانت قوات الجيش الفرنسي تبقى متمركزة في جبال أحيانا مدة شهر كاملا تحت الخيام مملوءة بالمروحيات لتراقب تحركات فرق وكتائب جيش التحرير الوطني وتهاجمها عند إكتشافها.

وفعلا يستطيع جيش الإحتلال في الأوراس أن يجمع قوات ضخمة في وقت قصير نظرا لكثرة القواعد العسكرية التي حاصر بها الأوراس.[2]

كما ركزت قوات الجيش الفرنسي على تمشيط النواحي الأربعة للمنطقة السادسة وسخرت لذلك ما يلزم من جنود وإطارات بشرية وعدة وعتاد، وهذا بقصد خنق الثورة وتطهير المنطقة من جيش التحرير الوطني، ومن هذه العمليات نذكر:

- تمشيط منطقة فتيس من طرف الكتيبة الثالثة المحمولة، وقد إعترف العقيد ترانكيية بصبر وتصلب المجاهدين في جبل العنق وبوزغنيت.
- تمشيط غرب تبسة بإتجاه جبل تروبية، وتسبب في إشتباك جيش العدو مع جيش التحرير الوطني والحصيلة هي مقتل جنود فرنسيين وجرح أخرين، وإستشهاد مجاهد واحد وأسر أخر وإعتقال المدنيين.
- تمشيط جبال بئر العاتر مع حدوث إشتباكات عسكرية بين المجاهدين والفرنسيين.[1]

[1] التقرير الجهوي، **مصدر سابق**، ص 140.
[2] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص82.

كما كانت قوافل السيارات العسكرية تقوم برحلات عديدة بين مدينتي بابار مركز قيادة الكولونيل قائد الكتيبة الثالثة عشر، وخنشلة التي تعتبر قاعدتها الخلفية، ولا يوجد على طول الطريق سوى نقطة وحيدة صالحة لنصب الكمائن فكانت قافلة الحراسة تنزل فيها بإستمرار.

ومن بابار كان يتم إرسال العتاد والمؤنة إلى كل من تابردقة وسيار وجلال وواد العرب وخنشلة وخنقة سيدي ناجي بواسطة قوافل ضخمة تنطلق شهريا.[2]

لقد كانت العمليات العسكرية التي طبقتها في الأوراس من طرف العدو الفرنسي شديدة وخطيرة لما ألحقته بجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري على حد سواء من تقتيل وإبادة جماعية وعمليات تمشيط وترحيل وتهجير.[3] كما تم إنزال المظليين بواسطة طائرات الهيلكوبتر فوق إحدى القمم في منطقة النمامشة لمواجهة قرابة 70 مجاهد كانوا يطلقون عليهم النار بكثافة قبل أن يفروا بإتجاه واد غرغار، في وقتها تخلص معظم المرتزقة الذين كانوا في هاته المجموعة العسكرية من خوذهم وحقائبهم ليتمكنوا من التنقل بسرعة وخفة مثلما يفعل الثوار، كما كانت منهم فرقة تجيد التصويب وبحوزتهم ذخيرة أكثر وأشد فتكا بالإضافة إلى دعمهم من طرف طائرتين من طراز T6.[4] فقد عمدت السلطات الإستعمارية بشتى الطرق لإخماد الثورة الجزائرية ذلك بإتباعها إستراتيجية مست العديد من الجوانب العسكرية المتمثلة في إتباع سياسية القمع والإبادة والإستعمار المفروض بالقوة في حق شعب

---

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، 262 – 264.
[2] دومنيك فارال، **مصدر سابق**، ص ص 114– 115.
[3] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 83.
[4] دومنيك فارال، **مصدر سابق**، ص 129.

أعزل وجندت في سبيل ذلك كل إمكانياتها المادية والبشرية ولم تتوان في إرتكاب المجازر ومذابح جماعية في حق الأبرياء والثوار.[1]

المطلب الثالث: إنشاء خط موريس

قام **أندريه موريس***وزيرا لدفاع في الحكومة بورجيس بإصدار قرار في 20 جوان 1957م، يقضي بإنشاء خط دفاعي يمتد على الحدود الجزائرية التونسية، وخطوطا مماثلة على الحدود المغربية الجزائرية، وذلك لمواجهة الضربات المتتالية لجيش التحرير والخاطفة ومن أجل منع تسلل وتسرب قوافل التسليح ووحدات جيش التحرير، وتم إنجازه في بداية شهر جوان 1957م، وإنتهى سنة 1958 م،[2] يمتد على مسافة 420 كلم شرقا من عنابة إلى نقرين جنوبا وعرضه من 30 إلى 60 م، وغربا 750 كلم، يمتد من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا، سمي بإسم قائد القوات الفرنسية،[3] يتألف خط موريس من حواجز وأسلاك مكهربة يبعد أحدهما عن الأخر بحوالي عشر أمتار على مسافة 30 متر تقريبا من الأسلاك الشائكة، وزرعت الألغام بين الأسلاك بحيث تم زرع 3200,000 لغم في مختلف الأنواع وإلى جانب مسار الموجود داخل الحاجز مقدر بعشرة (10) أمتار، يوجد مسار يسمح

[1] عبد الله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 246.

*هو وزيرالدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري اصدر قرار انشاء خط مكهرب على الحدود الشرقية 1957م وسُمي بإسمه (جمال قندل، **الإستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطريق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957 – 1962**م، دار الكوثر، الجزائر، 2013، ص 105).

[2] عبد الوهاب شلالي؛ عمران وهيبي، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] رابح لونيسي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 281.

بإستخدامه ليلاً من طرف الدوريات الفرنسية المدرعة المكونة من خمسة أفواج من المدرعات الخفيفة من سلاح الفرسان وهذا النوع خصص بالذات على الحدود الشرقية الجزائرية.[1]

ولضمان المراقبة الصارمة لخط موريس زودته السلطات الفرنسية بسلسلة من الرادارات التي يتم توزيعها على القسم الجنوبي من الخط إبتداء من تبسة إلى نقرين، تتكون من محطات مثل محطة نقرين، محطة سوكياس، محطة الماء الأبيض، وكذلك محطة بئر السبايكية، يصل إمدادها في المراقبة حتى التراب التونسي، تعمل هاته الرادارات على مراقبة الأراضي المسطحة الممتدة على الحدود وكذلك الممرات الواقعة بين الجبال مثل ممر البطنة وجبل فوة والممر الواقع بين جبل فج الصيودة وجبل بوجلال، وفيما يخص المنطقة الواقعة شمال تبسة بإتجاه عنابة زودت برادارات كثيرة أيضا.[2]

تمثلت أهداف بناء هذا السد المكهرب فيما يلي:

- إيقاف قوافل التسليح ومنعها من العبور إلى الداخل.
- السعي وراء خنق الثورة في الداخل بمنع الوفود الإمداد عنها.
- عزل الثورة في الداخل عن القيادة الجزائرية في الخارج ومنعها من إيصال صوتها بفرض حصار إعلامي عليها.
- عزل المناطق الحدودية عن باقي الولايات.

[1] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص387.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 268.

- حماية الإقتصاد الفرنسي من ضربات المجاهدين خاصة خام، الحديد، الفوسفاط، وخط سكة الحديد التي تنقله.[1]

بالنسبة للحكومة الفرنسية وخاصة الجنرال "سالان"، فقد كانت المهمة ذات الأولوية للقوات المسلحة في السيطرة على الحدود الجزائرية التونسية، وإعتراض قوافل الأسلحة لتدميرها. وأضاف بالقول: "من الضروري أن يفهم الجميع أن معركة الحدود يجب أن تنتصر بشكل مطلق في الأيام المقبلة"، فقد جاء هذا الخط من أجل عزل جيش التحرير الوطني على الثورة وعلى مهمة التسليح لأن الحدود الشرقية هي المصدر الأول في عمليات التسليح والتموين.[2] وكل هذا العمل الجبار الغرض منه هو منع تدفق السلاح إلى الداخل، وبالتالي خنق الثورة، ومن ثم القضاء عليها، لكن الأمر كان عكس ذلك، بحيث إستمر المجاهدين في أداء مهامهم، رغم كل الأخطار وذلك إيمانا منهم بالعزم على الوصول بهذه الثورة المراد الأسمى والغاية المثلى المتمثلة في الإستقلال، من هنا رأى المستعمر أنه لابد من إنشاء خط ثاني خلف خط موريس في فيفري 1959م.[3]

وعن هذه الخطوط يقول الجنرال "ديغول" وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب، وقوامها منشآت دفاعية محمولة بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام

[1] عبد الوهاب شلالي؛ عمران هيبي، **مرجع سابق**، ص 53.
[2] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 388.
[3] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة- الجزائر ، ج2 ، 1991، ص 67.

والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملىء إرادتنا.[1]

فلقد قام الإستعمار الفرنسي بعمليات عسكرية عرفت فيه أبشع الجرائم وأكبر الإنتهاكات، نفذت هذه العمليات مباشرة مع مجيء الجنرال ديغول للحكم سنة 1958م، وتعيين الجنرال شال قائدا عاماً للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث قدم هذا الأخير مخططات عسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية بشن عمل عسكري على كامل القطر الجزائري، والتي تعتمد على بحث المعلومات ومتابعة عناصر جيش التحرير الوطني ومراقبة السكان، ووضع مكثف ينفذ أكثر من 600 ألف جندي من المظليين والمشاة وغيرهم، إضافة إلى دعمهم بالعتاد، وقد عرفت الجزائر أرضا وشعبا في ظل المخطط أحلك أيامها ووضعت في سجن بين خطي الموت شال وموريس.[2]

المبحث الثالث: مرحلة الإبادة 1958-1962

رغم الإجراءات والتعزيزات التي إتخذتها الجمهورية الفرنسية الرابعة لردع الثورة من حصار لمعاقل الثوار. وقصف القرى والمداشر وسن القوانين الجائرة، إلا أن فشلها الذريع على مختلف الأصاعدة الساسية والعسكرية أدىبها إلى الإنهيار وقيام جمهورية خامسة برئاسة

[1] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 183.
[2] عمر بلعربي، أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خط شارل وموريس نموذجا، **مرجع سابق**، ص 47.

الجنرال " ديغول". وقد تم الإستنجاد به لأن فرنسا أصبحت ترى فيه المنفذ الوحيد لها، بقى لها من حربها ضد الجزائر، وتم تنصيب هذا الأخير في 1 جوان 1958م.[1]

لقد دخلت الجزائر والثورة التحريرية في منعرج خطير وحاسم، فقد جاء هذا الأخير على أسلوب جديد يعتمد على وسائل التالوث المرعب وهو البؤس والرعب والصمت الرهيب بالفترة الديغولية تعتبر من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر.[2] وكما قام بتطبيق سياسية القمع والترهيب بتكليف الجنرال شال بتطبيق المخطط العسكري والذي يرمي من خلاله إلى إجبار الثوار على رفع الشارة البيضاء تحت غطاء سلم الشجعان.[3]

المطلب الأول: برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية

سعت السلطات الفرنسية إلى تطبيق كل سياسة من شأنها أن تقضي على الثورة الجزائرية لذلك إختار ديغول الجنرال شال وموريس لقيادة القوات الفرنسية في الجزائر لتخلص الجيش الفرنسي من الخسائر التي حلت به من طرف جيش التحرير، فقد راهنة الجنرال ديغول على الإستراتيجية الجديدة التي جاء بها شال للإعتقاد بأنها ستقضي على الثورة في الجزائر.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 47.
[2] يحي بوعزيز ، **سياسة التسليط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م**، وسلسلة السياسية الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 – 1954م ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009م ، ص 117 .
[3] محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 246.
[4] **المرجع نفسه** ، ص 247.

المطلب الثاني: إنشاء المناطق المحرمة

عمدت السلطات الفرنسية والجنرال شال إلى إرتكاب جريمة لا تقل بشاعة عن المحتشدات تتمثل في إخلاء السكان من جميع مناطق الحدود التونسية والمغربية وراء خط موريس وشال من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعلت تلك المناطق محرمة للسكن أو العبور أو أي نشاط أخر إلا على الجيش الفرنسي، حيث قررت الحكومة الفرنسية وفق لمخططات جيش الإحتلال إستحداث المناطق المحرمة يوم 19 أفريل 1958م،[1] من أجل إبادة الشعب الجزائري وسكان الولاية الأولى.

كما أعلنت المناطق التي هجرت منها سكانها إلى مناطق محرمة لخنق الثورة، وخاصة المناطق التي تعتبر قلاعا ومراكز حصينة في جرجرة والأوراس. وبعدها يقوم جيش الإحتلال بقنبلة القرى والمداشر وتهديمها وحرقها وإتلاف المزروعات وتلغيم البعض منها حتى لا يتاح للمجاهدين أن يختبؤ فيها ويلجؤا إليها عند الضرورة وهذه الإجراءات كلها تطبيقا لنيابة الأرض المحروقة لتجويع السكان ومحاصراتهم وتضيق الخناق على المجاهدين وجيش التحرير الوطني في الولاية الأولى .[2]

[1] وهيبة بشرير، **القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1958ـ 1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2016 – 2017م، ص 137.
[2] يحي بوعزيز ، **مرجع سابق**، ص 191.

-المناطق المحرمة على الحدود الشرقية

ركزت السلطات الفرنسية على المناطق الحدودية الشرقية لإنشاء المناطق المحرمة خصوصا بعد صدور قانون عن المجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1956/02/12م، والذي حدد الصلاحيات الخاصة بها.[1] وأكبر عملية عرفتها هذه المنطقة هي إنشاء ما يسمى "بالمنطقة الحرام". وقد أنشئت بعد الإنتهاء من خط موريس في 15 سبتمبر 1957م، بخمسة أشهر ونظرا لشاسعة هذه المنطقة والعدد الهائل من السكان الذين رحلوا وأجلوا منها فقد تطلب قرار من مجلس الوزراء لإستحداثها وكان ذلك في 19 ديسمبر 1958م، وهو تاريخ يتعلق بإنشاء المنطقة الحرام لأنها ظهرت قبل ذلك في مناطق أخرى من الجزائر.[2]

ولم تنتهي عزيمة فرنسا في إبادة كل شيء حي في هذه المنطقة التي تمتد عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة وتمتد طولا من عنابة إلى تبسة عبر خط سكة الحديد الرابط بينهما، ثم تستمر إلى نقرين في الجنوب.[3] ويبلغ طول هذه المنطقة 400 كم. تمتد من البحر إلى أقصى الحنوب، أما عرضها فيترواح بين 30 إلى 50 كم، ومساحتها 10 ألاف كم، أي ما يعادل مساحة 3 مقاطعات فرنسية، أما السكان الذين كانوا يسكنون هذه المنطقة أجبروا على الرحيل منها ليبلغ عددهم 365 ألف نسمة يقطنون مدن وقرى عديدة بسوق

[1] عبد الوحيد جلامة، **مجزرة ساقية سيدي يوسف وتداعيتها على القضية الجزائرية 1958 – 1962م**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار مقيرحي للطباعة والنشر، الجزائر، جويلية ، ص 109.

[2] ابراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها والممارسات** ، د . ط ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 74.

[3] عائشة حسني ، **وضعية المهاجرين الجزائرين من المناطق الشرقية المحرمة بتونس خلال الثورة**. دراسة من خلال وثائق الحكومة الجزائرية المؤقتة. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية (دورية أكاديمية محكمة)، تصدر عن كلية الآداب واللغات، ع 10، مخبر الدراسات النحوية واللغوية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ـ الجزائر ، ص 180.

أهراس والقالة وعنابة وتبسة،[1] ولعل أعظم إجلاء أو ترحيل في المنطقة حدث بعد أحداث ساقية سيدي يوسف ب 11 يوم،[2] فكان يمنع الإقامة فيها أو عبورها من أجل تسهيل عملية مراقبتها والإشراف عليها غير أنها أصبحت عكس ما خطط له السلطات الفرنسية إذ جعلها جيش التحرير الوطني الجزائري مركزاً لتواجده.[3]

كما أنها ساهمت في تقوية الإتصال بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير فكان المجاهدين يتحصلون على المعلومات من الشعب حول تحركات جيش الفرنسي.[4]

- أساليب الإبادة في المناطق المحرمة

لقد استعمل الجيش الفرنسي أسلوب الإبادة على مئات المحتشدات من المشاتي والمناطق التي جعلها محرمة وتركها خرابا ومسح فيها أبسط نموذج للحياة وأمثلة ذلك:

- تأتي القوات الفرنسية إلى الدوار أو إلى مجموعة من المشاتي فيحاصرونها بقسم من قواتهم ويدخل القسم إلى صميم الدوار.
- يلقون القبض على الرجال ثم يأخذون النسوة ويعتدون على حرماتهم أمام الأطفال ثم يسلبون البيت من الأثاث الذي يصلح لهم ويشعلون النار على باقي، فهناك فرق من

[1] يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 182.
[2] إبراهيم طاس، **مرجع سابق**، ص 75.
[3] أحمد عصمان، **سيرة الثورة الجزائرية من خلال تصريحات قادتها 1954 – 1962م**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الثورة، معهد التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2001، ص 104.
[4] رقية القيزي، **أشكال القمع الإستعماري في مواجهة الثورة التحريرية 1954– 1962م**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2 ، 2011 – 2012م، ص 37.

الجنود يخرجون النساء والأطفال عراة، ثم يحرقون البيت، وهنالك فرق أخرى تعمد على غلق المنازل بما فيها وإشعال النار فيها.[1]

- هنالك فرق تبدأ عملها بالبحث عن المسؤول السياسي المحلي لجبهة التحرير الوطني في الدوار خاصة إذا وجدوا أثار أنعال البتوغاز. وهو الحذاء الذي يلبسه جنود التحرير وقد أصبح الأهالي يتحاشون هذا النعال، وهنالك فرق لا تسأل عن أحد وإنما تشرع في عملية الإبادة دون مقدمة.
- حتى جثث الضحايا لا يتركونها في سلام، يأخذونها ويرمونها في المطامير والآبار.[2]

المطلب الثالث: المحتشدات

المحتشد هو مستوطنة غير طبيعية تضم شعب أعزل غير مدان قضائيا، تحيط بهم الأسلاك من كل ناحية ويكون تحت حراسة مشددة من قبل الجنود الفرنسيين وفي الأماكن المكتومة الخالية من الأشجار حتى يسهل مراقبة المحتشدين. مزود بأبراج مراقبة وأسلاك شائكة مكهربة.[3] مارس الضباط العسكريون وضباط المصالح الخاصة عليهم مختلف ألوان

[1] اللاجئون في عين خمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي ثلاث قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر، جريدة المجاهد، ع18، 15/ 03 / 1953م، ص 06.

[2] عائشة حسيني، **وضعية المهاجرين الجزائريين في المناطق الشرقية المحرمة بتونس خلال الثورة دراسة من خلال وثائق الحكومة الجزائرية المؤقتة** مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية الأداب واللغات، ع10، مخبر الدراسات النحوية واللغوية، جامعة ابن خلدون، تيارت ـ الجزائر، ص 182.

[3] جمال حفظ الله، **سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى (1956– 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962م، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جلالي بونعامة، الجزائر، 2017– 2018م، ص 68.

التعذيب والتحفير والإهانة والقتل والإغتصاب، وقد عاش فيه السكان ظروف صعبة وقاسية على مدى سنوات القهر والظلم.[1]

وقد كان هدف الإستعمار الفرنسي من هذه المحتشدات هو عزل الثورة عن الشعب ومنع الإتصال الشعب بالمجاهدين، لكن رغم كل هذه الإجراءات إلا أن الثورة إستطاعت أن تتسرب إلى داخل المحتشدات لتنظيم الشعب وتوعيتهم، ومن بعض المحتشدات في تلك الفترة نذكر المناطق التالية أقيمت فيها:

- نقاوس – وادي الماء – كدية مصرة – بوعجاز
- سريانة – فنديس – عين التوتة – عين زعطوط
- الجرف – فم الطوب – تكوت – بوحمامة
- عين لقصر – بنيان – تبسة – نقرين
- الماء الأبيض – بئر العاتر – بابار – الشريعة.[2]

☒ أهداف ودوافع إنشاء المحتشدات:

كان الهدف من وراء إنشاء هذه المحتشدات ما يلي:

- خنق الثورة من خلال عزل جيش التحرير الوطني وقطع صلته بقواعده الشعبية وحرمانه من دعمها للمجاهدين من تمويل وتطبيب وإرشادات.[1] وقطع صلته بالريف الذي يعتبر الممول الرئيسي للثورة بالرجال.

[1] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954م – 19 مارس 1962م**، ص 109.
[2] التقرير الجهوي الولاية الأولى، **مصدر سابق**، ص ص 144 –147.

- العمل على إبعاد الجزائريين من التأثر بالعمل الدعائي والوعي الوطني والسياسي الذي تقوم به أجهزة جبهة التحرير الوطني وجيشه.
- حصول فرنسا على عملاء من الجزائريين المحشورين في المحتشدات وإستخدامهم عند الحاجة لهم.[2]
- القضاء على فكرة الإستقلال وعلى نظام جبهة التحرير الوطني من خلال الدعاية الإستعمارية لمحاولة القضاء على الدولة الجزائرية.[3]
- تجويع الشعب بقطع المساعدات والمؤونة عليه من مواد غذائية وملابس وخدمات إجتماعية مطبقا "كل ما جوعت الشعب أطاعك".[4]
- تحطيم الأسرة الجزائرية بالزج بأفرادها في المحتشدات وإخضاعهم لحرب نفسية مركزة لشل إرادة الشعب الجزائري وقتل روح المقاومة التي يتمتع بها.
- قرب المحتشدات من الثكنات العسكرية من أجل إستخدام السكان كدرع بشري في حالة هجوم جيش التحرير عليهم.
- توفير اليد العاملة الرخيصة من خلال تسخير الفلاحين في المحتشدات لإنجاز المشاريع الإقتصادية والعسكرية مثل إنشاء خط موريس وكذلك إنشاء فرق الحركي منهم.[1]

---

[1] كوثر الهاشمي، **الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955 – 1962م** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة ــ الجزائر ، 2016– 2017م، ص 97 .

[2] محمد الأمين بلغيث ، **موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر،ع 05، 2001، ص 188.

[3] كفاح في المحتشد، جريدة المجاهد،ع70 ، 13 جوان 1960م، ص 4.

[4] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص 42.

المطلب الرابع: التطويق الحدودي (خط شال)

كان الجنرال شال يدرك أن الحدود التونسية والمغربية مركزا عسكريا للثوار الجزائريين في الولاية الأولى، ويعتبر منطقة عبور الأسلحة من الخارج نحو الداخل وتزويد جيش التحرير بالعتاد وبمختلف المؤن. هذا ما دفع بها إلى تطويق الحدود الأسلاك الشائكة عرفت بخطي موريس وشال.

خط شال: أطلق على هذا الخط اسم "شال" نسبة للجنرال الفرنسي موريس شال، قائد القوات الفرنسية في الفترة ما بين 1959 ـ 1960 م،[2] وهو خط أنشى على غرار خط موريس. يمتد من الشمال إلى الجنوب في الحدود الشرقية والغربية فعمدت فرنسا على إنشاء هذا الخط المكهرب بهدف حماية السكك الحديدية الممتدة على طول بعض الحدود والتي من خلالها يتم نقل الأسلحة حيث تمر من الجهة الشرقية من الونزة وتبسة إتجاه عنابة.[3]

تبلغ المسافة بين الخطين الأول والثاني من 5 إلى 40 كم،[4] ولقد قرر الجنرال إضافة هذا الخط إلى جانب خط موريس بعدها رأى أن هذا الخط ناقص الفعالية وقابل للإختراق وكان أكثر تطورا وفعالية من الخط الأول، فبدأ بإنشاء هذا الخط ما بين خريف 1959م وربيع 1959م، والطريقة التي تم بها إنشاء هذا الخط شبيهة بتلك التي أنجز بها خط موريس، حيث يضم نفس التحصينات ووسائل الدفاع والموانع، ويختلف خط شال عن خط موريس

[1] إبراهيم طاس، **مرجع سابق**، ص ص 72– 73.
[2] وهيبة بشرير، **مرجع سابق**، ص 152.
[3] عمر بلعربي، **مرجع سابق**، ص 49.
[4] جمال قندل، **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957 – 1962م**، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص 90.

من حيث الوسائل والتقنيات مثل تزويد شبكة متطورة من الرادارات التي تعمل بالأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء وبمدافع طويلة المدى يتم التحكم فيها آليا بواسطة الرادارات فبمجرد أن يكتشف حركة غير طبيعية تطلق المدافع قذائف آليا اتجاه المنطقة التي حددها الرادار.[1] وكان الهدف من إنشائه على الحدود الشرقية هو منع المجاهدين من الإستفادة من الوسائل الحربية خارج الحدود الشرقية، والتمكن من عزل الثورة داخل الجزائر، كذلك إبادة الشعب الجزائري وجيش التحرير في الولاية الأولى،[2] فقد إعتمد مخطط شال على فكرة الحرب في دائرة مغلقة التي تحتاج لتنفيذ ثلاث عمليات متكاملة.

1. التأكد من ضمان وأمن ومناعة الحدود البرية خاصة بهدف منع الثوار من التجول بحرية والتنفس عبر منافذ قواعدهم الخلفية في الدول القريبة لهم مثل المغرب وتونس وليبيا ومصر. ويستوجب ذلك إقامة خط دفاع ثاني يكون قريب للمناطق الحدودية ليكمل خط موريس في الحدود الشرقية من الولاية الأولى ويكون هذا الخط أكثر تطور على الخط الأول في التقنيات المستعملة.
2. التربص ومهاجمة وحدات جيش التحرير في جميع الولايات وبالأخص الولاية التاريخية أوراس النمامشة، والسعي للقضاء عليها في مناطقها وذلك بإستعمال كل الوسائل اللازمة.[3]

[1] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 455.
[2] يوسف مناصرية وأخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007، ص 155.
[3] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 666 – 667.

3. الإستيلاء على مواقع الولاية لفترة معينة بهدف الحيلولة دون تشكل وحداتها المسلحة من جديد.[1]

لقد شرع الجنرال **شال*** في تنفيذ مخططة في 24 فيفري 1959م، وكان الهدف منه هو:

- غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال والذي أضيف إلى خط أندري موريس وكل هذا بهدف منع الثوار الولاية بالإتصال بالعالم الخارجي وقطع الدعم عنهم من الدول المجاورة بالتمويل بالسلاح والذخيرة وغيرها من المواد التي تساهم في إستمرار الثورة.
- إبادة جنود جيش التحرير الوطني وإحتلال المناطق التي يتمركزون بها من خلال التتبع لهذه الوحدات وملاحقتها ليلاً ونهاراً.
- القضاء على المقاومة السرية في أوساط الشعب التي كانت مساندة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني...ونتيجة لهذا المخطط جاءت عملية الشرارة.

أولا: قصف ساقية سيدي يوسف التذرع بما يسمى بقانون المتابعة والملاحظة

1ـ موقع ساقية سيدي يوسف: تقع ساقية يوسف على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدي من مدينة "سوق أهراس" بالجزائر إلى مدينة "الكاف" بتونس وقريبة من لحدادة التابعة إداريا لولاية "سوق أهراس"، وبذلك شكلت منطقة إستراتيجية لوحدات جيش

[1] يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 413.

***موريس شال:** ولد 1905م، بيانتي وتخرج من مدرسة سان سير سنة 1925م، برتبة ملازم وشارك في ح . ع. 2 ، بجانب ديغول، شارك بلاده العدوان الثلاثي على مصر 1956م،عين قائد لهيئة الأركان للقوات الفرنسية في الجزائر إلى غاية تعيينه من طرف ديغول قائد على القوات المسلحة في الجزائر(أحمد زيرد، **الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية**،ج1، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع175، 2010، ص 43).

التحرير الوطني المتواجدة على الحدود الشرقية في إستخدامها كقاعدة خلفية للعلاج وإستقبال المعطوبين .[1]

2- أسباب قصف ساقية سيدي يوسف:

قررت قيادة جبهة التحرير بناء قاعدة عسكرية في ساقية سيدي يوسف بالحدود التونسية الجزائرية لتدعيم الثورة في الجزائر وشن هجوماتها العسكرية المتمثلة في الكر والفر على المؤسسات العسكرية داخل الجزائر وفعلا لقد قاموا بعدة عمليات ناجحة وأسقطوا عدة طائرات وخاصة الطائرت الإستطلاعية، وهاجموا عدة ثكنات عسكرية مما جعل القوات العسكرية الفرنسية تعترف بهذه العمليات المتتالية وتغير إستراتيجيتها تجاه الثورة الجزائرية وتطالب من الدول الغربية مساعدتها سياسيا وعسكريا، وفي 1958م، لاحقت القوات الفرنسية مجاهدي الثورة التحريرية داخل التراب التونسي، وأدت تلك العمليات إلى خسائر معتبرة في الأرواح.

ونتيجة لذلك حذر الرئيس التونسي الحبيب **بورقيبة*** الجيش الفرنسي من مطاردة جيش التحرير الوطني داخل بلاده وأن تبقى المعارك الحربية خارج وطنه.[2] بينما الحكومة الفرنسية حذرت من جانبها الحكومة التونسية عدة مرات أن تبقى على حياد وأن تكف عن مساندتها للثورة الجزائرية وفي صبيحة يوم الأحد 08 فيفري 1958م، قامت بهجومات على سيدي

[1] رابح لونيسي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 279.

* **بورقيبة:** (1403هـ 2000)، ولد في مدينةالمنستير بتونس، زاول تعليمه في معهد الصادقي ثم كارنو، تحصل على البكلوريا في 1933م، ثم إلتحق بجامعة باريس وإنخرط في الحزب الدستوري، أسس جريدة العمل وعين عضو في لجنة التنفيذ للحزب 1933م، إنتحب رئيس الجمهورية التونسية عام 1975م، وأزيح عن رئاسة سنة 1987،(سعيد بورقيبة، **سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للنشر، بيروت، سنة 2009م، ص ص 31 – 33).

[2] عبد المجيد عمراني، **جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص 89.

يوسف وقصفت جيش التحرير القادم من المنطقة الشرقية وأبادة معه سكان وأهالي تونس الأبرياء.[1] ففي 08 فيفري 1958م، على الساعة التاسعة وخمس دقائق صباحا أطلقت النار على طائرة الفرنسية من نوع "داسو". بينما كانت تقوم بمهمة إستكشافية بمنطقة الساقية، وقد أطلقت النار على المدفع المضاد للطائرات بساقية سيدي يوسف، وقد أجبرت الطائرة على النزول بأرض تبسة. قد أسقطتها قوات جيش التحرير الوطني بإمكانيتها المتواضعة وراء خط موريس، وبعد ثلاث ساعات من وقوع الحادث قامت القوات الجوية الفرنسية، كما تدعى بأن 25 طائرة من نوع B26 الأمريكية،[2] بعد أن أصيبت بعطب وقد قام السلاح الجوي الفرنسي برد الفعل على النيران التي أطلقت عليه من التراب التونسي من قبل جيش التحرير الوطني الجزائري، وذلك عملا بالتعليمات التي تلقاها،[3] بتنفيذ تعليمات الجنرال شال بإحدى عشر مقنبلة B26، وستة كور سير وثمانية ميسترال،[4] بموجب **حق المتابعة*** قصفت ساقية سيدي يوسف لمدة ساعة كاملة،[5] في أكثر يوم يمتلأ بالسكان وهو يوم السوق الأسبوعي.[6] بعد أن رمت فيها أطنانا من القنابل، حيث كان كل من ممثلي الصليب الأحمر الدولي والصحافة الأجنبية شاهدين على هذه المجازر الشنيعة بحق الشعب التونسي وجيش التحرير

[1] **المرجع نفسه**، ص 90 .
[2] حبيب حسن اللولب ، **الدبلومسية والثورة الجزائرية بين 1955 – 1962**، دفاتر سياسة والقانون 16 جانفي 2017م، ص 375.
[3] عبد المجيد عمراني، **مرجع سابق**، ص 90.
[4] حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص 357.
*هي سياسة فرنسية تقضي بحق ملاحقة الثوار الفارين الى التراب التونسي بدأت فرنسا هذه السياسة سنة 1957م، (محمد الهادي حسني ، **من وحي البصائر**، دار الامة، الجزائر، 2010م، 403).
[5] مسعود مقداد، **حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق**، تر: حروش مهوب، د . ط ، موفم للنشر ، الجزائر، 2013م، ص 152.
[6] جريدة المجاهد، قرية سيدي يوسف الشهيرة فضحت مسؤولية الإستعمار العالمي وجبهة الوحدة، ع 18، 15 فيفري 1958، ص 190.

الوطني الملاحق،[1] وكانت نتيجة هذا الإعتداء 79 قتيلا و 130 جريحا من سكان القرية التونسية العُزل.

المبحث الرابع: مواجهة الثورة للآلة العسكرية الفرنسية

المطلب الأول: الأسلوب العسكري لجيش التحرير الوطني في الولاية الأولى

شكلت منطقة الأوراس النمامشة القاعدة الأولى التي إستندت إليها الثورة التحريرية في بداية العمل المسلح، ولم تكن الجغرافيا هي العامل الأساسي الذي جعل هذه المنطقة هي العرين الأول للثورة، وإنما يرجع ذلك إلى جهود عدد من رجالها الذين جعلوا منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما بداية من قائدها مصطفى بن بولعيد.[2] وتعتبر مرحلة بداية الثورة تجربة هامة لمعرفة منهج ووسائل الإندلاع الثورات وصمودها في وجه سياسة المستعمر وسر نجاح الثورة عسكريا ذو فعالية هو حرب العصابات والذي تم تطويره وتكييفه مع الحالة الجزائرية.[3]

وفي ظل عدم التكافؤ في العدة والعتاد بالنسبة لجيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي، وفي ظل أن الثورة لا تزال في مرحلتها الأولى ولا يمكن أن تواجهه من صعاب وعراقيل وما

[1] زهير احدادن، **مرجع سابق**، ص 54.
[2] عبد النور خثير، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954 – 1962م)**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م، ص 250.
[3] عبد الله مقلاتي ، **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1961م**، الجزائر، ص 12.

تفتقده من طاقات مادية وبشرية على الصعيد الداخلي أو الخارجي تمثلت الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني في الولاية الأولى على الشكل التالي:[1]

- التنظيم العسكري للمنطقة الأوراس نمامشة بتشكيل أفواج المجاهدين وهيكلتهم في مجموعات صغيرة وتنظيم المنطقة وتقسيمها إلى نواحي وقطاعات عسكرية تحت إشراف قيادة موحدة وهي قيادة الولاية الأولى، وكان هذا التخطيط بقيادة مصطفى بن بولعيد في الفترة من 1954ـ 1956م.[2]
- لقد عين جيش التحرير الوطني أفواج كومنودس مكان الوحدات الكبرى المسلحة للقيام بعمليات خاطفة لمدة زمنية قصيرة مع تجنب المعارك الكبرى والإشتباكات الدامية وأبعاد جيش التحرير عن الشعب ما أمكن والتمركز في الجبال الوعرة.[3]
- الإعتماد على التنقل من مكان إلى أخر وتحاشي إطالة المكوث بمكان واحد مدة زمنية طويلة لتفادي لقدوم القوات الفرنسية ولذلك كانت واحدت جيش الوطني تتنقل ليلا ونهارا وتتجنب التنقل بشكل جماعي.
- تخريب منشآت العدو وبناه الإقتصادية والطرقات ونسق الجسور وإتلاف أعمدة الكهرباء والهاتف.[4]
- قيام فرق الكومندوس بهجومات خاطفة على مراكز العدو.

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 103.
[2] عمرواي قيرود، **مرجع سابق**، ص 183.
[3] عمار ملاح، **مرجع سابق**، ص 33.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 105.

- تكثيف شبكة الإستعلامات.
- تخزين المؤن والذخيرة والأدوية لمدة طويلة.
- مواجهة وسائل الخداع والدسائس ضد قادة الجيش الوطني بمناشير توزع على الولاية الأولى.
- تكثيف زرع الألغام.
- تجنب الإشتباكات في الأماكن الأهلة بالسكان.
- تكثيف العمليات الفدائية داخل القرى والمدن.[1]

ويمكن القول أن الإستراتيجية العسكرية للثورة قامت على مبادئ فعالة منها التنظيم المحكم والدقيق للجهاز العسكري وطابع السرية التام في النشاط وإنتهاج أسلوب حرب العصابات وسياسة اللا مركزية في التسير من أجل إعطاء كل منطقة حرية المبادرة والتصرف حسب إمكانياتها، وكل هذه المبادئ بإمكانية توفير عوامل النجاح للمشروع العسكري الثوري في الولاية،[2] بإعتمادها أسلوب حرب العصابات للكر والفر جعل جيش التحرير يعجز من مجاراتها والذي ألحق بالجيش الفرنسي خسائر فادحة.[3]

وبالرغم من قلة السلاح لدى المجاهدين إلا أن جيش التحرير قد إستطاع توسيع نطاق عمليات العصابات والمناورات وإستطاع أن ينتقل بسرعة من حرب العصابات إلى مستوى

[1] التقرير الجهوي للأحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 132.
[2] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 12.
[3] التقرير الجهوي للأحداث الثورة الجزائرية، **مصدر سابق**، ص 166.

الحرب الجزئية وأجاد التنسيق الأساليب المجرية في الحروب ضد الإستعمار الفرنسي مع الأساليب العادية وتطبيقها تطبيقا منظما يتماشى مع خصائص البلاد والولاية الأولى.[1]

وفي عام 1955م، تكالبت السلطة الفرنسية وعززت قواتها البرية والجوية مما أدى بقادة الثورة إلى إصدار أوامر صارمة بالتصدي للعدو الفرنسي أينما كان وأينما تواجد وأينما حل للقضاء عليه، ومن ذلك إنتشرت المعارك والكمائن والهجومات ضد مراكز العدو عبر كامل التراب الولاية وبالأخص في ناحية تبسة،[2] كما نظم جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية سنة 1958م، تنظيما عسكريا دقيق وفق أساليب عصرية حديثة بحيث أصبح جيش التحرير يتمتع بقدرات قتالية عالية بالإضافة إلى حصول الجيش على أسلحة حديثة جعلت منه قوة عسكرية ضاربة شكلت خطرا حقيقا على العدو وعلى طول المنطقة الحدود الشرقية. وتوسعت الفيالق العسكرية حتى أصبحت ثلاثة عشر فيلق مدعمة بأربع كتائب لسلاح المدفعية الثقيلة.[3] كما قامت بعمليات عسكرية فدائية ناحجة كانت منه الأخيرة خير وسيلة لرفع معنويات المواطنين وجيش التحرير.[4]

المطلب الثاني: العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني

تميزت المنطقة عند بداية الثورة بكثرة العمليات العسكرية شملت جميع نواحي بحيث إستطاعت أن تحشد عدد كبيرا من المجاهدين المسلحين بالسلاح الحربي بما فيها الرشاشات

[1] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 43.
[2] التقرير الجهوي للأحداث الثورة الجزائرية، **مصدر سابق**، ص 954.
[3] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص 83.
[4] التقرير الجهوي للأحداث الثورة الجزائرية، **مصدر سابق**، ص 43.

الثقيلة.[1] لقد توزعت العمليات العسكرية بالمنطقة الأولى لتشمل كل من بسكرة، خنشلة، باتنة، عين مليلة، تبسة، وجهات أخرى وإستطاع 33 فوجا من مجموعة 85 أن يحققوا النجاح التام وكان نتيجة حتمية المجهودات المكثفة.[2] وفي هذا الصدد يقول الرائد " مصطفى مراد" في مذكرته: (كان من بين الأعمال التي قمت بها في إطار مساندة الثورة، أني شكلت مع عدد من سكان كاسرو مجموعة مختصة في تخريب ممتلكات المعمرين وإحراق المخازن وإتلاف المحاصيل ... الخ).[3]

وفي بسكرة هاجمت مجموعة يقودها حسين برحايل، محافظة الشرطة والبلدية المختلطة ومركز الكهرباء، كما حاولت إضرام النار في محطة الأرتال وفي معمل التجارة " غوردن " ونتج عنها أربع جرحى. وفي خنشلة كان تحطيم مولد الكهرباء بالمدينة بمثابة إشارة إنطلاق العمليات، وقد تمكنت المجموعات التي يقودها عباس لغرور من إحتلال مركز الشرطة وتجريد الأعوان من سلاحهم، كما أطلقت النار على مقر سكن المتصرف، وكان ذلك هدفها الرئيسي وأدت هذه العملية إلى مقتل القائد مقام "دارنو" قائد حامية المدينة، وقتل أيضا قائد المفرزة وتلى ذلك نشوب معركة بين الطرفين.[4]

أما في منطقة فم الطوب فقد تم إحتلال البلدة وعزل تكوت، وفي باتنة إنطلقت العملية متأخرة عن موعدها ولم تتمكن المجموعات التي يقودها "بوشمال" و"عبيدي الحاج لخضر" و

[1] زهير احدادن، **مرجع سابق**، ص 21.
[2] أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006م، ص 110.
[3] مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة**، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر ، 2003 ، ص ص 36 ـ 37.
[4] محمد العربي مداس، **مغربلو الرمال الأوراس النمامشة 1954- 1959م**، منشورات ANEP، الجزائر، ص ص 16- 23.

"إبراهيم بوستة" من بلوغ أهدافها، وهي الهجوم على ثكنة الصابحية ومخزن البارود وثكنة الحرس المتجول وأثناء إنسحابهم أطلق أفراد المجموعة النار فقتلوا شخصين هما: بيار أو ديات و "الضابط" أو "جين كوهيتي"،[1] وقد أشار إلى هذه العمليات الثورية بيان مكتب جبهة التحرير الوطني في القاهرة. ومما جاء فيه: (ففي شرق الجزائر أي منطقة الأوراس تضم الوطنين بالجبال بعد أن هاجموا المراكز العسكرية في باتنة وخنشلة وبعدها إحتلوا مراكز أريس ...وعند إنسحابهم نسفوا الجسور وسدوا المنافذ والطرقات، وهؤلاء الوطنين الذين تحصنوا بجبال الأوراس هم الذين إحتشدت لمقاومتهم معظم القوات العسكرية الفرنسية).[2]

أما تبسة فقد ساعدها موقعها المتميز بالدخول مبكراً في معركة النضال والكفاح الوطني، وبفضل قربها من الحدود التونسية والليبية فقد كانت الإمدادات تأتي من هاتين الدولتين الشقيقتين ويقوم أهلها بإدخالها إلى جميع المجاهدين في سائر الوطن على ظهور الجمال والبغال كما ذكرنا من قبل، ونذكر بعض الإشتباكات في بلدية تبسة ومرسط:

- إشتباك في جبل بوكماش خسر فيها الجيش الفرنسي 4 قتلى و 7 جرحى.
- في منطقة تبسة تعرض طائرة لطلقتين بينما كانت تحوم على جبل تازرنبونت.
- وضع كمين في تبسة أيضا جنوب جبل بوجلال أنتج عن جريحين فرنسيين.

[1] محمد حربي واخرون، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د . م . ن ، الجزائر، 1994م**، ص ص 17 – 18.
[2] بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م، ص ص 102– 103.

- في قصر قوراي تم إطلاق النار من طرف الثوار على سيارة قائد الدرك لمنطقة تبسة، واصطدمت بحفرة نتج عن ذلك تحطيم السيارة وجرحى.[1]

ومن بين المعارك التي جرت خلال أشهر جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر1955م في الولاية الأولى نذكر ما يلي:

- باتنة وضواحيها: جرت فيها خمس معارك سقط فيها 146 قتيلا و 46 جريحا و 21 أسير، وتم الإستحواذ على طائرتين وتدمير ست سيارات.[2]
- خنشلة: وقعت فيها ثلاث معارك سقط خلالها 160 قتيلا وثمانية أسرى وإسقاط 17 طائرة وتدمير 14 سيارة.
- وادي سوف: معركة واحدة سقط خلالها 150 قتيلا و 50 جريحا وإسقاط 04 طائرات وتدمير 05 سيارات.
- تبسة جرت بها 05 معارك: سقط خلالها 910 قتيلا وأربع أسرى وإسقاط 17 طائرة وتدمير 14 سيارة، فمنطقة تبسة كانت من إكثر المناطق التي خاضت المعارك ضد الجيش الفرنسي.[3]

[1] عبد السلام بوشارب، **تبسة معالم ومآثر**، المؤسسة الوطنية الروبية، الجزائر، 1996م، ص ص 43 –60.
[2] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس، **مرجع سابق**، ص ص 36 – 38.
[3] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 25.

المطلب الثالث: مواجهة جيش التحرير الوطني للأسلاك الشائكة

من أجل قطع الإمدادات بمختلف أنواعها وأشكالها على الجيش الوطني والشعب الجزائري، عملت فرنسا على تطويق الثورة ومحاصرتها، حيث عملت على سجنها بين أسلاك شائكة من الجهتين الشرقية والغربية، الخط الأول هو خط موريس 1956 ـ 1957م، ويمتد على الحدود الشرقية، أما الخط الثاني فهو خط شال 1959م، وأنشأت لتدعيم وتقوية الخط الأول على الحدود الغربية.[1]

فقد كانت الحدود الشرقية بمثابة المنفذ الوحيد للعمليات عبور الأسلحة منها إلى الولايات الداخلية، لذلك قامت السلطات الإستعمارية بعملية تطويق المنطقة، لمعرفتها مدى أهمية الحدود الشرقية على الثورة، ولذلك لتمنع تدفق وعبور قوافل الإمداد القادمة من مصر نحو ليبيا وصولا الى تونس ومنها القاعدة الشرقية، الى الولايات الداخلية، وكذلك منع الولاية الأولى من إنفتاحها على الحدود التونسية ومن ثم خنق الثورة التحريرية ومحاصرتها داخليا وخارجيا بتجفيف منابع الدعم والتموين عنها بمختلف أنواعها.[2] كانت هنالك محاولات لبعض المسؤولي المحليين الذين قاموا بتخريب المنشآت الخاصة بإنشاء خط موريس غير أن الفرنسيين لجأوا الى تسخير المواطنين العزل للمشاركة في أشغال السد وإستعمالهم كدوروع بشرية لمواجهة ضربات المجاهدين، وخلال فترة الإنتظار والترقب من قيادة الثورة جندت

[1] أحمد ذكار، **تطوير جيش التحرير الوطني من 1954– 1962م**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/12/31م، ص 137.

[2] أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع المنظم من قبل المخبر اليومي 14، 15 / 02 / 2018م، ج1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 133.

السلطات الفرنسية إمكانيات جبارة وهائلة لحماية الأشغال، وتم في الأخير إنهاء الأعمال وصارت الأسلاك الشائكة واقعا محتوما وعائقا حقيقيا أمام المجاهدين وقوافل السلاح في الحدود الشرقية.[1]

لكن لم تستلم الثورة إتجاه العبقرية الفرنسية وما أنتجته من خطوط الموت فقد كافحت وتحملت العناء والمشقة في سبيل مواصلة عملياتها التحررية وما تتطلبه من تموين وتسليح وذخيرة وتدريبات ومراكز صحية وغيرها من القواعد الخلفية، وابتكرت عدة وسائل للرد على هذه التقنية الجهنمية وتتمثل هذه الوسائل في العبور بطرق معينة، والهجوم على خط موريس والتدريب والتكوين العسكري لذلك قامت بعمليات عبور بإتباع وسائل وطرق مختلفة منها.[2]

إن القاعدة الشرقية بمنطقة سوق أهراس قد قامت بعمليات عبور وواجهت الأسلاك الشائكة، وهذه العمليات تعتبر مجازفة وحقيقية، وذلك من خلال إقدام المجاهدين السير نحو الموت المؤكد دون تراجع إلى الوراء، حيث إستشهد ألاف المجاهدين خلال هذه العمليات وأيضا عدم مبالاة من أبطال ورجال القاعدة الشرقية بالأخطار المحدقة بهم وهم يعبرون مئات الكليومترات، حيث كانوا يعبرون خط موريس ليلا بقطع الأسلاك الشائكة بالمقصات العازلة، يقومون بنزع الألغام أو تفجيرها أحيانا بالأنابيب الناسفة.[3]

ويبدو أن هذا الخط لم يقف حاجزا أمام الثورة وصمودها، وكذلك بشموخ رجالها وفي هذا الصدد يقول الرائد السنوسي: بدأت الثورة تدرس الخط وعملت الخرائط حسب المناطق

[1] عبد الوهاب شلالي ، عمران هيبي، **مرجع سابق**، ص ص 55 – 56.
[2] نصيرة براهيمي، **مرجع سابق**، ص 270.
[3] أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع ، **مرجع سابق**، ص 119.

وإنطلقوا في تحضير جماعة خاصة يستخدمون جعبة طويلة مملوءة بالمتفجرات وتدخل تحت الخط فتفجر الألغام والخط الكهربائي ثم يمر الجماعة منهم.[1]

ففي بداية الأمر لم يكن المجاهدين على دراية تامة بالتعامل مع خط موريس لذلك لجؤا الى قطع المسافات الطويلة عبر الصحراء والعبور ما وراء منطقة نقرين وعبر منطقة الربايع ثم فزان، حاملين الأسلحة على ظهور الجمال والبغال إلا أن الإجتياز بهذه الطريقة مليء بالمخاطر لخلوا المنطقة من الغطاء النباتي وصعوبة طريق الصحراء وقلة التموين وتعرض القوافل بإستمرار للمطادرة والتي تستخدم الطائرات الإستكشافية لذلك تم التخلي عن هذه الطريقة.[2]

كما أن هنالك خطورة كبيرة في هذا الخط إذ يعتبر أخر إمتحان يتعرض له المجاهد، بحيث قال المجاهد العقيد: "أحمد بن شريف"، إن الإشتباكات الموبيدة في الجبال والقصف...الخ، تمثل إلا فترات ممتعة إذا قورنت بهذا الحائط الرهيب المليء بالأسلاك الكهربائية والأعين السحرية التي تشمل أنواع الطاقات وتزرع الموت والخراب مع ذلك يجب عبورها رغم كل حركة قد تؤدي إلى الهلاك".[3] ولتصدي لهذا الخطر اتبع جيش التحرير مجموعة من الطرث والأساليب نذكر منها:

[1] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 185.
[2] نصيرة براهيمي، **مرجع سابق**، ص 270.
[3] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 184.

- إحداث فجوات كبيرة في الخط بإستعمال آلات خاصة لقطع منها المقصات المغطاة بالمطاط العازل التي تمكنها من قطع خطوط مكهربة استعملت هذه الطريقة بشكل كبير لسهولتها.
- استعمال المحول الذي يعكس شدة التيار الكهربائي في الأسلاك وهذه التقنية تبين تطور وتقنيات الثورة.
- إستخدام الصندوق الخشبي بحيث يكون مفتوح من الجهتين ويمر من بينه المجاهدين.
- إستخدام البقالور وهو عبارة عن وصلات بلاستكية توصل ببعضها البعض بوضع تحت الخط المكهرب وعند إنفجاره يحدث ثغرات داخل الخط.[1]

وتصاحب هذه الطرق الوسائل المتاحة لتفاديه أو مواجهته:

- المقص (سيزاي) لقطع الخطوط المكهربة.
- البقالور(أنابيب ذات فتل لقطع حوالي 15 متر لكل أنبوب)
- الألة الكاشفة للألغام.
- هندسة عسكرية لزرع ونزع الألغام.
- قاذفة اللهب (ت) . 21 . (7).[2]

[1] نصيرة براهيمي، **مرجع سابق**، 271.
[2] التقرير الجهوي للأحداث الثورة الجزائرية، **مصدر سابق**، ص 76.

عمل جيش التحرير الوطني على شن الهجومات المتكررة على الخط لفتح ثغرات به ونصب الكمائن قرب الخط المكهرب ومهاجمة مختلف الأليات من عربات ومصفحات، وكذلك المراكز الأمامية ونقاط المراقبة، فضلا عن زرع الألغام بطرق مرور الدبابات بجانب من الخط المكهرب مع تكثيف دوريات المجاهدين بالقيام بعمليات الإستطلاع الدقيقة والمتواصلة، والهجوم أيضا على المراكز الفرنسية المنتشرة على الشريط الحدودي منها مركز بماء الأبيض، الخنيق، تنوكلة.[1]

[1] نصيرة براهيمي، **مرجع سابق**، 272.

الفصل الرابع

الاستراتيجية القمعية والزجرية 1954- 1962

المبحث الأول: إعلان حالة الطوارىء وإنشاء المحتشدات وتكثيف الرقابة

المبحث الثاني: تهجير المدنيين وسلب الممتلكات وحرق القرى والجبال

المبحث الثالث: المداهمات والتفتيش والاعتقالات

المبحث الرابع: التعذيب والتقتيل

المبحث الأول: إعلان حالة الطواريء وإنشاء المحتشدات وتكثيف الرقابة

المطلب الأول: إعلان حالة الطواريء

سارعت الحكومة الفرنسية في عهد ادغارفور إلى اتخاذ عدة إجراءات استثنائية عسكرية وسياسية وإدارية ذات طابع قمعي وزجري،[1] من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، كما طالبت بضرورة استعمال الشدة والصرامة للسيطرة على الوضع في الجزائر، وبالخصوص منطقة أوراس النمامشة،[2] فقررت الإعلان عن قانون حالة الطواريء في الجزائر،[3] من طرف "مانديس فرانس" الذي صار جاهزا للعمل في عهد حكومة ادغارفور،[4] وقد أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي وانقسمت آرائهم بين التأييد والمعارضة،[5] فقد رأى الرأي الأول أن تطبيق قانون حالة الطواريء معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية، في حين رأى الرأي الثاني أنه مخالف لقوانين الدستور الفرنسي، ومن بين النواب الذين أيدوا هذا القانون في الجزائر النائب (جنتون) قائلا: "إن حالة القطر الجزائري لا تستدعي إصلاحات اقتصادية فقط، بل الواجب يحتم على الحكومة أن تبادر بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية أيضا، لكن إلى جانب تنفيذ هذه الإصلاحات يجب

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 267.
[2] عبد الله خي ، معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 244.
[3] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 277.
[4] عبد الله خي، معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 244.
[5] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 268.

تمكين الحكومة من سلاح قانوني (قانون حالة طواريء) لتتمكن بسرعة وبصفة حاسمة من إرجاع الأمن والهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء".[1]

وتدخل وزير الداخلية الفرنسي بورجوس مينوري قائلا: "لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري، فإن الثائرين، والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب فحالة الطواريء التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار...إن قانون حالة الطواريء هذا لن يطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد المناطق التي توجد بها الثورة أو التي يأوي إليها الثوار فهذا القانون قد هيأته قبلنا حكومة ماندیس فرانس، ووجدناه جاهزا للعمل".[2]

في الأخير تم المصادقة على قانون حالة الطواريء في 1 أفريل 1955 من طرف المجلس الوطني الفرنسي بمجموع 379 صوتا مقابل 219 صوتا، وأصبح ساري المفعول في 03 أفريل 1955.[3]

وقانون حالة الطواريء باختصار هو: مجموعة الإجراءات التعسفية ذات الطابع القمعي والزجري،[4] وتعني انتقال الحكم من السلطات المدنية إلى العسكرية،[5] فقد خول القانون للسلطات العسكرية والمدنية المهام والصلاحيات التالية:

- النفي والإقامة الجبرية.

[1] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 168.
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 268.
[3] عبد الله خي ؛ معمر ناصري ، **مرجع سابق**، ص 245.
[4] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 267.
[5] مسعود عثماني ، **مرجع سابق**، ص 277- 278.

- تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أوقات معينة.
- تشديد الرقابة على مختلف وسائل الإعلام والصحافة للسطرة على توجهات الرأي العام الفرنسي والجزائري.
- محاكمة المدنيين من قبل المحاكم العسكرية الاستثنائية.[1]
- إصدار تعليمات لرفع عدد المحتشدات والتجمعات السكانية.
- تعزيز العمليات العسكرية ضد جيش التحرير الوطني.

في البداية تم تحديد مدة تطبيق قانون حالة الطواريء بستة أشهر قابلة للتجديد وأن يكون تطبيقها محصورا على المناطق الأكثر اضطرابا منطقة القبائل الكبرى، وأوراس النمامشة.[2]

وفي 28 أفريل 1955 تم تعيين الجنرال بارلانج قائدا عاما للجهات التي شملتها حالة الطواريء وأعطيت له كامل الصلاحيات العسكرية والمدنية بها،[3] وفي ماي 1955 وصل الجنرال بارلانج إلى منطقة أوراس النمامشة، حيث اقتصر تنفيذه في البداية على منطقة (باتنة، بسكرة، جنوب تبسة) وفي المنطقة الحدودية من أجل قطع الإمدادات عن الثورة، والهدف من تطبيقه في باتنة وبسكرة هو عزل الأوراس عن منطقة واد سوف، جنوب تونس، قطع الطريق أمام القوافل التي تنقل السلاح القادم من ليبيا.[4]

---

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 229.
[2] عبد الله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 246.
[3] أمال قبايلي، **قانون حالة الطواريء بالجزائر سنة 1955**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. مجلة المصادر، ع17، ص 186.
[4] عمراوي قيرود، **هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة –الولاية التاريخية الأولى 1954-1958**، **مرجع سابق**، ص 151.

وحسب قانون حالة الطوارىء تم تضييق الخناق على حركة التنقلات وفرض حظر التجوال، وفي هذا الصدد تذكر المقررات الصادرة عن عمالة قسنطينة أن حظر التجوال على مستوى بلدية تبسة المختلطة يبدأ من 08 ليلا إلى 05 مساءا، كذلك عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تطبيق سياسة تهدف إلى عزل الثورة عن الشعب، فلجأت إلى تهجير السكان من قراهم وحشدهم في مراكز التجميع،[1] وإصدار تعليمات بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات وتشديد الرقابة السياسية على وسائل الإعلام والثقافة حيث صادرت مجموعة من الكتب، لأنها تتعرض لحرب العصابات وحرب التحديد بصفة عامة.[2]

بالرغم من هذه الإجراءات القمعية الخطيرة على الشعب الجزائري، فإن جيش التحرير الوطني واصل مسيرته النضالية، فلم تكن هذه الإجراءات حاجزا عن مواصلة الثورة، حيث أن جيش التحرير الوطني ألحق خسائرا فادحة للعدو، وهذا يعني أن حالة الطوارىء لا تنجح في تحقيق ما تسعى إليه، حيث فشل هذا القانون ميدانيا في منطقة أوراس النمامشة.[3]

ومن الأدلة التي تأكد على قوة الثورة في المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) وفشل مخطط القضاء عليها اعتراف التقارير الفرنسية العسكرية الصادرة في 05 مارس 1955 حيث وصفت التنظيم الثوري في المنطقة ب: التنظيم الجيد للثوار، تحطيم الثوار كل ما يرمز إلى

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 267.
[2] أمال قبايلي، **مرجع سابق**، ص 186-187.
[3] عبد الله خي؛ معمر ناصري، **مرجع سابق**، ص 246.

الاستعمار والتكثيف من ضغوطاتهم السياسية والسيكولوجية، كل هذه الأدلة تثبت مدى قوة الثورة بالمنطقة الأولى.[1]

المطلب الثاني: إنشاء المحتشدات

المحتشدات عبارة عن مساحات من الأرض الخالية، تقام قرب الثكنات العسكرية للجيش الفرنسي، تكون هذه المحتشدات محصنة جيدا بالأسلاك الشائكة والمراقبة بأجهزة الإنذار وأبراج عالية للمراقبة، يحرصها جنود فرنسيين ومدعمة بمدافع رشاشة وأضواء كاشفة بالليل،[2] يجمع فيها جزائريون هجروا من أراضيهم تفرض عليهم حراسة مشددة، هدفها عزل الشعب عن الثورة.[3]

وتعرف أيضا المحتشدات بأنها مستوطنة غير طبيعية، تضم مجموعة من الوطنيين الغير مدانين قضائيا،[4] وقد عرفت المحتشدات محليا باسم السلك نظرا للأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بها من كل جهة.[5]

شرعت سلطة الاحتلال مع بداية صائفة 1955 في تجميع السكان وفق خطة ممنهجة ومدروسة، والهدف منها عزل الثورة عن التجمعات السكانية والاتصال بالسكان،[6] ومعاقبة

[1] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 134.
[2] علي بوترعة، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1945- 1962 ووسائله**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2016-2017، ص 257.
[3] بختاوي قاسمي، **المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبرة (تلمسان)**، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص جامعة ابن خلدون، تيارت، ديسمبر، 2012، ص 221-222.
[4] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 149.
[5] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 165.
[6] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 311.

كل جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة وتحقيقا لهذا الهدف قامت بإنشاء مراكز التجمع،[1] حيث بلغ عدد هذه المحتشدات التي طبقتها فرنسا في الولاية الأولى 180 محتشد، وجهزتها بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي على الجزائريين.[2]

ويؤكد ميشال كورناتون أن أول مراكز التجميع تعود إلى سنة 1955، وأول من أنشأها هو الجنرال بارلانج، فقد كتب في 28 جويلية 1960 قائلا: "لقد أنجزت تجمعات الأوراس الأولى في سنة 1955 في مراكز مشونش، تكوت، وبوحمامة وهي أربع أنواع:

- **القرى المجمعة:** يقصد بها القرى المنشأة في إطار تحسين السكن الريفي.
- **مراكز التجميع والحصر:** يقصد بها تجميع سكان المناطق الجبلية البعيدة عن المراقبة وحصرهم في منطقة ضيقة تسمح بمراقبتهم.
- **مراكز إعادة التوطين:** تشبه تقريبا النوع الأول ولكن السكان لا يجمعون إلا بعد توفير حد أدنى من ضروريات الحياة.
- **القرى الجديدة:** تخص المناطق الجبلية التي أعلنت كمناطق محرمة تم إفراغها وترحيل سكانها إلى مواقع جديدة.[3]

وتكون هاته المحتشدات بدون أغطية على الإطلاق، وإن وجد غطاء واحد يكون لعائلة مكونة من 13 فرد يقيمون في خيمة بالية، ناهيك عن الجوع والعطش وحالات المرض دون

[1] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 326.
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 274-275.
[3] محمد شمبازي، **المحتشدات بولاية سطيف**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 43.

رعاية صحية،[1] وأن مراكز التجميع هاته هي محتشدات للموت تطبق فيها فكرة إبادة الجزائريين بأشكال متعددة بتهمة التعاون مع الثورة، ومن نجا من الموت يسلط عليه التعذيب وعملية غسل الدماغ.[2]

في 22 نوفمبر 1954 دعا (فيجي دي ريجي وراي) سكان بلدتي خنشلة وآريس المختلطة المشبوهين إخلاء مساكنهم مسبقا، وتم بالفعل ترحيل من منطقة آريس المختلطة المختلطة 14 دوارا أما بالنسبة لبلدية خنشلة المختلطة تم تحديد الدواوير التي يتم ترحيلها (يابوس، الولجة، طامرا، شيليا، ميلاغو، تاوزيانت) وحسب بعض المصادر فإن السلطات الفرنسية في البداية أقامت عددا محددا من التحصينات شمل كل من بوحمامة وخيران، آريس، تكوت، المدينة، زريبة الوادي، وشكلت هذه التحصينات معسكرات لتجميع السكان، في ماي 1955 أصبحت عملية ترحيل السكان عملية روتينية، كما تم إنشاء تجمعات سكانية في كل من مشونش، خنقة سيدي ناجي وبسكرة.[3]

ومن بين المحتشدات التي كانت تمارس فيها أكثر الجرائم وحشية في الولاية الأولى:

- **محتشد مورني:** أنشأ في 1956 من طرف النقيب دي مورني، وكان من بين الذين عملوا على مراقبة الجنود السنغاليين.

[1] جريدة المجاهد، **محتشدات الموت**، ج 02، 1959/12/15، ص 316.
[2] **المرجع نفسه**، ص 316.
[3] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 168.

- **محتشد بوقبال:** أنشأ في 1956 من طرف الرائد بريار يقع جنوب عين مليلة، جاء كرد فعل على عملية لجيش التحرير الوطني استهدفت تدمير سكنة عسكرية.[1]
- **محتشد سوق نعمان بعين مليلة:** أنشأ في 1957.

وكثرة هذه المراكز كان هدفها عزل الثورة عن الشعب خاصة بعد تجاوب سكان المنطقة مع الثورة والتحاق العديد من الشبان بالجبال، وماكان يميز هذه المحتشدات وجود برجي المراقبة ومخرج وحيد يحرصه 200عسكري فرنسي.[2]

أما الوضع المعيشي والصحي داخل هذه المحتشدات، فقد عمل ضباط الشؤون الأهلية على إحصاء عدد المتجمعين وإرسال التقارير الإحصائية إلى الجهات الأعلى، والتي بدورها ترسل التموين بواسطة القومية، ويتم توزيعه على الأفراد، تصل حصة الفرد الواحد من الحبوب إلى 125 غرام يوميا، أما الأطفال فكان كل تجمع يضم حوالي 1000 طفل يقدم لهم الحليب ما يقل عن الفنجان لكل طفل وكانت حالتهم الصحية جد متدهورة بسبب سوء التغذية، فكان في كل يوم يموت طفل.[3]

فقد عانى المعتقلين داخل المحتشدات وذاقوا كل أنواع البؤس والحرمان، حيث يقول جاك بومون عن الأوضاع المزرية للأطفال داخل هذه المحتشدات: "رأيت أطفالا تتميز عظامهم

[1] جريدة المجاهد، **المحتشدات أيضا قوى للثورة**، ع 90، ص 18.
[2] جريدة المجاهد، **التعذيب الاستعماري في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية**، ع 8، 5جويلية 1957، ص 8.
[3] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 262-263.

تحت البشرة بوضوح، إنهم أطفال أنهكتهم الحمى والبرد، فلم يكتمل نموهم...لقد رأيتهم يرتجفون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون غطاء...".[1]

أما بالنسبة للأمراض التي كانت منتشرة هي عسر الهضم، الدوسنتاريا، ومرض السل الذي كان منتشرا بشكل جماعي بين الأفراد داخل التجمع.[2]

بهذا الأسلوب عملت السلطات الفرنسية على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري، بجعله في محتشدات ليعيش فيها أسوأ أيام حياته، ويحتم عليه الموت البطيء، والهدف منها فصل الشعب عن الثورة بالقوة، إلا أن ذلك لم يمنع من تسرب الثورة داخل هذه المحتشدات وذلك بفضل ما قدمته المرأة الجزائرية المناضلة في المحتشدات، بتكوينها لخلايا سياسية وربط الاتصال بجيش التحرير الوطني، وعن طريقها استطاعت جبهة التحرير الوطني دخول هذه المراكز وتأطير المدنيين فيها.[3]

المطلب الثالث: تكثيف الرقابة

بعد اندلاع الثورة التحريرية، كان من أول القرارات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لمراقبة المدنيين هو منع الخروج أثناء الليل، ومنع السفر من بلدة إلى أخرى إلا برخصة تمنح من

[1] بختاوي قاسمي، **مرجع سابق**، ص 222.
[2] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 263.
[3] محمد لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص 202-203.

طرف السلطات الفرنسية،[1] فكانت تركز على مراقبة المسافرين للتأكد من هويتهم وحقائبهم لعدم وجود أي علاقة تربطهم بالثورة، وعادة ما كانت تسلب المدنيين أمتعتهم ونقودهم بدعوى أنها موجهة لجيش التحرير، وفي حالة دخول المسافر القادم لزيارة أهله تسحب منه الرخصة التي يحملها للدخول ويسجل اسم العائلة المستضيفة وعنوانها، لأنه كان يمنع وجود فرد زائد عن أفراد العائلة المسجلين في بطاقة المصالح الإدارية المتخصصة.[2]

وقد تم تطبيق ماجاء في قانون حالة الطواريء 1955 في المنطقة الأولى الذي يفيد بتقييد الحريات وحركة التنقلات، التفتيش، وإلقاء القبض وإنشاء المناطق الآمنة،[3] فكانت مراقبة حركة الدخول والخروج من المحتشد، فكان مسؤولو الوحدات يلزمون السكان بالخروج والدخول في ساعات معينة عند الضحى وعند العصر، ولما كان المواطنون لا يمتلكون ساعات لمعرفة الوقت يجبر رؤساء هذه الوحدات معلمي القرآن على قيام الآذان عند الساعة الرابعة مساءا وهو بمثابة إشعار للسكان بالإسراع إلى دخول المحتشد،[4] فلم تترك السلطات الاستعمارية نشاطا إلا و قيدته بشروط وقوانين،[5] فقد منعت الخروج من المحتشدات للفلاحين ورعاة المواشي إلا بعد إعطائهم رخص لمزاولة عملهم بعيدا عن مجال المراقبة،[6] وتم إرغام السكان الذين يسكنون في الغابات بترك مساكنهم وإجبارهم على الدخول إلى القرى بهدف

[1] محمد بادي بن بشير، **بلورة الملح والفحمة، ذكريات من كفاح عائلة"بادي" خلال الثورة التحريرية المجيدة**، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، 2020، ص 25.
[2] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 279.
[3] علي عيادة، **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية اثناء الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د، تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017.، ص 35.
[4] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 288
[5] نصيرة عثماني، **مرجع سابق**، ص 282.
[6] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 288

عزل الثوار عن الشعب، فمعظم العائلات تركوا مساكنهم ودخلوا القرية دون مساكن تأويهم.[1]

المبحث الثاني: تهجير المدنيين وسلب الممتلكات وحرق القرى والجبال

المطلب الأول: تهجير المدنيين

لما عجزت السلطات الاستعمارية عن إخماد الثورة لجأت إلى اتخاذ إجراءات قمعية استهدفت المدنيين والثورة،[2] تمثلت في إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الاستراتيجية التي يتمركز فيها جيش التحرير الوطني، وقد أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المنطقة المتعفنة، وغايتها من هذا التحكم في حركة تنقل جيش التحرير الوطني وعزله ومن ثمة تسهيل عملية إبادته،[3] ولتنفيذ هذه السياسة قام بإجلاء سكان هذه المناطق وترحيلهم إلى محتشدات ثم إقامتها خصيصا لهم،[4] فمنذ أول يوم لاندلاع الثورة عملت الإدارة الفرنسية على على تنظيم مراكز لتجميع سكان باتنة في نوفمبر 1954، وجاءت بعدها عمليات القمع الجماعي في مناطق أوراس النمامشة، مما أدى إلى هجرة مئات الآلاف من المدنيين إلى المدن وتجميعهم حول المراكز العسكرية الاستعمارية.[5]

[1] محمد بادي بن بشير، **مصدر سابق**، ص 23-24.
[2] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 177.
[3] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 272.
[4] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل احداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 82.
[5] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 178.

وقد أصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما حدد فيه المنطقة المحرمة[1] في الجزائر يعود تاريخه إلى 12 نوفمبر 1954، في ذلك اليوم حلقت الطائرات على جبال أوراس النمامشة البالغ عدد سكانها (200.000) نسمة، أخذت ترمي بالمناشير على السكان تأمرهم فيها إلى الالتجاء إلى أماكن معينة، وذلك في فترة لا تتعدى ثلاثة أيام، وجاء في خاتمة المنشور"عن قريب سيسلط على هذه الجهات شر مفزع ماحق يتسبب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد"، لكن عدد قليل جدا لبى هذا النداء، الأمر الذي أفقد العدو صوابه وتم تمديده إلى ثلاثة أيام أخرى،[2] وأعلن أن أغلب الغابات والجبال مناطق محرمة كغابات كميل، اشمول، وشيليا، أحمر خدو، بوطالب، بوعريف، وجبال أولاد تبان في جهة سطيف،[3] (فقد تم ترحيل دوار اشمول إلى زريبة الوادي، تيمقاد، باتنة، ودوار كميل تم ترحيلهم إلى زريبة الواد، تكوت، أريس، شناوة، وجبل أحمر خدو وبما فيه من سكان تاجموت، لولاش تم ترحيلهم إلى مشونش، سيدي عقبة، بسكرة، وأولاد حناش تم ترحيلهم إلى برج الغدير، وأولاد تبان تم ترحيلهم بين بوحمامة وبريكة....وهناك العديد من عمليات الترحيل بالمنطقة الأولى).[4]

فقد كان الترحيل يتم بالقوة، دون منحهم فرصة أخذ ممتلكاتهم، ويسارع الجيش إلى استراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل الزراعية والحيوانات

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 272.
[2] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 178.
[3] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 82-83.
[4] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 1962- 1959، أحداث الثورة التحريرية ، ج01، ص 157- 158.

والغابات،[1] كانت الطائرات المقنبلة تحلق وتقتل دون سابق إنذار وهذا من أجل خنق الثورة وحرمانها من أي مساعدة تقدم لها من طرف الشعب.[2]

وجعلت فرنسا كذلك الحدود الشرقية للولاية –الحدود التونسية– كلها مناطق محرمة، فأقامت شريط يصل عرضه إلى 70 كلم يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا،[3] مشارق الصحراء بعمق يصل أحيانا إلى 50 كلم، ويقع هذا الشريط غرب السد الشائك المكهرب،[4] وقامت بترحيل السكان في عدة أيام مستعملة في ذلك كل الأعمال الوحشية من بطش وقمع.[5]

لكن هذه المناطق أصبح عكس ماكانت ترمي إلى السلطات الفرنسية، فقد جعل الجيش من هذه المناطق مراكز لإقامته وأنشأ بها مخابيء لخدماته، فصارت مناطق محررة، ومما جعل العدو نفسه يعترف بأنها أصبحت محررة للشعب والمجاهدين ومحرمة عليه.[6]

المطلب الثاني: سلب الممتلكات

كانت السلطات الاستعمارية في كل مرة يقوم فيها جيش التحرير الوطني بنشاط عسكري وعلى إثره يتم الانتقام من المدنيين بنهب ممتلكاتهم،[7] ومن صور النهب التي قامت بها الإدارة الفرنسية في حق المدنيين، نجد ما صرح به الجنرال جاك بيشو فيقول: "مع نهاية

[1] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 272.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 285.
[3] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 63.
[4] نصيرة براهمي ، **مرجع سابق**، ص 285.
[5] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل احداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 63.
[6] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 273.
[7] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 282-283.

شهر جويلية 1956 قتل أحد رفاقي أثناء كمين داخل أحد بساتين النخيل بالقرى من القنطرة، أمر قائد الموقع بقصف القرية...وفي الغد تلقت كتيبتنا أمر بتفتيش القرية المذكورة، وكانت فرصة سانحة لنهب وسلب ممتلكات القرية، وكانت منازل الأثرياء والدكاكين مصدر كسب للجنود الفرنسيين النقود من المنازل وصناديق التجار وخزائنهم، وعند تفتيش أشيائهم يتم العثور على مبالغ كبيرة بحوزتهم".[1]

كذلك نجد عمليات كثيرة للنهب في المنطقة السادسة (تبسة) مثل: نهب الحيوانات (جمال، بغال، مواشي) من السكان بالمكان المسمى حليق الذيب وهذا بعد معركة واد ركبة الناقة في أوت 1956 ومصادرة 600 رأس غنم بالإضافة إلى مصادرة قطعان من الأغنام للمدنيين بالسطح بعد معركة رأس لقما في 30 سبتمبر 1956، وتم نهب 200 رأس غنم بالجبل الأبيض في أكتوبر 1956 وإلى غيرها من عمليات النهب.[2]

المطلب الثالث: حرق القرى والجبال

إن القرى والأرياف الجزائرية (البوادي، الجبال) هي التي تتجلى فيها أبشع صور القمع والدمار، من طرف العدو الفرنسي، فإنه لم يراع أي قانون من قوانين الحرب ولا من قوانين الإنسانية ولا الأخلاقية،[3] فقد عمل الجيش الفرنسي على اتباع سياسة الأرض المحروقة في الأرياف، فقام بتدمير القرى والمداشر والمشاتي والجبال في كافة ربوع الوطن، وبالخصوص

[1] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص153.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 283.
[3] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 134.

في أوراس النمامشة والشمال القسنطيني،[1] وقد استخدم في ذلك الطيران الذي كان يستعمل بصورة منتظمة لإلحاق أكبر خسائر ممكنة للثوار، وتدمير كل ما يتحرك سواء حيوانا أم بشرا، إضافة إلى المدافع بمختلف عياراتها والتي كانت تقصف الأماكن والمنازل التي يشتبه بوجود ثوار بها، كما اعتدت السلطات الفرنسية على عناصر المشاة الخطيرة المتكونة منى اللفيف الأجنبي مهمتهم محاصرة المدنيين وإضرام النيران في بيوتهم،[2] فقد شرع في تنفيذ هذه السياسة الإجرامية في منطقة الأوراس، وهذا الطرح يؤكده المجاهد عمار جرمان من خلال ما حصل في قرية (افلاج) بالقرب من الولجة في 11 نوفمبر 1954، فذكر: "أن الجيش الفرنسي تفطن لهذه القرية التي تعتبر بمثابة خزان للمواد التموينية فدمرها عن آخرها، وتركها مجرد أطلال"،[3] وهناك العديد من القرى والمداشر التي دمرها الاستعمار الفرنسي بالولاية الأولى مثل (في المنطقة الأولى من الناحية الأولى، مشتة الموثن، مشتة تازورت، مشتة لخنافسة)، وفي المنطقة الثانية من الناحية الأولى نجد (مشتة اشمول، دشرة أولاد موسى، مشتة واد لبيض)، وفي المنطقة السادسة نجد (قرية الجرف، قرية رأس العش، وإلى غيرها من القرى والمداشر المدمرة بالمنطقة).[4]

وفي هذا الصدد نذكر ماجاء في مذكرات الجندي الفرنسي جاك بيشو يقول: "أثناء القيام بإحدى العمليات التي جرت في صحراء غرب (لوطاية) صادفنا ذات يوم مخيما للبدو

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 284.
[2] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 175.
[3] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 143.
[4] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة، **مصدر سابق**، ص 149- 152- 155.

الرحل، أمرنا النقيب بإحراق المخيم، تم إعدام الرجال بالرصاص...إن مبرر هذه الجريمة مبهم، فالمنطقة أصبحت محرمة منذ يوم أمس، وإن هؤلاء الرجال لا يحملون غير ماهو لازم لبقائهم أحياء...فإنني مازلت أرى وجوه النسوة وقد ارتسمت عليها علامات الخطر والرعب، ومشهد الأطفال الذين تركوا هناك دون ماء أمام رماد الخيام، ووسط الجثث...".[1]

كما منعت السلطات الاستعمارية على المدنيين دخول الغابات وشنت من أجل ذلك قوانين ردعية في فترات سابقة، لكن أثناء الثورة رخصت بقطع الأشجار من أجل بناء البيوت بهدف تحرير الجبال من غطائها العالي كي تصبح مكشوفة، ومن الجبال التي تم قطع أشجارها بمنطقة تبسة نذكر جبل تارغرست، ترويبة، القعقاع، فوة، كما تم حرق الجبال مثل جبل الدكان إثر إحدى المعارك.[2]

المبحث الثالث: المداهمات والتفتيش والاعتقالات

المطلب الأول: المداهمات والتفتيش

لم تكن بيوت الجزائريين أثناء الثورة التحريرية تعرف معنى الأمن والاستقرار، سواء في المدن أو القرى أو المداشر، فكانت دائما معرضة للمداهمات والتفتيش من طرف السلطات الفرنسية ليلا ونهارا،[3] لكن الليل كان في أغلب المدن، والنهار خاصا بالأرياف والبوادي،

[1] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 150-151.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 248-249.
[3] **المرجع نفسه**، ص 269.

باعتبار أن الجيش الفرنسي لم يكن قادرا على التحرك خارج المدن أثناء الليل خوفا من الكمائن التي تنصب له من طرف المجاهدين،[1] فكان السكان مستعدون في أي وقت لعمليات المداهمة والتفتيش،[2] والتي كانت تتم في معظم الأحيان بصورة همجية وبدون استئذان،[3] وتمس مختلف البيوت والاسطبلات والمزارع، وغالبا ما تتم عملية التفتيش بواسطة الكلاب البوليسية المدربة، هذا الأمر الذي يسبب الهلع والخوف في نفوس المدنيين،[4] إضافة إلى الاعتداءات على الحرمات والأطفال والشيوخ وأعمال وقف وقتل،[5] وكثيرا ما تؤدي هذه العمليات إلى جنون الأطفال واضطراب عقولهم لأن حجم الرعب الذي كانت تسلطه الإدارة الفرنسية على المدنيين بما فيهم الأطفال الصغار كان شنيعا.[6]

كانت السطات الاستعمارية تقوم بعمليات تفتيش مستمرة في المدن وحملت تمشيط بعد كل عملية فدائية يقوم بها الثوار بحثا عن المشتبه فيهم وتقوم باعتقالهم.[7]

في هذا الصدد نذكر على إثر عملية فدائية قام بها الفدائي بادي بادي والتي كانت أول عملية فدائية يقوم بها فدائي وأطلق الرصاص في النهار بالقرب من نقطة الحراسة للاستعمار الموجودة في السوق، وفي اليوم الموالي جاءت قوات جيش الاستعمار وقاموا بعملية مداهمة وتفتيش لمنزل الفدائي منفذ العملية وقلبوا سافلها على عاليها ثم أخذوا زوجته،

[1] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 41.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 269.
[3] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 40.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 268.
[5] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 67
[6] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 41.
[7] لحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 176.

وبعد المساء جاءوا بزوجته وأخذوا والدته مكبلة الأيدي، وبعد يومين جاؤوا بها وعلامات التعذيب ظاهرة عليها قاموا بتفتيش دقيق للمنزل دون جدوى ثم انصرفوا.[1]

كما كانت عمليات القبض على الأشخاص واحتجازهم وتوقيفهم تتم باستمرار ففي عملية تفتيش بالمنطقة السادسة تم إلقاء القبض على 18 شخص إثر عملية تفتيش ...(الحمامات) ولما حاول أحدهم أطلقوا عليه النار.[2]

المطلب الثاني: الاعتقالات

يعرف المعتقل أنه المكان المخصص الذي كانت السلطات الفرنسية تقوم فيه بوضع المعتقلين الوطنيين الجزائريين، بمعنى آخر هو تجميع المناضلين في مكان يكون مراقبا ومحروسا، وهو عكس السجن الكلاسيكي، وتم إنشاء هذه المعتقلات نظرا لضيق السجون في الجزائر، وهذا لكثرة المناضلين المعتقلين،[3] بتاريخ 21 مارس 1955، وصدر قانون حالة حالة الطواريء 03 أفريل 1955، الذي عرضه الحاكم العام جاك سوستال على البرلمان الفرنسي بإعطاء صلاحيات للحالكم العام بالجزائر بإصدار قرار الاعتقال وإنشاء مراكز التجميع.

شرعت سلطة الاحتلال مع بداية صائفة 1955 في تجميع السكان والهدف الرئيسي هو عزل الثوار عن التجمعات السكانية التي تزودهم بالخدمات العامة (الأدوية، التموين،

[1] محمد بادي بن بشير، **مصدر سابق**، ص 60-61-62.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 269.
[3] عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص 157.

تزويدهم بمعلومات)،[1] فلما اشتدت الثورة بعد اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954، صمدت منطقة أوراس النمامشة أكثر من غيرها من مناطق الوطن، فرأى العدو الفرنسي أنه من الواجب القيام بحملات تنقية لمن كانوا يتعاطفون مع الثورة أو من كانوا يعملون في النظام السياسي،[2] فسارعت إلى تشييد المعتقلات،[3] وكان الهدف منها تجميع كل المتعاطفين مع الثورة لإضعافها والتقليل من سمعتها والحد من انتشارها، وإبعاد العناصر الحية عن الإسهام المباشر في الثورة وتسليط الإرهاب والقمع والتخويف قصد إيصال العناصر الموقوفة والمعتقلة إلى السقوط وتحطيم معنوياتهم، وبالتالي ضمها إلى جانب الإدارة الفرنسية، وأيضا العمل على تهيئة المعتقلين المعذبين بواسطة المصالح البسيكولوجية إلى قبول التعاون مع الإدارة الفرنسية، وقمع الروح الوطنية لدى الجزائريين.[4]

ومن بين هذه المعتقلات نذكر معتقل (شلال) جنوب مسيلة، معتقل (الجرف) شرق مدينة مسيلة، ومعتقل (قصر الطير) بين سطيف وعين ولمان،[5] معتقل كروس ومعتقل ثكنة مدينة تبسة، معتقل الشريعة بالمنطقة السادسة،[6] داخل تراب المنطقة الأولى بالإضافة إلى معتقلات ينقل إليها المقبوض عليهم في المنطقة الأولى مثل: معتقل (بوسري) وجبال الضاية، معتقل (بطيوة) شرق وهران،[7] معتقل (آفلو) بالأغواط.[8]

[1] مسعود عثماني، **مرجع سابق**، ص 229.
[2] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 229.
[3] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 154.
[4] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 232.
[5] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 154.
[6] نصيرة براهمي ، **مرجع سابق**، ص 270.
[7] عمراوي قيرود، **مرجع سابق** ، ص 154.
[8] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 241.

- **معتقل شلال:** أنشأ هذا المعتقل في ماي 1955، يقع جنوب مدينة مسيلة، يحده من الشمال الطريق الذي يؤدي إلى مدينة عين لحجل والجزائر العاصمة ومن الشرق الطريق المؤدي من مسيلة إلى بوسعادة، أما من جهة الغرب فيحده وادي اللحم الذي يخترق مدينة سيدي عيسى،[1] وهذا المعتقل عبارة عن مجموعة من الخيام حوالي 75 خيمة، تقام في العراء تحت أشعة الشمس الحارة والحرارة المرتفعة والرياح القوية وسموم العقارب ومخاطرها، كذلك المعتقلين فيه عرضة للعطش الشديد والجوع ما يسبب لهم الأمراض المختلفة (الإسهال) وفي أوت 1955 حدثت عاصفة دمرت المعتقل وإزالته عن الوجود وعلى إثر هاته نقل المعتقلين إلى معتقل الجرف،[2] وبعضهم مكنته العاصفة من الهروب بشكل جماعي.[3]
- **معتقل الجرف:** أنشأ في شهر أوت 1955،[4] يقع هذا المعتقل شرق مدينة المسيلة محاذيا للطريق الرابط بين بريكة والمسيلة،[5] تبلغ مساحته 4 هكتارات يحيط به جدار من الأسلاك الشائكة، وحراسة مشددة، الموقوفون فيه مقسمون على بنايات عديدة، ينامون وهم يفترشون حصر مصنوعة من الحلفاء وأغطية بالية لا تقيهم برد الشتاء ومازاد الحالة الصحية تعكرا وتعقيدا وجود موقوفون مصابين بالسل.[6]

[1] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 254.
[2] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 154.
[3] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 242.
[4] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 219.
[5] علي بوتريعة، **مرجع سابق**، ص 240.
[6] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 235.

وعند الحديث عن الحالة العامة داخل المعتقل، نذكر ماجاء في تقرير أعدته برلمانية خاصة للتحقيق في الظروف المأساوية التي يعيش فيها أنصار المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) المعتقلون بالجرف فقد جاء في تقرير أكتوبر 1961، "الحالة العامة داخل المعتقل، بأنها قذرة وأن الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزوايا والجدران تم تدنيس طلائها والأفرشة تعفنت والمعدات الكهربائية أتلفت، وبصفة عامة فإن هذا المعتقل غير مناسب تماما للاعتقال".[1]

- أما بالنسبة للمعتقلات في المنظمة السادسة (تبسة) نجد معتقل كروس، معتقل ثكنة مدينة تبسة، معتقل الشريعة، ويكون مصير المعتقلين في هذه المعتقلات، تسليط جميع أنواع التعذيب والاستنطاق بهدف الوصول إلى معلومات عن الخلايا السياسية في المنطقة، القتل بشكل جماعي أو فردي بمناطق بعيدة عن الأنظار، وأيضا يتم إحالة المعتقلين إلى الجهات القضائية ونذكر في هذا الصدد حيث يذكر الفدائي ***علي غريسي** أنه بعدما ألقي القبض عليه في أفريل 1957، تم نقله إلى مركز التعذيب بثكنة مدينة تبسة وسلط عليه التعذيب بكل أشكاله، ثم أحيل إلى مركز الشرطة، ثم أحيل إلى محكمة قالمة، وحكم عليه بالإعدام، بعد عملية الاستئناف تم الحكم عليه 20 سنة.

[1] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة خلال ثورة التحرير الوطني 1954-1962 قراءة في شهادات المعتقلين والوثائق الأرشيفية**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م 1،ع 1، جانفي، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2013، ص 278.

***علي غريسي:** من أحد كبار فدائيي المنطقة السادسة، يرجع له الفضل في تصفية الكثير من الخونة بمدينة تبسة، وكان له دور في عمليات تفجير بها جنود العدو كالحانات وغيرها، تم القبض عليه 1957 (نصيرة براهمي ، **مرجع سابق**، ص 274).

- **معتقل قصر الطير: 1958**

كان هذا المعتقل في 1958 عبارة عن محتشد خاص بالمدنيين وقبل ذلك كان مزرعة لأحد المعمرين.

وفي 1958 أصبح معتقل خاص بالمجاهدين الذين وقعوا في الأسر،[1] يقع هذا المعتقل ببلدية قصر الأبطال حاليا، وقصر الطير سابقا بدائرة عين ولمان، على بعد حوالي 30 كلم جنوب ولاية سطيف (الناحية الثالثة من المنطقة الأولى للولاية الأولى).[2]

معتقل ***قصر الطير** هو عبارة عن ورشة عمل يمون نفسه بنفسه، بحيث أن جميع أدوات البناء تصنع داخل المعتقل من طرف المجاهدين الذين يعملون باستمرار دون انقطاع ليلا ونهارا، وهذه الخطة انتهجتها السلطات الاستعمارية كأسلوب تعذيب وفي نفس الوقت توفر عليهم ربحا لتكاليف بناء هذا المركز ومراكز أخرى من جهة ثانية.[3]

يذكر ***عبد القادر سرياني** عن التعذيب الذي كان يسلط على المعتقلين بقصر الطير يقول: "كان الجنود الفرنسيين يأخذون المعتقلين إلى مكان يجبرونهم على حفر التراب ثم جلب الماء، ويضعون أمامهم الزجاج والمسامير والأسلاك ويطلب منهم خلطها مع التراب

[1] مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي)، **شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، طبعة خاصة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 287.

[2] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 285.

***قصر الطير:** تعود تسميته قصر الطير إلى وجود بناية شاهقة يبلغ ارتفاعها حوالي 07 أمتار، وكانت الطيور الجارحة تبني فوقها أعشاشها، كما يذكر السكان وجود مجرى مائي تأتي إليه الطيور الجارحة المهاجرة للراحة والأكل، وكان الصيادون يتوافدون إليها للقبض عليها، ولهذا سمي بقصر الطير. (علي عيادة، **المرجع نفسه**، ص 285).

[3] مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي)، **مرجع سابق**، ص 237.

***عبد القادر سرياني**، أحد كبار المجاهدين بمنطقة عين الناقة، التحق بصفوف الجيش قبل اندلاع الثورة التحريرية في 1954، شارك في عدة معارك كبرى (مقابلة شخصية في قسمة المجاهد بسكرة يوم 2023/06/21، على الساعة 9:00).

بأيديهم وأرجلهم الحافية وعند جفاف هذا الخليط يرمونه في الماء أو يقومون بتكسيره ويطلب منهم صناعته مرة أخرى، والذي ينتج عنه جروح وأورام في أجسامهم".[1]

وهناط طريقة أخرى للتعذيب بواسطة المياه المتعفنة، حيث ينقل المعتقلين إلى واد تتجمع فيه المياه الراكدة المتعفنة والقاذورات والحشرات والجراثيم، وتكون هذه العملية خاصة في أيام الشتاء الباردة، فيقوم الجنود المشرفون عن المعتقلين بإلقائهم في الوادي وهم حفاة عراة ويأمرونهم بتنظيف الواد من الأوساخ والزجاج المكسور، وجراء هذه العملية يسقط بعضهم جراء البرد الشديد ولسعات الحشرات الضارة،[2] كل هذه الأعمال يشرف عليها ضباط ومشرفون مختصون متخرجون من الكليات العسكرية.

وعن التعذيب في هذا المعتقل يقول أحد المجاهدين: "عندما حولنا إلى المعتقل كان أول ما بادرنا به جنود العدو هو تسليط الكلاب علينا، فأخذت تمزق أجسادنا وكان من بينها كلب مرعب...وبعد أن لعبت بنا الكلاب كيفما شاءت تم تحويلنا إلى الغرف أين قدموا لنا حساء يغلي من الحرارة وطلب منا الجنود أن ننهي الأكل وأن نغسل الأواني في ظرف لا يتجاوز 5 دقائق..."،[3] وكان عدد المعتقلين في معتقل قصر الطير نهاية 1959 يبلغ ثلاثة آلاف سجين من فدائيين ومجاهدين، وتقوم بجرائمهم كتيبة من جنود السلطات الاستعمارية وعدد

[1] عبد القادر سرياني، **المصدرنفسه**، ص 153.
[2] بلقاسم صحراوي، **معتقل قصر الطير (1956-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، مرجع سابق، ص 41.
[3] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، **مرجع سابق**، ص 95.

أفرادها 110 جنديا، بعد 1959 ازداد عدد المساجين داخل معتقل قصر الطير فأصبحت السلطات الاستعمارية تنقل المعتقلين إلى قصر الطير من مختلف ربوع الوطن.[1]

المبحث الرابع: التعذيب والتقتيل

المطلب الأول: التعذيب

تعرض الجزائريون إبان الثورة التحريرية 1954 لجرائم التعذيب،[2] ولم تكن هذه الممارسة من طرق الفرنسيين وليدة الثورة بل هي سلوك قديم ارتبط بمختلف أشكال الإبادة والعنف من طرف ضباط الجيش الفرنسي للقضاء على أي محاولة وطنية للتخلص من الاستعمار،[3] وكانت تمارس أعمال التعذيب بالخصوص مراكز الشرطة،[4] فقد تفنن جنود الاحتلال في أساليب التعذيب المستخدمة ضد الجزائريين وذلك باعتراف أحدهم تعدد وتنوع أساليب التعذيب: "أصبحنا نختار بين طرق التعذيب حسب الحالة المفروضة عليها أي حسب الشخص المعروض للتعذيب وحسب الطريقة الأنجح في استنطاق المجاهدين،[5] فقد تدرج هذا الأسلوب من الصدفة إلى هواية وإدمان، ومن أجل أن تنجح هذه السياسة الوحشية تم إنشاء منظمة الجهاز العسكري الخاص بقيادة غودار وأتيحت لها الفرصة للقيام بإجرامها ضد الثوار وبعد تعامل هذا الجهاز تمادت السلطات الفرنسية في عمليات الإيقاف فقد فاق عدد

[1] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 288.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 271
[3] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 283.
[4] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 271.
[5] صباح نوري هادي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 6

الموقوفين في اليوم الواحد 30 ألف شخص،ويتم أخذهم إلى المحتشدات ومراكز التجميع، أين يجدون الجلادين في انتظارهم،[1] وللتفنن أكثر في أشكال وألوان التعذيب الوحشي تم إنشاء مدرسة جندارك في 11 ماي 1958 بسكيكدة التي تختص في تعليم فنون التعذيب،[2] وقامت السلطات الاستعمارية بإنشاء مراكز متخصصة في التعذيب خاصة في المناطق المتوترة المناهضة للاستعمار،[3] فقد أقام الاستعمار في أنحاء الولاية الأولى مراكز متخصصة للتعذيب،[4] والإكثار منها وهذا يدل على رغبتها الكبيرة في القضاء على الثورة بأي ثمن،[5] من أشهرها مركز التعذيب فيرمت لحمر قرب مدينة باتنة، مركز فيرمت ليكا بالقرب من المعذر، مركز أريس ثنية بعلي، بباتنة، الشابور بخنشلة، ومركز دوب (DOP) بمدينة سطيف،[6] ونجد العديد من مراكز التعذيب بالمنطقة السادسة مثل: مركز التعذيب بحي الكنيسة لابازيليك، مركز التعذيب للوحدات العملياتية للوقاية، مركز التعذيب بثكنة برج العربي بوذيبة،[7] مركز التعذيب الروبية.

وعلى العموم فإن معظم ضيعات المعمرين أصبحت عبارة عن مراكز للتعذيب، وكان يتم التعذيب بأشكال مختلفة كالضرب الشديد الموجع، وعن طريق الصدمات الكهربائية، الحرق والشنق، نهش الكلاب، قلع الأظافر، إجبار المعتقلين الجلوس على الزجاج المكسور،[8]

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص272.
[2] مختار فيلالي، **مرجع سابق**، ص 93.
[3] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، **مرجع سابق**، ص 93.
[4] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 66.
[5] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 272.
[6] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 66.
[7] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 272.
[8] التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 66.

غطس الرأس في أحواض المياه حتى يموت، الإرغام على شرب مياه الصابون المتعفنة[1] حرق أجفان عينيه بالنار والسجائر، سلخ جلدة الرأس بالشفرة، الإلقاء في المطامير.

ويقول المجاهد حمو قماز حول عملية اعتقاله وتعذيبه: "أمضينا الليل في منطقة القضبان ثم نقلونا إلى منطقة الجزار الذي كان يطلق عليها الكومين، ويقول قضينا فيها 6 إلى 7 أيام حيث استعملت معنا فرنسا كل وسائل الإجرام والتعذيب (الصابون، الكهرباء، الملح...)، وكان الضباط يقضون الليل في التعذيب، وذكر اسم النقيب أوليطو والذي عذبني اسمه فيرا ثم رمونا في مطمورة".[2]

ومن الشهادات الحية شهادة المجاهد علي غريسي دوح حسين تم القبض عليه في 1957 وحجزه في مركز التعذيب للوحدات العلمانية للوقاية بمدينة تبسة لمدة 15 يوم، أين تم تسليط عليه التعذيب بواسطة الكهرباء حيث تم وضع أقطاب الكهرباء في أماكن حساسة في جسمه، وتجريده من ثيابه، وربطه وإيصال إحدى جهتي خرطوم الماء بالحنفية وإدخال الجهة الأخرى في فمه وتم فتح الحنفية.[3]

تقول شاهدة حية عن التعذيب بواسطة الكهرباء: "خضعت والدتي للتعذيب في حوض ماء مكهرب خلال أسابيع، وذلك يوم حاولوا شنق أصغر أبنائها أمام عينيها وكان عمره لا

[1] مختار فيلالي، **مرجع سابق**، ص 95.
[2] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 130.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 270.

يتجاوز ثلاثة أعوام، كان ذلك فظيعا، ولم ينج الطفل المسكين إلا بعد خضوعه لعملية إنعاش واليوم مازالت والدتي العجوز تتذكر دون ضغينة ذلك الموقف".[1]

أما فيما يخص الأثار الناجمة عن التعذيب فقد أصيب الأفراد المعتقلين في أجسادهم وإصابتهم بعاهات، فالكثير منهم فقد أعضاءه وأصيبوا بالجنون نتيجة التعذيب بالكهرباء، وحالات فقدان الذاكرة، وفي الغالب لا ينجو المعذبون فمعظمهم ينقل إلى المقابر.[2]

تصاعدت وتيرة اللجوء إلى استخدام التعذيب كوسيلة لتركيع الشعب الجزائري وإذلاله وتحطيم معنوياته، بقيت هذه الممارسة اللاإنسانية التي انتهجها ضباط الجيش الفرنسي ضد الجزائريين من المواضيع التي حرص السياسيين الفرنسيين على إخفائها خوفا من رد فعل داخلي وخارجي، رغم كل القوانين والأدلة التي تبين أن التعذيب أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها،[3] فقد أنكرت الحكومة الاستعمارية ممارسات التعذيب ورفضت أن ينسب لها مثل هذه الجرائم، وتظاهرت بالاستيلاء العميق، رغم أن أمرها ما لبث أن يكشف، حينما ندد بالتعذيب بعض الشخصيات البارزة الفرنسية والكتاب أمثال: "بييرهنري سيمون، بيرقا، أندري فيليب، كابتان" وغيرهم، رغم هذه الاعترافات الفرنسية بوجود التعذيب لكنها أنكرت أن يكون منظما وقانونيا.[4]

[1] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 81.
[2] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 275.
[3] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 282- 283.
[4] عمراوي قيرود، **مرجع سابق**، ص 55.

المطلب الثاني: التقتيل

تعددت جرائم التقتيل الفرنسية بحق المدنيين الجزائريين، إذ كانت الاستراتيجية العسكرية التي انتهجها ضباط جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر تستند إلى القوة والترهيب وفسح المجال أما جنوده لممارسة الإبادة والتقتسيل دون قيود، إذ كان التقتيل مهمة يتسابق عليها الجنود الفرنسيين وكانوا مقابل هذه الجرائم يتحصلون على مكافآت نقدية.[1]

وهناك تعليمة حكومية صادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الداخلية والتي تطالب من قوات الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على أي شخص مشتبه فيه يحاول الفرار،[2] الصادرة في الفاتح جويلية 1955، وهناك تعليمة صادرة في جويلية 1955 فقد اعتبرت كل شخص هارب مشتبه فيه ولا فرق سواء كان رجلا أو امرأة أو طفلا أو شيخا،[3] ومن بين صور عمليات التقتيل بالمنطقة الأولى (أوراس النمامشة) التي كانت تتم بشكل جماعي وفردي في القرى والمداشر لكل من يشتبه فيه،[4] ففي المنطقة السادسة (تبسة) بعد معركة الحميمة في 13 جويلية تم إلقاء القبض على 60 مدني من منطقة الحميمة وقتل البعض منهم، وتم إعدام 12 مدنيا على إثر معركة الحوض في 1956، أيضا حرق عناصر من الجيش 04

[1] صباح نوري هادي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 192.
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 287.
[3] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 275-276.
[4] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، **مصدر سابق**، ص 67.

نساء وطفلين بأم الكمائم وهذا حسب ما جاء في نشرية الوطني في عددها الثاني في الفترة الممتدة من جويلية إلى أكتوبر 1955.[1]

في الونزة وعلى إثر عملية فدائية بتاريخ سنة 1958 بقاعة السينما تم إلقاء قنبلة داخل القاعة، شنت الدرك حملة تفتيش واسعة في المدينة حتى عثرت على المشتبه فيه منفذ العملية الفدائية المدعو "رزايقية ابراهيم بن جاب الله" وأخرجته من منزله الكائن بحي البياضة القديمة، تم تعذيبه لعدة أيام في مركز الدرك، وعادت به إلى حي منزله وأعدمته رميا بالرصاص تحت أنظار عائلته.[2]

ونذكر في هذا الباب قصة حدثت في مشة (بئر السلطة) بضواحي جبل اعمامة "مسكانة" في منزل المناضل ابن خضرة صالح، حيث قام ضابط من الجيش الفرنسي بإلقاء طفل جزائري بعدما أخذه من حضن أمه في قدر كبيرة فوق النار والماء يغلي فاق درجة غليان الماء، ليموت بأبشع الطرق انتقاما من إطعام المناضل صاحب المنزل للمجاهدين قبيل هجوم هذا الضابط على المنزل.[3]

ويقول المجاهد حمو قماز: "في باتنة كنا مجموعة من المجاهدين في منطقة العقنة أين جرت معركة حامية الوطيس دامت حوالي (08) ثمانية أيام، قامت السلطات

[1] نصيرة براهمي، **مرجع سابق**، ص 256.
[2] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 124.
[3] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل احداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 67.

الفرنسية بإلقاء القبض على عشرة مجاهدين، وقامت بقتلهم ونقلت الذين استبقت على حياتهم إلى مكان يسمى (فم الدهر) في الجبل، وقامت بذبحهم هناك، حيث توفي المسمى الجمعي قماز في مكان الذبح، وكانت عملية ذبح المجاهد حمو فاشلة حيث استطاع النجاة بأعجوبة".[1]

وهناك جرائم قتل أشنع من ذلك فقد كان الضباط الفرنسيين في جهة آريس يقومون بالمراهنة على جنس ما في بطون الأمهات الجزائريات الحوامل (ذكر أو أنثى)، وذلك قبل بتر بطونهن بكل وحشية لربح أو خسران الرهان.[2]

ويقول الجندي الفرنسي جاك بيشو في مذكراته (سنة في الأوراس)، والذي قضت خدمته العسكرية من أفريل 1956 إلى أفريل 1957 يقول: "في الأوراس، كنا غالبا ما نجتاز قرى مهجورة، كانت تعرضت لقنبلة الطائرات واحترقت، وقد صادفنا في العديد من المرات مدائن تنبعث منها رائحة كريهة جدا ومنفرة امتزجت فيها جثث الرجال بجثث البغال، إنها قوافل طاردتها الطائرات، ثم انقضت عليها فأهلكتها عن آخر".[3]

ويقول المجاهد عبد القادر سرياني: "في أحد الأيام بناحية بريكة جهة أولاد سيدي سليمان في أحد المغارات، اختبأ مجموعة مدنيين من العدو الفرنسي، لكن تم كشفهم

[1] علي عيادة، **مرجع سابق**، ص 130.
[2] التقرير الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل احداث الثورة التحريرية، **مصدر سابق**، ص 67.
[3] محمد العيد مطمر، **مرجع سابق**، ص 151.

من طرف السلطات الفرنسية، قاموا بقتلهم بواسطة المينة راح ضحيتها (101) شخص".

ويضيف: "بأحد المحتشدات بعين الناقة تم اعتقال حوالي 30 شخص من بينهم أخي وعمي وخالي، كل ليلة يخرجون اثنين لقتلهم، في ليلة أخذوا اثنين واحد يدعى سيدي احمد وضعوه في كيس وربطوه بسلك وقاموا بإلقاءه في بركة، والثاني يدعى سي رابح وضعوه في غطاء وربطوه كذلك بالأسلاك ورموه في البركة وهم أحياء، بقي أخي وخالي وعمي، في اليوم التالي أخذوا عمي قاموا بنزع دماغه بواسطة ساطور وأحرقوه ووضعوه في دشرة عين الناقة، بقي أخي وخالي، في المساء أخذوهم لقتلهم لكنهم نجوا بأعجوبة عندما كان الجنود يقومون بمهمة".[1]

وفي شهادة لأحد ضباط مصلحة D.O.P التي يعترف فيها بممارسة مصالحه لعمليات التقتيل الجماعية للمساجين دون محاكمة، يذكر أنه في أحد الأيام قامت عناصر مصلحته لسلسلة من المداهمات لعديد من أحياء المدينة، حيث تم إلقاء القبض على حوالي 93 جزائريا مشتبه بهم، وأشرف ضباط هذه المصالح على إعدامهم، ولإخفاء آثار جريمتهم هذه قاموا بإلقاء الجثث في أحد الآبار القريبة من مدينة سطيف.[2]

[1] عبد القادر سرياني، **مصدر سابق.**
[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 288.

إن سياسة القتل والإبادة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية اتجاه الشعب الجزائري بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، حيث أطلقت العنان لجنودها بممارسة التقتيل دون أي تردد واستعمال شتى أصناف التعذيب، ولم تكن تأبه لانتهاكها حقوق الإنسان، مهما كانت طبيعتها وعلى الرغم من كل تلك الجرائم الشنيعة في حق الجزائريين، قد حاول الجنرال جاك ماسو تبرير جرائمه بالقول: "الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية التي يجدها ضميرنا مقبولة".[1]

[1] صباح نوري هادي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 193.

خاتمة

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة الموسومة بالاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية في الولاية التاريخية الأولى أوراس النمامشة 1956- 1962 أن السلطات الاستعمارية الفرنسية مارست العديد من الأساليب العسكرية القمعية للثورة وانطلاقا من هاته الأساليب توصلنا إلى تسجيل النتائج التالية:

- أن منطقة الأوراس قاعدة الارتكاز الأولى التي استندت عليها الثورة التحريرية في بداية العمل المسلح.
- جهود رجالها الذين جعل منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما وعدة عن بقية المناطق الأخرى، أمثال مصطفى بن بولعيد والقدة الذين التفو حوله.
- حدوث أزمة قيادية عسكرية في الولاية الأولى خلال الفترة الممتدة من 1955- 1967 وتميزها بالمحدودية في إطارها الجغرافي.
- انعقاد مؤتمر الصومام وإعادة تنظيمه الهيكلي لمنطقة أوراس النمامشة.
- تبلور الوعي لدى الشعب الجزائري عامة وسكان أوراس النمامشة خاصة وذلك نتيجة تضامن وتلاحم الجيش والشعب من خلال الدعم الشعبي للثورة.
- تحسن العمل النضالي العسكري نتيجة تنظيم وتقسيم الولاية الأولى.
- الدور المهم الذي لعبه المحافظ السياسي في توعية الشعب للالتفاف حول الثورة.
- مواجهة فرنسا لاندلاع الثورة الجزائرية وتطوراتها (1954-1962) بأساليبها القمعية والدعائية والعسكرية أيضا.

- اعتماد سياسة الإصلاحات لإلهاء الشعب الجزائري عن الثورة التي باتت تهدد وجودها.
- ظهور جاك سوستال في الساحة العسكرية الجزائرية وطرحه لفكرة الإدماج بحيث كان مشروعا متكاملا يمس جميع الجوانب السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسة القهرية لعزل الشعب عن الثورة.
- الاعتماد على الحرب النفسية المتبعة من طرف روبير لاكوست من خلال التجارب والأساليب التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية في إطار التعذيب الوحشي الإنساني.
- الإصلاحات التي استعملها شارل ديغول 1958 من أجل القضاء على الثورة.
- مقابلة السلطات الاستعمارية العمليات الثورية بمنطقة الأوراس نمامشة باستراتيجية خاصة استخدمت فيها كل الوسائل والأساليب القمعية من حرق وتشريد واعتقال، ووضع الأهالي في المحتشدات.
- استعمال الأسلحة الفتاكة والقيام بعمليات عسكرية وتمشيط أوراس النمامشة شملت تقريبا المنطقة بالكامل.
- اعتماد السلطات الفرنسية على سياسة المحتشدات والمعتقلات والمناطق المحرمة بهدف منع التواصل بين الشعب وجيش التحرير الوطني.

- إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية والغربية متمثلة في خطي شال وموريس لمنع الثورة عن التواصل مع قيادتها في الخارج.
- كان هناك رد فعل من طرف الجزائريين وجيش التحرير على هاته الأساليب وذلك من خلال إنشاء جيش التحرير الوطني لعدة لجان مختلفة داخل المحتشدات والمعتقلات بالإضافة لابتكار تقنيات عبور للخطوط المكهربة.

وفي خلاصة القول إن الجرائم الفرنسية في الجزائر وبالأخص الولاية الأولى وآثارها التي لازالت في ذاكرة الشعب الجزائري، لم تمنع من تحقيق الاستقلال ولم تكن عائقا يوما في وجه الشعب الجزائري المناضل وذلك باتباع مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ملاحق

الملحق رقم 01: خريطة توضح حدود المنطقة الأولى بنواحيها ومناطقها[1]

[1] محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس، دار المقدس العربي، الجزائر، 2012، ص 42.

الملحق رقم 02: خريطة توضح حدود الولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام[2]

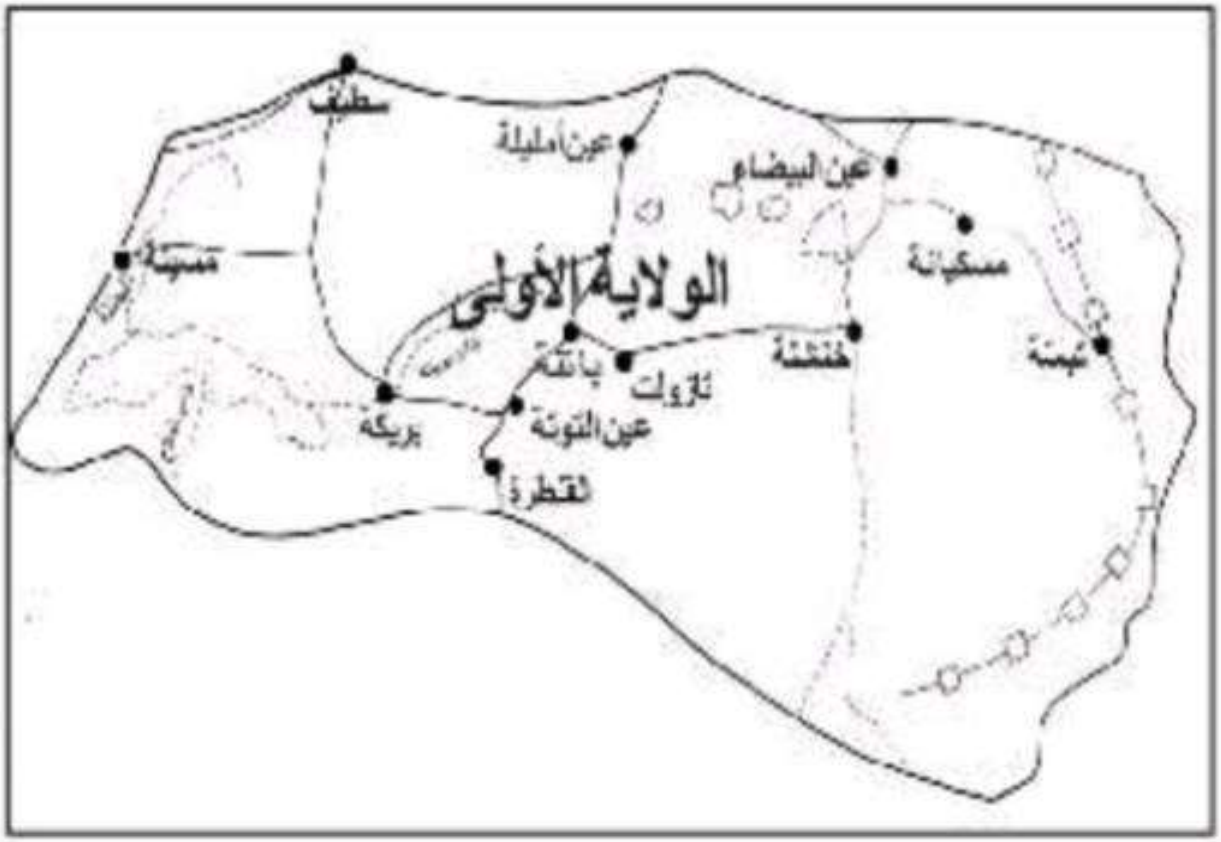

[2] مسعودعثماني، مرجع سابق، ص 298.

الملحق رقم 03: مصطفى بن بولعيد[3]

[3] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص 48.

الملحق رقم 04: شيهاني البشير[4]

[4] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص 102

الملحق رقم 05: عباس لغرور[5]

[5] محمد الصغير هلايلي، مرجع سابق، ص 227.

الملحق رقم 06: تعذيب الجزائريين من قبل السلطات الفرنسية[6]

[6] فيروز غربية؛ أحلام شبيرة، تصوير من معرض متحف المجاهد، بسكرة، يوم 2023/05/23، على الساعة 10:30 صباحا.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصـــــــادر:

1-1 التقارير:

- التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 1962- 1959، أحداث الثورة التحريرية، الجزء الأول.
- التقرير الجهوي للولاية الأولى، المقدم للملتقى الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 56 ألى 31 ديسمبر 1958، دار الشهاب، باتنة.

1-2 المذكرات الشخصية:

- الصادق عبد الصمد، **مذكرات المجاهد الملازم الأول الصادق . عبد الصمد . الولاية الأولى أوراس النمامشة، المنطقة الثانية، الناحية الثالثة، بوعريف**، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر.
- علي كافي، **مذكرات الرئيس علي الكافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط 02، دار القصبة، الجزائر، 2011.
- مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

1-3 الشهادات الحية:

- عبد القادر سرياني، **مقابلة شخصية في قسمة المجاهد ببسكرة**، يوم 2023/06/21، على الساعة التاسعة.

1-4 الجرائد:

- جريدة المجاهد، **اللاجئون في عين خمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي ثلاث قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر**، ع 18، 1953/03/15م.
- جريدة المجاهد، **التعذيب الاستعماري في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية**، ع 08، 5 جويلية 1957.
- جريدة المجاهد، **قرية سيدي يوسف الشهيرة فضحت مسؤولية الإستعمار العالمي وجبهة وحدة**، ع 18، 15 فيفري 1958.
- جريدة المجاهد، **محتشدات الموت**، ج 02، 1959/12/15.
- جريدة المجاهد، **كفاح في المحتشد**، ع 70، 13 جوان 1960.
- جريدة المجاهد، **المحتشدات أيضا قوة للثورة**، ع 90، 1961.

1-5 الكـــــتب:

- دومنيك فرال، **معركة جبال النمامشة 1954- 1962**، مثال مدروس في حرب العصابات والحرب المضادة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008م.
- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 01، الدار العثمانية: الجزائر، 2013.
- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة-الجزائر، ج02، 1991.
- عمار ملاح، **الولاية الأولى التاريخية: جيش التحرير الوطني**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2017.
- عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى**، ج 01، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002.
- محمد الشريف ولد الحسين، **عناصر للذاكرة من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال الجزائري في جويلية 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

- محمد الصغير هلايلي، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار المقدس العربي، الجزائر، 2012.
- محمد العربي مداس، **مغربلو الرمال الأوراس النمامشة 1954- 1959م**، منشورات ANEP، الجزائر.
- محمد حربي واخرون، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، د. م. ن، الجزائر، 1994م.
- محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى –أنمودجا**، دار هومة، الجزائر، 2010.
- محمد عجرود، **أسرار حرب الحدود**، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2014.
- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية ،أول نوفمبر 1954م**، 19 مارس 1962م، دار الأمة، 2004.

2- المراجع:

2-1 الكتب:

- ابراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها والممارسات**، د. ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- اسماعيل خنفوف، **اندلاع الثورة في المنطقة الاولى من الولابة الاولى وتوسعها**، مخبر التمن الانساني، الواقع والرهانات والافاق، 2020.
- بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005م.
- بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، ط 01، بيروت، 1999.
- بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية**، ط 02، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م.

- بشير ملاح وآخرون، **تاريخ الجزائر 1830_1989**، دار هومة، الجزائر، 2009.
- جمال قندل، **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957 ـ 1962م**، دار الضياء، الجزائر، 2006.
- حميدة سميسم، **الحرب النفسية**، الدار الثقافية، جامعة بغداد، د ط، د ت ن.
- رابح لونيسي؛ وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج 01، دار المعرفة، 2010.
- رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1962-1986م**، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.
- زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
- سعيد بورقيبة، **سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للنشر، بيروت، سنة 2009م.
- سليمان بار، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بو لعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع: الجزائر، د س ن.
- سليمة كبير، **مصطفى بن بولعيد بطل الأوراس الشامخ**، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س.
- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد السلام بوشارب، **تبسة معالم ومآثر**، المؤسسة الوطنية الروبية، الجزائر، 1996م.
- عبد الله مقلاتي، **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1961م**، الجزائر.
- عبد الله مقلاتي، **الاستراتيجة العسكرية للثورة الجزائرية هلال المرحلة الأولى 1954 ـ 1956م**.

- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، جامعة المسيلة، 2012م.
- عبد المجيد عمراني، **جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 - 1962م**، دار الهدى، الجزائر، 2010م.
- عبد النور خثير، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962م**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م.
- عبد الوحيد جلامة، **مجزرة ساقية سيدي يوسف وتداعيتها على القضية الجزائرية 1958 - 1962م**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار مقيرحي للطباعة والنشر، الجزائر، جويلية.
- علي زغدود، **ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية الدوحة، 2004.
- عمار بن محمد بوزير، **الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الاستدمار الفرنسي**، شبكة الألوكة.
- عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك ياعباس**، ط 02، دار الألمعية، الجزائر،2014.
- عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر**: دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1958**، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009.
- فهمي النجار، **الحرب النفسية: أضواء إسلامية**، دار الفضيلة سلسلة الرسائل الجامعية (40)، الرياض، السعودية، د ط، د ت ن.
- لخضر بوشريط وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954.

- لغرور الصالح، **إضاءات في التاريخ الداخلي للولاية الأولى، (الأوراس النمامشة)**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2019.
- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1830- 1962**، ج 02، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
- محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية، البلدية 1956-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- محمد العيد مطمر، **فاتحة النار . العقيد مصطفى بن بولعيد**، سلسلة رجال صدقو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- محمد الهادي حسني، **من وحي البصائر**، دار الامة، الجزائر.
- محمد بادي بن بشير، **بلورة الملح والفحمة، ذكريات من كفاح عائلة "بادي" خلال الثورة التحريرية المجيدة**، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، 2020.
- محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة: الجزائر، 2010.
- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 - 1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
- محمد لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام والتطور التحريري، الوطن الجزائري 1956-1962 م**، دار هومة، الجزائر، 2009.
- محمد لحسن ازغيدي؛ لحسن بومالي، **التحضيرات العلمية للثورة التحريرية**، الجزائر، 1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012.

- مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد أحداث ومواقف**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 04، 2005.
- مسعود مقداد، **حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق**، تر: حروش مهوب، د . ط ، موفم للنشر ، الجزائر، 2013م.
- مصطفى الدباغ، **المرجع في الحرب النفسية**، دار فارس، بيروت، 1998.
- يحي بوعزيز، **سياسة التسليط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م**، وسلسلة السياسية الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 ـ 1954م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

2-2 الملتقيات:

- أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع المنظم من قبل المخبر اليومي 14، 15/ 02 / 2018م، ج01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر:"مداخلات وخطب" منشورات وزارة المجاهدين** ، ط 1، الجزائر، 2000.
- محمود بوسنة، **مداخلة في دور الحرب النفسية في إنجاح الثورة الجزائرية وإفشال سياسة الاستعمار الاستيطانية**، لقاء علمي بمناسبة ذكرى مجازر 08 ماي 1945، جامعة سطيف -2-7-5- 2017.

2-3 المقالات والمجلات:

- احمد حميدي، **الثورة الجزائرية والاعلام**، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

- أحمد ذكار، **تطوير جيش التحرير الوطني من 1954- 1962م**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/12/31م.
- احمد زيردة، **الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية**،ج01، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع175، 2010.
- أمال قبايلي، **قانون حالة الطوارىء بالجزائر سنة 1955**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. مجلة المصادر، ع 17.
- بختاوي قاسمي، **المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبرة (تلمسان)**، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص جامعة ابن خلدون، تيارت، ديسمبر 2012.
- **الجمعية الثقافية للبحوث التاريخية** باتنة، صفحات ناصعة من حياة قادة الثورة مصطفى بن بولعيد وقرين بلقاسم، عدد1، دار الهدى للطباعة، عين مليلة.
- **جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1994م**، أحداث وتأملات، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة الجزائر، 1994.
- جهاد الغرام، **دور الإعلام في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر**، دورية كان التاريخية، المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، 2012.
- حبيب حسن اللولب، **الدبلومسية والثورة الجزائرية بين 1955 - 1962**، دفاتر السياسة والقانون 16 جانفي 2017م.
- حسين بومالي، **كمين أغرغر**، مجلة اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 62، 1983.

- خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة خلال ثورة التحرير الوطني 1954-1962 قراءة في شهادات المعتقلين والوثائق الأرشيفية**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م 01، ع 01، جانفي، قسم التاريخ، جامعة مسيلة.
- صالح قرفي، **إدارة العمليات العسكرية في المنطقة التاريخية الأولى: التحضيرات والإندلاع من خلال الوثائق الأرشفية والشهادات مارس1954م-جانفي 1955م**، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، م 13، ع01، جانفي 2021م، السنة الثالثة عشر 11/12/ 2020.
- صباح نوري هادي العبيدي، **جريدة المجاهد ودورها في فضح جرائم فرنسا**، مجلة القرطاس، ع 09، جامعة ديالي، العراق، 2018.
- صلاح الدين هدوش؛ فاتح زياني، **الثورة التحريرية بالناحية الثانية للمنطقة الأولى -عين التوتة- 1954-1962م**، قراءة في مسار المعارك، سلسلة دراسات أكاديمية جامعية باتنة 1، الجزائر، 2002.
- الطاهر جبلي، **القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني على الجهة الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 02، جوان 2013، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- عائشة حسني، **وضعية المهاجرين الجزائرين من المناطق الشرقية المحرمة بتونس خلال الثورة**، دراسة من خلال وثائق الحكومة الجزائرية المؤقتة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية (دورية أكاديمية محكمة)، تصدر عن كلية الآداب واللغات، ع 10، مخبر الدراسات النحوية واللغوية، جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر.

- عائشة سبيحي، محفوظ تاونزة، **دور المحافظ السياسي في تفعيل الاستراتيجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية**، جامعة الجيلالي بونعامة، ع 08، خميس مليانة، 2017.
- عبد الله خي؛ معمر ناصري، **نماذج من الاستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954- 1956**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، ع 03، 2018.
- علجية مقديش، **معركة الجرف التاريخية الكبرى**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 35، الجزائر، 2018.
- عمار زلماط؛ الطاهر جبلي، **التطور الثوري لجيش التحرير كثيبة المنطقة الثانية للولاية الاولى 1955– 1962 أنموذجا**، مجلة الناصرية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، م13، ع01، جوان 2022.
- عمار عيادي، **الشهيد محمد الدراجي فرحاني**، مجلة أول نوفبر، ع 135، جويلية 2018.
- عمر زيدي، **أزمة القيادة العسكرية في الولاية الاولى 1955-1957**م، دراسة مقارنة بين الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، مخبر الموسوعة الجزائرية المسيرة، م03، ع 01، جامعة باتنة1- الجزائر، مارس 2021.
- ليلة تيتة، **المراكز والمخابئ ودورها في الثورة الجزائرية بالمنطقة الأولى من الولاية الأولى 1956 - 1959**، مجلة الأحياء، م 21، ع 29، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة 1، 2021.
- محمد الأمين بلغيث، **موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، ع 05، 2001.

- محمد رابح، **الإعلام والثورة التحريرية الجزائرية**، دورية كان التاريخية، ع 50، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020.
- محمد شبوب؛ محمد بن موسى، **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019
- محمد شمبازي، **الفرق الإدارية المتخصصة SAS**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 05، م01، 30- 12- 2017.
- محمد عجرود، **أسرار حرب الحدود**، منشورات الشهاب . باتنة، الجزائر، 2014.
- مختار فيلالي، **الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة 1954-1962**، مجلة التراث، ع 01، 1986- 2004، شركة بانتيت، باتنة، الجزائر، 2004.
- منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الشهيد مصطفى بن بولعيد، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954-1962، 2000.
- مومن العمري ، **المسار النضالي والثوري للشهيد عباس لغرور من خلال بعض الشهدات والمذرات المنشورة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.
- نادية قراوي، **التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، مجلة البحوث التاريخية 30 / 06 / 2021.
- نبيل جابري؛ عبد الوهاب شلالي، **الدعم الشعبي العسكري للثورة الجزائرية بمنطقة تبسة وردود الفعل الفرنسية 1945-1958**، مجلة الدراسات، م 12،ع 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 21/ 11 / 2020.
- هدى مغراوي، **الخارجون عن القانون بمنطقة الأوراس من خلال الكتابات التاريخية وبعض الوثائق الأرشفية الفرنسية حسين برحايل أنموذجا 1918-1955**، مجلة

المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 23.

- هدى مغراوي، **الولاية الأولى والثورة التحريرية من خلال الكتابات التاريخية 1954 -1956**، مجلة الأحياء، م 22، ع 30، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2022.
- وفاء رحال؛ ليلة تيتة، **بعض مظاهر السياسة الفرنسية بمنطقة الأوراس 1954-1956** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 02، 2022.
- وليد بوستة، **أهمية التعبئة الشعبية في الثورة التحريرية من خلال نصوص جبهة التحرير الوطني**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية . المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، م03، ع02، جويلية 2021.
- يوسف مناصرية وأخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2-4 المعاجم والقواميس:

- عاشور شرقي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954ـ1962م**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007م.
- عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2010.

2-5 الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أحمد عصمان، **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال تصريحات قادتها 1954-1962م**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الثورة، معهد التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- بلقاسم صحراوي، **معتقل قصر الطير 1956-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- بن عزة مصمودي، **استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958- 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1830-1962)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2016- 2017.
- جمال حفظ الله، **سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956- 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جلالي بونعامة، الجزائر، 2017- 2018م.
- رقية القيزي، **أشكال القمع الإستعماري في مواجهة الثورة التحريرية 1954-1962م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2 ، 2011 - 2012م.
- سهام بن غليمة، **الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1958-1954، بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017.

- شلبي أمال، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، رسالة لنسل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006م.
- الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008 . 2009.
- عبد السلام كمون، **مجموعة 22 ودورها في تفجير الثورة الجزائرية، 1954-** رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013.
- علي بوترعة، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1945- 1962 ووسائله**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2016-2017.
- علي عيادة، **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية اثناء الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017
- عمراوي قيرود، **هيكلة وتنظيم الثورة في المنطقة الأولى التاريخية 1954-1958**، أطروحة مقدة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2021-2022.
- فاطمة الزهراء قطو ؛ رتيبة سنية القرب، **أصدقاء الثورة الجزائرية فرانتر فانون أنموذجا 1954-1961**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عشور، الجلفة 2016-2017م.

- فائزة بكار، **كيفية تصدي وسائل الإعلام السمعية والبصرية، أثناء الثورة التحريرية الجزائرية للدعاية الفرنسية الفترة من 1956- 1962**، دراسة تاريخية توثيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر03، ابراهيم شيبوط، 2017-2018.
- كوثر الهاشمي، **الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955 ـ 1962م**، أطروحة لنبل شهادة الدكتورة في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م ، قالمة ـ الجزائر ، 2016ـ 2017م.
- محمد شمبازي، **المحتشدات بولاية سطيف**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- نصيرة براهمي، **الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة السادسة من الولاية التاريخية الأولى 1956.1958**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل،م،د، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.
- وهيبة بشرير، **القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1958ـ 1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2016 ـ 2017م.
- يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ جامعة لحاج لحضر باتنة، 2008-2009.

فهرس المحتويات

قائمة الاختصارات	
مقدمـــــــة	
1- أهمية الموضوع	ب
2- حدود الدراسة	ب
3- دوافع اختيار الموضوع	ت
4- الإشكالية	ت
5- خطة الدراسة	ث
6- منهج الدراسة	ح
7- مصادر الدراسة ومراجعها	ح
8- الدراسة السابقة	خ
9- صعوبات الدراسة	د
الفصل الأول: نشأة وتطور الولاية التاريخية الأولى 1954-1962	
المبحث الأول: الإطار الجغرافي والهيكلي للمنظمة الأولى 1954- 1962م	11
المطلب الأول: الإطار الجغرافي للمنظمة الأولى	11
المطلب الثاني: تنظيم وهيكلة المنطقة الأولى	12
المطلب الثالث: قادة المنطقة الأولى 1954 - 1956	13
المبحث الثاني: توسع وانتشار نشاط الثورة السياسي والعسكري في المنطقة الأولى 1954- 1956م	20
المطلب الأول: النشاط الثوري السياسي في المنطقة الأولى الأوراس النمامشة	20
المطلب الثاني: النشاط الثوري العسكري بالمنطقة الأولى 1954-1956م	23
المبحث الثالث: أزمة القيادة في المنطقة الأولى	33
المطلب الأول: استشهاد شيهاني البشير ومصطفى بن بولعيد	33
المطلب الثاني: الاختلاف بين الأوراس والنمامشة	35
المبحث الرابع: تنظيم وهيكلة الولاية التاريخية الأولى 1962.1956	39
المطلب الأول: الحدود الجغرافية للولاية الأولى	39

المطلب الثاني: هيكلة الولاية الأولى 1956-1962م	40
المبحث الخامس: النشاط السياسي والعسكري للثورة بالولاية الأولى 1955م -1962م والدعم الشعبي	46
المطلب الأول: النشاط السياسي للثورة بالولاية الأولى	46
المطلب الثاني: النشاط العسكري بالولاية الأولى	51
الفصل الثاني: الاستراتيجية السياسية والدعائية 1954- 1962	
المبحث الأول: سياسة الإصلاحات	62
المبحث الثاني: الحرب النفسية	69
المبحث الثالث: مواجهة الثورة للحرب النفسية والدعائية	82
الفصل الثالث: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة 1954 ـ 1962	
المبحث الأول: الإجراءات والتدابير العسكرية 1954 ـ 1956	88
المطلب الأول: الحصار العسكري	88
المطلب الثاني: التعزيزات العسكرية	91
المبحث الثاني: مرحلة المجابهة العسكرية 1956-1958	96
المطلب الأول: المخططات الإستعمارية الفرنسية	96
المطلب الثاني: العمليات العسكرية الفرنسية	98
المطلب الثالث: إنشاء خط موريس	102
المبحث الثالث: مرحلة الإبادة 1958-1962	105
المطلب الأول: برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية	106
المطلب الثاني: إنشاء المناطق المحرمة	107
المطلب الثالث: المحتشدات	110
المطلب الرابع: التطويق الحدودي (خط شال)	113
المبحث الرابع: مواجهة الثورة للآلة العسكرية الفرنسية	118
المطلب الأول: الأسلوب العسكري لجيش التحرير الوطني في الولاية الأولى	118
المطلب الثاني: العمليات العسكرية لجيش التحريرالوطني	121

المطلب الثالث: مواجهة جيش التحرير الوطني للأسلاك الشائكة	125
الفصل الرابع: الاستراتيجية القمعية والزجرية 1954- 1962	
المبحث الأول: إعلان حالة الطوارىء وإنشاء المحتشدات وتكثيف الرقابة	131
المطلب الأول: إعلان حالة الطوارىء	131
المطلب الثاني: إنشاء المحتشدات	135
المطلب الثالث: تكثيف الرقابة	139
المبحث الثاني: تهجير المدنيين وسلب الممتلكات وحرق القرى والجبال	141
المطلب الأول: تهجير المدنيين	141
المطلب الثاني: سلب الممتلكات	143
المطلب الثالث: حرق القرى والجبال	144
المبحث الثالث: المداهمات والتفتيش والاعتقالات	146
المطلب الأول: المداهمات والتفتيش	146
المطلب الثاني: الاعتقالات	148
المبحث الرابع: التعذيب والتقتيل	154
المطلب الأول: التعذيب	154
المطلب الثاني: التقتيل	158
خاتمة	164
ملاحق	168
قائمة المصادر والمراجع	176
فهرس المحتويات	
ملخص	

الملـــخص:

انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسية أبشع الطرق والأساليب العسكرية والسياسية للقضاء على الثورة وكبح توسعها، وبالأخص في الولاية التاريخية الأولى، التي لعبت دورا هاما أثناء الثورة التحريرية، وذلك نظرا لطبيعة سكانها الثورية والوطنية، وحصانتها الطبيعية وموقعها الحدودي الذي ساهم بشكل كبير في عمليات التموين، والامدادات بالسلاح، وإضافة إلى نجاح نشاطها السياسي والعسكري الذي ألحق الهزائم بالجيوش الفرنسية.

Résumé:

Les autorités coloniales françaises ont utilisé les méthodes et méthodes militaires et politiques les plus brutales pour éliminer la révolution et freiner son expansion, en particulier dans le premier État historique, qui a joué un rôle important lors de la révolution de libération, en raison du caractère révolutionnaire et patriotique de sa population, son immunité naturelle et sa situation frontalière, qui contribuèrent grandement aux opérations ravitaillement et d'approvisionnement en armes. en plus du succès de son activité politique et militaire, qui infligea des défaites aux armées françaises.